

# التَّقْدِيمِي

عدد 1

شتاء 2020

بالشراكة مع:

**FRIEDRICH  
EBERT**   
**STIFTUNG**

**بيسان**

مركز بيسان للبحوث والإنماء

ما يرد في هذه المجلة من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر الباحثين وليس بالضرورة وجهة نظر فردريك ابرت ستيفتج ومركز بيسان للبحوث والإنماء

مركز بيسان للبحوث والإنماء  
الماصيون، شارع النهضة، عمارة النهضة (الطابق الثالث)  
ص.ب: 725 رام الله  
رام الله - فلسطين

+970 2 2987839 / 8 / 7	
+970 2 2987835	
bisanrd@palnet.com	
www.bisan.org	
BisanCenterForResearchDevelopment	

### هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أبي العابودي

داود تلحمي

أمل نزال

فريد مرة

جبريل محمد

معز كراجة

تنسيق التحرير: حنان حسين

تدقيق لغوي: عبد القادر ذويد

تنفيذ: بيسان للدعاية والنشر والتصميم

## «التاريخ يعيد نفسه» إما على شكل مأساة أو مهزلة»

• كارل ماركس في 18 برومير لويس بونابرت.

الماضيين تلاشى دور اليسار الفلسطيني في تأطير الحوار الوطني، فيما اختزل دور رموزه في قيادة المنظمات غير الحكومية وليس العمل في المسائل «السياسية العليا». فلو قمنا بالبحث يمكن أن نجد كثيرا من الأصوات التقدمية الفلسطينية تناقش القضايا المفتاحية في المسألة الفلسطينية، ولكن الجهد المبذول في توحيدها، يبقى محدودا. يمكن أن نجد نقدا لعلاقة السلطة الفلسطينية بمؤسسات التمويل الدولية، أو انعدام شبكة أمان اجتماعية اقتصادية متماسكة، ومع ذلك يبقى بحاجة إلى عامل مساعد ليقود الحوار، ويستخدم نغمة تقدمية وبرنامجا تقدميا.

من المهم في هذه المرحلة ذكر بعض القضايا المفاهيمية ووضع عدد من المقاييس. يعد هذا الإصدار أن يكون «تقدما»، إنها الكلمة التي اخترناها دون أية كلمة أخرى، وذلك لأنها تضع هذا الإصدار في نمط تفكير يعيد عن الحزبية أو رزمة السلوك والفكر.

الأمر الثاني هو أن هذا الإصدار منصة للجدل والحوار تحمل هما تقدما، إننا نعتقد أن الأجنحة هنا تدافع عن نفسها، وأن المثل التقدمية تستطيع مواجهة التحديات في عالمنا.

بات من الصعب جدا الهروب من هذه الحكمة في ظل المناخ الذي تعيشه فلسطين إقليميا ودوليا. كما بات من الصعب فك شيفرة المأساة من المهزلة، على الأقل من ناحية التزمين. يحتاج الأمر إلى قليل من الذكاء ليدرك أن المشروع الوطني الفلسطيني في أزمة، وأن هذه الأزمة مستمرة لدرجة الجزم بأن أسباب المأزق الحالي باتت محيرة، فهل نمر، في دورة التاريخ هذه، بحالة المأساة أم المهزلة؟ يواجه المشروع الوطني الفلسطيني تحديات دولية بدءًا من تجلياته المحلية إلى مشروعيته العالمية. فهو يقاد بعقلية يمينية وبأفكار متقدمة ومركزية، وبأجنحة اقتصادية اجتماعية تعود إلى القرون الوسطى. في المقلب الآخر يقف التقدميون الفلسطينيون على مفترق طرق أمام إعادة تعريف مصطلحات الحوار، وما المهام المترتبة عليه. لقد حان الوقت لإعادة صياغة الفكر التقدمي والدفاع عنه.

يسود خطاب التقدميين الفلسطينيين تبرير قيام الدولة، باعتبارها المسألة الرئيسية في السياسة الفلسطينية خلال قرن مضى، لقد قدم اليسار الفلسطيني جملة من الإجابات والأدوات لتبرير هذه المسألة. خلال العقدين

يفكر التقدميون الفلسطينيون؟». ونأمل أن يكون هذا الإصدار، الأول ضمن سلسلة من الإصدارات التي تهدف إلى إرساء مخرجات ذات قيمة معرفية عالية. هذا لا يعني أننا سنتقتصر على الموضوعات التي ذكرنا، بالرغم من اعتقادنا أنها ستسمح للكاتب باكتشاف مجالات اهتمام جديدة. إننا نهدف لخلق منتدى يمكن للتقدميين الفلسطينيين أن يطوروه وأن يتخذوا منه أداة للدفاع عن أفكارهم حول المجتمع الفلسطيني.

يشرف على هذا الإصدار كل من مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية، ومركز بيسان للبحوث والإنماء واللجنة الاستشارية له. ففيما يقوم كل من مؤسسة فريدريش إيبيرت ومركز بيسان بدور السكرتارية، تلعب اللجنة الاستشارية دور البوصلة المعنوية. ويمكن القول إن الفريق يشترك في مجموعة من القيم رغم وجود اختلافات في وجهات نظرهم. لكنهم يجمعون أساساً على الإيمان بقيم العدالة، والحرية والتضامن. ومع تعزيز ذلك دائماً عبر الجدل والنقاش بشغف وإخلاص.

في ضوء الأهداف الموضوعية لهذا الإصدار، وبهذا المضمون الذي يحتويه، نأمل أن يساعد هذا المنتج في رفع مستوى الخطاب والدفاع عن الأفكار التقدمية، من خلال هذا الصوت التقدمي.

## نضال العيسة

### مدير البرامج

مؤسسة فريدريش إيبيرت / فلسطين

القدس، تشرين أول 2019

إننا نؤمن أن أدوات وتراث الحركة التقدمية العالمية يخاطب قضايا العدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والحرية، والحرية بطريقة تعجز عنها الفلسفات الأخرى. تبعاً لهذا الفهم فإن التقدمية طريقة للتعلم لا مجرد حصن أيديولوجي، وبهذا فإن الثابت الأصيل الوحيد للتقدمية هو الفكر النقدي والتطور. هذا الإصدار هو منصة للجدل والمناظرة بين كل الأفكار والمفكرين، لن نرفض نشر أية مساهمة لرأي مختلف، ولكننا سنقوم بنقده والرد عليه.

أمر ثالث، هو أن الموضوعات وترتيبها ولغتها واستنتاجاتها ونمطها في هذا الإصدار متعددة، بما يشبه التعددية بين التقدميين الفلسطينيين أنفسهم. وفيما نؤكد بقوة أننا لسنا حزبيين، فإن هذا الإصدار هو سياسي بالتأكيد وبقوة أيضاً، فهو يخاطب قضايا الشأن العام في مقالات أكاديمية، ما يجعل جوهرها سياسياً. نحن نؤمن أن نقاش مسألة قيام الدولة هو أمر شائع في الخطاب الفلسطيني العام، وبذلك فإننا نسهم في هذا النقاش من زاويتنا، من خلال نقاش طبيعة الدولة وشروط مواظمتها الحياتية، وهي جوانب تساوي في الأهمية نقاش قيام الدولة إن لم تكن أهم، فالمجتمع العادل هو مجتمع قوي، ويستطيع الاستمرار لتحقيق الطموحات الوطنية.

يأتي هذا الإصدار ليخدم الأهداف أعلاه، وهو يحاول تقديم إجابة على سؤال: «في ماذا

# قراءة في أدبيات التنمية الفلسطينية



وسيم أبو فاشة

أستاذ مساعد - دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية - جامعة بيرزيت

## مقدمة

للتقدم والحدثة، وبشكل أكثر دقة، هيمنة الأيديولوجيا الرأسمالية والنيوليبرالية. وعلى هذا، فإن الخطاب المهيمن حول التنمية -فكراً وممارسة- يشكل حلقة من حلقات أيديولوجية أوسع، لضمان التوسع الرأسمالي.

وفي مقابل هذا الخطاب التنموي المهيمن، هناك محاولات شتى لتحديه، وتقديم بدائل «ممكنة» قادرة على الاشتغال في سياقات العولمة العالمية. إلا أنها -لآن- لم تستطع تسجيل نجاحات كبيرة، في ضوء هيمنة النموذج الرأسمالي واقعياً، ولقدرة الخطاب/ الفكر المهيمن على استيعاب النقديتات المقدمة، بانتقاء جزء من متضمناتها وإعادة تفسيرها، بما يلائم النظام القائم. الأمر الذي يجعل من مهمة إعادة مفهومة التنمية، مسألة في غاية الدقة والتعقيد والأهمية، وليست مجرد نشاط فكري- نقدي، خاصة أن التنمية وأياً كان تعريفها، تتشكل داخل مجموعة متشابكة من العلاقات والتفاعلات المادية، والقوى المتصارعة.

تسعى هذه الورقة لمراجعة الأدبيات من منحنى آخر، يركز على بضع قضايا شكلت هما

يبدو مفهوم التنمية، تماماً كتطبيقها، أحد أكثر المواضيع إشكالية، وتخضع لكثير من المقاربات، لدرجة ربما تقود دارسيها لاستنتاج بأن ما يطلح عليه «تنمية» قلما يتحقق على أرض الواقع، إلا ضمن تكييفات مفهومية اختزالية، تسند ظهرها على بعض المؤشرات التي يمكن حصرها وقياسها. يقول غوستافو استيفا في قاموس التنمية ما نصه: «تحتل التنمية، وبشكل لا يصدق، بكوكبة كبيرة من الحمولة الدلالية، ولا يوجد شيء في العقل الحديث يمكن مقارنته معها كموجه للفكر والسلوك، لكن في الوقت نفسه، فإن عددا قليلا من الكلمات الهشة والضعيفة والعاجزة عن إضفاء مضمون متماسك لها».

غير أن حالة الغموض تلك، ربما تكون قد أغنت المفهوم، وما يبنى عليه من ممارسات، بمحاولات شتى لتحقيقه في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لكن ما يمكن المحاجبة حوله هنا، أن غالبية ما يمكن اعتباره نظرية للتنمية في العقود الأخيرة، استمد جزءاً جليلاً من فحواه وتجلياته، من القيم الغربية

المتقدمة (الغربية، أو الشمالية)، للبلدان النامية (أو الأقل نموا، أو الفقيرة)، أو لدول الجنوب (أو العالم الثالث). ومن الواضح أن المضامين التي يعكسها التعريف العام الآنف (والذي تشتق منه غالبية تعريفات التنمية)، تحمل الأبعاد الغائية والمؤسسية للتنمية، دون أي تحديدات تفصح عن المضامين الحقيقية للمفهوم. بهذه العمومية، تصبح التنمية، أكثر من مجرد مسعى اقتصادي-اجتماعي، بل: «تصور للواقع، وأسطورة لسلوى المجتمعات وراحتها، وإطلاق للمشاعر المحفوفة بالأمال العريضة» كما يعبر فولفانغ ساكس.

وربما يزيد من التعقيد هنا، أن التنمية لا يمكن فصلها عن شبكة مفاهيمية متداخلة معها، دلاليًا وواقعيًا، كالنمو والتقدم والرفاه والعدالة الاجتماعية، بل تتسع تلك الشبكة حتى لمفاهيم غير مرغوب بها على حد تعبير استيفاء. ولعل جلاء مفهوم التنمية، لا يتم دون تحليل هذه الشبكة المفاهيمية، التي تكشف علاقات القوة والهيمنة، وحتى الاستغلال، التي تؤسسها وتشرعنها تفسيرات معينة للتاريخ، مضافة معنى ما للتنمية، أحدها بالضرورة، يأخذ ناصية المفهوم ليكون أداة بيد السلطة السياسية.

### التنمية: المقاربات المهيمنة

استخدم مصطلح الدول المتخلفة، للإشارة لدول جنوب الكرة الأرضية، لأول مرة في العام

بحثيا، وأرضية للجدال حول التنمية فلسطينيا، هذا من ناحية معرفية، أما من ناحية عملية، فلها أهميتها الخاصة، كونها، تؤشر للقضايا الأكثر حسما في إعادة بناء الرؤية والممارسة التنموية، ضمن مشروع وطني تحرري. هذه القضايا هي: أولا، إعادة إدغام التنموي بالسياسي تحت عنوان «السياسي الصهيوني، واللاسياسي الفلسطيني»، ثانيا، الأطراف المنخرطة والمتواطئة في الرؤى والممارسات المشوهة للتنمية الفلسطينية تحت عنوان «المواجهة المركبة: الاحتلال، التدخل الدولي، الفئات الطفيلية»، ثالثا، تحديد عناصر البديل التنموي (المقاوم، الوطني، التحرري)، تحت عنوان «من البديل الشبدي إلى الظفر بمكوناته»، وأخيرا ما المطلوب من التنمية فلسطينيا، ومن الشرائح المجتمعية المؤهلة والمؤتمنة على حمل هذا المشروع، تحت عنوان «التنمية المنشودة حاملة ومحمولة».

### ما التنمية؟

عادة ما تستخدم كلمة التنمية، للتعبير عن الرغبة أو الحاجة إلى توسيع نطاقات الحصول على الاحتياجات الأساسية؛ كالعليم، والصحة، والسكن، وغيرها. ويتم تحقيقها - أيضا بحسب الدراسات الرائدة- من خلال إحداث تغييرات مؤسسية وهيكلية، تطال بنى الدولة (كاللامركزية والديمقراطية والحكم الرشيد)، أو بتوفير مساعدات مالية من قبل البلدان

أن الاقتصاد السياسي الناشئ برمته، الذي يرى التقدم اتجاهاً طبيعياً للتاريخ والاقتصاد، يستبطن فهماً -لا فكاك منه- بأن العالم كله، لا خيار لديه، إلا السير على خطى الدول الغربية المتقدمة.

في خمسينات القرن العشرين، ومع نهاية حقبة الاستعمار الكلاسيكي، سيشهد علم الاقتصاد والتنمية، تحولاً رئيساً يتعلق بتحديث المستعمرات السابقة، والتي بطبيعة الحال -أيضاً- سيكون عليها تحديد ولاءاتها في مرحلة الحرب الباردة. لكن النضوج الفعلي للنظريات الاقتصادية والتنمية، تحقق في العقدين التاليين. حيث يمكن تصنيف تلك النظريات، ضمن أربعة تيارات رئيسة، هي: (1) اقتصاديات التنمية، والتي تتضمن طيفاً واسعاً من المقاربات، كالمؤسسية، والكلاسيكية الجديدة، والبنوية. (2) نظريات الاقتصاد السياسي، والتي تضرب جذورها في عمق الفكر الماركسي، وتتضمن نظريات النظام العالمي، والتبعية. (3) التنمية السياسية، التي تركز على بناء الدولة. وأخيراً (4) نظرية التحديث الاجتماعي المستمدة من كتابات ماكس فيبر، والتي تركز على القيم والسلوكيات الاجتماعية الصحيحة الضرورية للتنمية.

ورغم أن نظريات النظام العالمي والتبعية، شكلتا تحدياً نقدياً لنظرية التحديث الاجتماعي، وللنماذج المهيمنة بشكل عام، إلا أنها تلتقي

من قبل الرئيس الأمريكي ترومان، والذي اعتبر -أي المصطلح- من قبل عديد من مفكري التنمية، تدشيناً لحقبة جديدة من «التنمية» والتدخل. والأهم، أن ذلك الاستخدام، قد انتهى لأن يعيد ضحايا التنمية تعريف أنفسهم، وفق هذا المعنى، وشروطه. وبغض النظر عما إذا كانت هذه النقطة التاريخية بالذات، بداية لحقبة تنموية جديدة، فإن كثيراً من المفكرين، يلتقون عند ربط نظرية التنمية ومضامينها بالاقتصاد الرأسمالي من جهة، وبدخول التطورية إلى حقل العلوم الاجتماعية من جهة أخرى.

وعلى ذلك، يعتبر ليز أن النظريات التنموية، ولدت في أحشاء التطور الرأسمالي، معتبراً أن تصور ماركس عن التاريخ، وارتباط تقدمه بأنماط الإنتاج، يمثل نواة أولى لنظرية التنمية. كما يندرج تفكير آدم سميث في كتابة ثروة الأمم ضمن نفس الخانة التأسيسية، حيث تحدث عن التقدم في التاريخ، بوصفه ضرورة، وتعبيراً عن الميول الطبيعية للإنسان. وبذا يمكننا أن نرى الالتقاء بين كل من ماركس وسميث باعتبار التنمية عملية طبيعية في التاريخ، وفي القلب منها الأبعاد الاقتصادية، التي طبعت لغة الحياة اليومية للناس بمفرداتها، كالإنتاج والعمل والسوق. وبطبيعة الحال، فإن هذه التحولات الاقتصادية الجذرية، تطلبت تحولات على مستوى الفرد والمجتمع ككل بما يتواءم وحركة رأس المال. لكن لنا أن نلاحظ هنا،

الجديدة على سبيل المثال، تفترض أن التنمية تتطلب إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الرأسمالي، إلى جانب القيم المعززة كالديمقراطية والتنافس الفردي. ولعل الأهم، فيما ينبغي الالتفات إليه، هنا، أن التسليم مع هذه النظريات بتقدم خطي-حتمي للتاريخ، دون الأخذ بالاعتبار تعقيداته، وخصوصياته، سيفضي إلى تجاهل أنماط إنتاج تقليدية، أو اعتبارها عقبة في وجه التنمية «الحقيقية»، ناهيك عما تؤديه النمذجة على الصعيد الفكري، من معرفة سلطوية، تسعى لإسكات أي وقائع وإمكانات بديلة، خارج الدول الغربية الرأسمالية.

لاحقاً، برزت النيوليبرالية، التي باتت واحدة من أقوى الأيديولوجيات التي أسهمت في إعادة صياغة وتوجيه الممارسات التنموية في العالم. والتي نستطيع رصد مفاعيل سياساتها منذ ثمانينات القرن المنصرم. في غمرة هذا الصعود النيوليبرالي، تراجعت الرؤى التنموية التقليدية، لتصبح فكرة تدخل الدولة -تنمويًا- لإجراء تعديلات على مستوى الاقتصاد الكلي، بما فيها خطط التنمية الوطنية كالرعاية الصحية والتعليم والحد من الفقر، فكرة قديمة، ينبغي اجتثاثها، لإفساح المجال للبديل النيوليبرالي المتمثل أساساً بتعزيز قوة وحرية السوق.

### التنمية: رؤى بديلة

منذ مطلع الثمانينات، شهدت نظريات التنمية

معها في نقطتين أساسيتين؛ خطية التاريخ، وحتميته. الأمر الذي وقف أمامه ملياً مفكرون عديدون، مستنتجين أن هذه النظريات، وعلى اختلاف منطلقاتها وغاياتها، إلا أنها تؤكد على ثلاث نقاط: (1) أن التحديث يشكل القوة الوحيدة القادرة على تدمير البنى والعلاقات القديمة، مهما كانت التكلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية. (2) أن عملية التحديث، وبرغم تعدد أبعادها، تكاد تنحصر في الشكل الرأسمالي، وخاصة عبر مؤسسة عناصر الاقتصاد الرئيسة كالعمل والملكية، وحتى القيم الحدائية. (3) افتراض ضمني -وضعي- بإمكانية الفصل بين الغايات الاجتماعية ووسائل تحقيقها.

ضمن النقاط الثلاث، من الواضح أننا أمام ما يمكن اعتباره علاقة قوة تفرضها الدول المستعمرة، على مستعمراتها السابقة، تقضي بأن تحتذي الأخيرة حذو العالم المتقدم، تحت مسمى التنمية، وشروطها. دون أن يخفى أن ذلك كله، يتم من أجل تهيئة المستعمرات السابقة (عبر النمو الاقتصادي) للانخراط في السوق العالمية.

وعلى ذلك يمكن الإدعاء بأن نظريات التنمية، سواء أوقفت على أرضية ليبرالية أو ماركسية (في بعض التأويلات الاختزالية لها)، تنطلق من افتراض يضع الظروف المادية لتغيير الاجتماعي والاقتصادي، بمنزلة القانون الذي يجري خارج إرادة الأفراد المشاركين فيه. فالليبرالية



وجه الدقة)، كالتقدم والحرية والمساواة وحقوق الإنسان، في مسعى للكشف عما تكتنه من علاقات قوة، خارج بنية الخطاب، أي في الواقع المتعين المنتج لها.

وعلى ذلك، فإن الدراسات التنموية الجديدة، اعتبرت أن التنمية -مفهوما وممارسة- لم تكن سوى تصورا غريبا صرفا، يُفرض على مجتمعه، كما مجتمعات العالم الثالث، ويتضمن ما يكرّس علاقات القوة القائمة. ولإعتاق المفهوم من هذه الهيمنة الغربية، كان لا بد من إحداث نقلة منهجية، تم بموجبها الانتقال من التحليل الخطي، إلى غير الخطي، ومن التبسيط إلى التعقيد، والارتكاز على منهجيات التحليل والتفسير النوعي، عوضا عن التحليل الكمي. ونتيجة لذلك، تحول التركيز على الديناميات التنموية المحلية، التي تركز على التنمية من أسفل المجتمع وداخله، لا من أعلاه وخارجه، سواء أعلق ذلك بالمبادرات المحلية في الدول المتقدمة أو النامية، فهي تعبر عن شكل انعتاق من الهيمنة الأيديولوجية الهادفة لإحكام السيطرة على حيوات الناس. ومن الطبيعي أن تقود هذه النزعات النقدية الراديكالية إلى خلخلة الثقة بإمكان إحراز التنمية وفق النموذج الغربي، وعززت توجهات الحركات الاجتماعية والسياسية المناهضة للغرب والعولمة.

وبرغم ما قدمته النظريات الجديدة من نقد

التقليدية المهيمنة، تحديات جديدة حملها بعض المفكرين مستعنيين بجزء من أدوات ما بعد الحداثة (ما بعد البنيوية، ما بعد الماركسية، نظرية الخطاب...)، ورغم التنوع الهائل التناقضي بين هؤلاء المفكرين، إلا أن معظمهم يلتقي عند رفضهم للتحليلات المبنية على موضوعية الظروف المادية والاجتماعية، وما يرتبط بها من نظريات وأيديولوجيات، خاصة أن النظريات المهيمنة تنمويًا، قد انتهت لنمذجة التنمية وفق التجربة الغربية، ولخدمة توسعها الرأسمالي، إن لم يكن الإمبريالي أيضا. ليس هذا فحسب، بل إن الواقع كشف عن بون شاسع بين وعود التنمية -المهيمنة- والواقع في دول العالم الثالث، مع استمرار الفقر والبطالة، بل تعمق أزمتها ومأسستها، وانفجار الصراعات فيها. مما أدّى إلى إعادة صياغة الأسئلة والفرضيات التنموية وفق منطلقات جديدة.

ورغم تباين الدراسات الجديدة في منطلقاتها، ونتائجها، إلا أن ثمة استنتاجا في غاية الأهمية، يجمعها، مفاده أن التنمية، ليست مفهوما وصفا محايدا، بل هي، نتاج سياق تاريخي محدد، له شروطه الواقعية والثقافية، وما يحمله ذلك من علاقات قوة. حيث أن استمدادات التنمية -نظريا وعمليا- في غالبيتها جاءت من تجربة التحديث الغربي. الأمر الذي دفع المفكرين التنمويين، لمساءلة غالبية المفاهيم المتكيفة مع المعايير العالمية (الغربية على

الصيغة الأكثر هيمنة ورسوخا وتبنيًا من قبل الدول الرأسمالية، ومؤسستها التنموية. بل وأكثر من ذلك، أن قدرتها على ترويج وعودها -لا ما تقدم، قد باتت مادة لتصديق كثير من الناس، على حد قول كراش.

## استدعاءات نظرية لنقاش التنمية

بالإجمال، فإن النقاش بين رؤيتين تنمويتين، الأولى تمثلها النظريات التقليدية -التحديثة- والتي تفترض إمكانية تحقق التنمية من خلال البنى الاقتصادية والاجتماعية. والثانية تلك النقدية التي تركز في بعض جوانبها إلى أدوات تحليلية ما بعد حداثة، التي تنفي أساسا إمكانية الوصول إلى إجماع يحدد معنى التنمية، لم يقدم -أي النقاش- إجابة قاطعة حول الشكوك المثارة حول تحقق التنمية واقعا، بعيدا عن الوعود والنقد/ البديل، والتي باتت أقرب إلى الإيمان القدري، بطبيعية -وحتمية- التغيير، يصف أحد الباحثين تلك الحالة بالقول: «قد يقف الماركسيون المبتذلون مطمئنين لإيمانهم بأن التحرر مكتوب في التقدم الجدلي للتاريخ. وأنها مسألة وقت فقط لانهايار الرأسمالية تحت وطأة تناقضاتها الداخلية».

هنا، ينبغي فهم كيف تشرعن أنظمة الهيمنة وجودها، وتحافظ على بقائها، بغية مقاومتها بفعالية. بمعنى أن مهمة التغيير/ التنمية تتطلب أولا، فهم اشتغال السلطة،

للنظريات المهيمنة، إلا أنها وقفت أمام تساؤل عما إذا كان من الضروري تقديم صيغة أخرى للتنمية؟ أم الاكتفاء بالبحث عن إمكانيات تنموية في سياقات اجتماعية وتاريخية مختلفة، دون القفز لوعود العالمية والرفاه والتحرر؟ ناهيك عن التحدي الأساسي الذي يواجه هذه النظريات -كونها تقوم على التفكيك الخطابى بشكل أساسي- فأمامها شبكة خطافية على قدر من الإحكام، يجعل من الصعوبة إيجاد مساحة للأصوات التي طالما همشت وأقصيت خارج دوائر التأثير العلمي والعملية.

والأهم، هو انشغال جزء غير قليل من التيار النقدي في التحليل الخطابى، دون إيلاء أهمية كبيرة للواقع السياسى والاجتماعى. ونتيجة لذلك، سقط جزء من النظريات النقدية، ضمن جدران المثالية، فقوة الأفكار والحجج والتحليل، لا يمكن لها أن تكسر حلقات الواقع الصلبة، أو وضع كفاءات عملية لتدخلات بديلة، أو على أقل تقدير مقاومة التدخلات القائمة. فضلا عن قدرة الخطاب المهيمن على تضمين واستيعاب جزء من هذه النقديات ضمن خطابها العام.

وتماما كما سعى النقاد لإيجاد بدائل للنظريات التنموية التقليدية، أخذوا على عاتقهم مهمة مواجهة النيوليبرالية، والكشف عن اختلالاتها، لكن دون أن تشكل نقاشاتهم ومساهماتهم، بديلا صلبا وقادرا على المواجهة، لاسيما أن النيوليبرالية أصبحت

يمكن أن يكون محايدا، أو خلوا من علاقات القوة والصراع. وربما يكتمل المشهد الذي يحاول سعيد تقديمه، عند النظر، لطريقته في تحليل الاستشراق، حيث يطبق فكرة تضمن الممارسة الاجتماعية لمعنى، في تفكيك المعنى الذي أضفاه المستعمر على المستعمرين، وعلاقة ذلك بسياساتهم الاستعمارية. ودون الدخول في التفاصيل التي يقدمها سعيد، النتيجة الأهم التي يمكن الوقوف عليها، أن الهيمنة الثقافية أداة المستعمر، لتسويق مشروعه الاستعماري، بل يتجاوز ذلك، ليجد له قبولا لدى شرائح اجتماعية في الدول المستعمرة (عبر الارتباطات المادية، وتسويغاتها الأيديولوجية والثقافية). بمعنى أن الخطاب والأيديولوجيا المهيمنة، تنتج لتدعيم ترتيبات سلطوية معينة.

لكن السؤال هنا، ما علاقة استدعاءنا لسعيد هنا، بالتنمية، رغم أنه لم يتناولها على نحو مباشر؟ تكمن الإجابة في الإطار النظري الذي قدمه، حول السلطة/ الهيمنة، وأيديولوجيتها. فإن كان الاستشراق وفق تحليله، خطاب منهجي مكن أوروبا من إدارة وإنتاج الشرق سياسيا وأيديولوجيا، فإن خطاب التنمية لا يتعد عن هذا المعنى كثيرا، إذ أن التنمية من منظور قوى الهيمنة، استراتيجية لتصوير ما ينبغي أن تكون عليه المجتمعات، ووفق أي آليات وسياسات وتدخلات. وعلى ذلك، تصبح التنمية، جزءا من أيديولوجيا الهيمنة العالمية، التي ينبغي أن تقدم للناس فهما لعالمهم،

التي من خلالها يمكن مفصلة التنمية، بين من يملك السلطة ومن يخضع لممارستها، وسلطتها/ هيمنتها. ولذا ربما تسعفنا العودة إلى أعمال إدوارد سعيد، التي قدمت تحليلا عميقا، وربطها متماسكا بين المجالات المختلفة للمعرفة والثقافة والإمبريالية. حيث اتكأ سعيد على عدد من المداخل النقدية (غرامشي، فوكو، أدوات ما بعد الحداثة)، لإقامة منظوره التحليلي النافذ ذلك. وربما لقدرته على الدمج بين منظوري غرامشي وفوكو، استطاع سعيد تجاوز النقاش بين الحداثيين وما بعد الحداثيين، الذي انسحب على منظوراتهم للتنمية، بين التركيز على البنى الاجتماعية بالنسبة للمنظور الأول، والوكالة الفردية للمنظور الثاني. ناهيك عن الربط بين العوامل المادية والأيديولوجية لعلاقات الهيمنة. وكما عبر سعيد: «كما أن أيّا منا ليس خارج الجغرافيا ولا وراعتها، فما من أحد منا في منأى عن الصراع حول الجغرافيا. والصراع معقد وشيق لأنه ليس صراعا حول العسكر والمدافع وحسب بل هو أيضا صراع حول الأفكار، والأشكال، والصور، والتصورات».

هنا، يبنينا سعيد، وبتوظيف بارع لفكر غرامشي حول الهيمنة، عن العلاقات المتداخلة التي أساسها الصراع الجغرافي- الصراع مع الاستعمار، بأنها لا تقتصر على القوة في شكلها السياسي المباشر، بل تمتد لتشمل المجال الثقافي؛ فكرا وأيديولوجية... ليس هذا فحسب، بل أي إنتاج للمعرفة والمعنى، لا

شيئا (المال) بشيء آخر (السلعة) لا يظهر لنا على السطح علاقة التبادل هذه ظروف العمل والعيش التي تقوم خلف إنتاج السلعة...».

هنا يفضح ليفبفر أيديولوجية الحجب الرأسمالية، التي تعتبر الحيز الاجتماعي، مجرد حاوية يحدث فيها التفاعل، في الوقت الذي يعتبر هو، أن تشكيل الحيز يتخطى الاقتصادي، ليطل أوجه النشاط التكنولوجي والسياسي والاستراتيجي المنشئ للحيز. مرة أخرى، يسعفنا هارفي هنا، محددًا أبعاد الحيز الاجتماعي والأهمية التي يحملها ليس فقط في فهم تحولاته، وإنما العلاقات التي تكتنف ولادته وإعادة تنظيمه؛ فالصور الزمانية والبنى المكانية، تعيد بناء صورة الجماعة عن العالم، والأهم تعيد بناء الجماعة ذاتها.

ولعل النقطة الرئيسة التي يمكن أن تكون أساس تقاطع مفهوم الهيمنة مع مفهوم الحيز الاجتماعي والسياسي، تحليل ليفبفر الذي يعتبر الحيز أساس لإعادة إنتاج ورفض علاقات الهيمنة، سواء تلك التي تسعى الطبقات المسيطرة لفرضها، عبر فرض عقلايتها الخاصة على مواقع القرار والثروة والسلطة والمعلومات، أو بالنظر لطبيعة الحيز السياسي الهرمية، التي توضح تماما سيطرة مراكز الهيمنة على الأطراف الأضعف.

في مسعى لأن تحظى السلطة -حاضنة تلك الأيديولوجيا على الصعيدين العالمي والمحلي- بقدر من الشرعية، والاستقرار النسبي الذي يمكنها من تسويق سياساتها الاقتصادية النيوليبرالية.

بطبيعة الحال، فإن التنمية -بصيغتها النيوليبرالية التي تركز على النمو في أحسن الأحوال- تروج عبر مقولات مبسطة، تساهم المؤسسات المختلفة في صياغتها وتمريزها، كونها على قدر من العمومية والتجريد، كما لاحظ بعض الباحثين، لتشكل آمال قطاع عريض من الناس، في الحد من البطالة مثلا أو التقنية كأساس لحل المشكلات الإدارية. بل تعمل هذه المقولات -أي الأيديولوجيا- كأداة نيابة عن رأس المال.

وللكشف أكثر عن تجسيدات تلك الهيمنة، ربما يكون من المجدي الاتكاء على كل من ديفيد هارفي وهنري ليفبفر، حيث تتضح لدهما مفاعيل العلاقة بين السياسي والاقتصادي، بتجسديتهما الحيزية. وفي هذا السياق، يعتبر ليفبفر بأن الحيز الاجتماعي، نتاج العمل والتفاعلات الاجتماعية، وبالتالي فإن إنتاجه وإعادة إنتاجه، يعتمدان على أنماط وعلاقات الإنتاج السائدة، وهو -أي الحيز- المعبر المجسد للعلاقات الاجتماعية. والمهم هنا، أن نلتقط مع ليفبفر أن نمط الانتاج الرأسمالي، يعد الحيز برمته سلعة، تتوارى خلفها الطبيعة الاجتماعية لإنتاجها كما يعبر هارفي بالقول: «حين نبادل ببساطة

## الباب الدوار:

## المحلي-العالمي-المحلي

من الجلي أن مفهوم التنمية، يحظى باهتمام بالغ، حتى كاد فيه المفهوم، أن يشكل حقلًا واسعًا تتقاطع فيه -عن قصد أو بغير قصد- عديد تكييفات وباراديمات وأيديولوجيات، وصولًا لأكثر البرامج والتدخلات السياساتية ميكروسكوبية. حتى يخال لأي باحث يتحرى المفهوم، أنه أمام ضباب معرفي كثيف لا يمكن معه الظفر والتحديد، بل أعد على هذه الشاكلة للمراوغة والإخفاء.

ولفك استشكال المفهوم، دأبت كثير من الدراسات لتحريره ضمن مستويين اثنين بينهما الكثير من نقاط التقاطع والتفاعل، كما يتضمن كل منهما غايتين. المستوى الأول يتعلق بالوطني-المحلي، والمستوى الثاني العالمي (وربما أكثر دقة العولمي). ومفاد المستويين تحليل علاقات القوة والاقتصاد-سياسية داخل على مستوى وطني، وتلك العابرة للحدود التي انتهت إلى مركز ومحيط وفق تحليل سمير أمين. أما الغايتان، فإحدهما معرفية تستهدف الفهم والتفسير وإعادة بناء المفهوم أو تبيئته، وأخرى سياسية، تحاول أن تأخذ بناصية المفهوم، ليصبح في الآن ذاته؛ موضوعًا للتحرر وانعتاقًا ومقاومة، وأداة لها للتخلص من عناصر الاستلاب والاستتباع، التي

تستبطنها بعض معطيات المفهوم كما صكته الأدبيات الغربية.

بموازاة تلك المساعي النقدية، نجد اتجاهات أخرى، تساقوت بطريقة أو بأخرى -معرفة وممارسة- مع المقاربات المسيطرة عالميًا، التي تضع أقدامها على أرضية رأسمالية صرفة، بغض النظر عن تنوع ألقنتها -ليس آخرها النيوليبرالية- التي تنزع باتجاه وضعه مفهوم التنمية، وحصره في عدد من المؤشرات، التي تخفي أكثر مما تظهر، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأبعاد الاجتماعية-السياسية للظاهرة الاقتصادية (كأحد أهم مركبات مفهوم التنمية).

في الحالتين، نحن أمام اشتباك في ميدان مفهوم التنمية لا يشكل إلا رأس جبل جليدي، قوامه الرئيس، علاقات القوة المحلية والعالمية. الأمر الذي يكسب المفهوم، زخمًا إضافيًا في المجتمعات التي تعاني من استلاب مركب، وداخلي، لغياب الحدود الدنيا للعدالة، وخارجي يتعلق بالتبعية، التي تصل في بعض الأحيان، لفتح الأبواب واسعة لتحويل مجتمعات تلك البلدان لمختبرات لوصفات ومقاربات أدوات المركز الرأسمالي، ناهيك عن الأسواق والاقتصاديات.

وعلى ذلك، يمكن الإدعاء، أن الحالة الفلسطينية في التعاطي مع مفهوم التنمية، أو محاولة الإحاطة النقدية به، تشكل حقلًا خصبا لحضور

أجل الصمود يعتمد بشكل أساسي على الرؤية السياسية الواضحة والهادفة في النتيجة إلى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة يقوم على الاعتراف الواضح بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة...».

وقد استمر شعار «التنمية من أجل الصمود»، أساساً لغالبية الأدبيات المحلية «التنمية» حتى اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987. وإن نحننا مفهوم التنمية -المطروح هنا- لبعض لوقت، فإن الصمود المطروح هنا، اكتسب هو الآخر العديد من الدلالات المفهومية، التي دارت جميعها حول استراتيجيات البقاء في وجه سياسات الاقتلاع الصهيونية، دون أن يقف المفهوم عند حد البقاء على الأرض، بل يتجاوزه ليكتسب معان وأبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية.

وهنا، تسعفنا موسوعة المفاهيم والمصطلحات الفلسطينية بتحديد تخوم الصمود بشكله، الساكن والدينامي، حيث يركز الأول على بقاء الفلسطينيين فوق أرضه بما يشكل نقياً للمشروع الصهيوني الاقتلاعي- التهودي. في حين أن الصمود الدينامي، يطرح في إطار «تنموي» مبادر، يتجاوز ردود الأفعال، بادئاً عن استراتيجيات تمكن المجتمع الفلسطيني من تحمل تبعات مواجهة الاحتلال ومقاومته على المدى الطويل. هنا تماماً يتضح معنى التنمية، المقصودة في تلك المرحلة، والتي

مختلف إشكاليات المفهوم؛ غموضه، اتساعه، أدلجته، انتقائيته... والتي ترافقت جميعها، مع الحالة الهجينية، التي تشكلت فيها سلطة منزوعة السيادة، بوجود استعمار-استيطاني إحلالي، اتكأ كلاهما على خطابات وممارسات مزيفة، لإعادة هندسة المجتمع، بينيته الفوقية والتحتية، بما يخدم مشروع التسوية. ومن هنا، وقع جل مفهوم التنمية -عن قصد- في مصيدة تشكيل الدولة، عوض أن يكون جزءاً من روافع التحرر والمقاومة. ومن هنا، تهدف هذه الورقة، إلى مراجعة أهم الأوراق والدراسات الفلسطينية التي تعاملت مع التنمية مفهوماً، لاستجلاء عناصر المفهوم ومركباته، فضلاً عن موجهاته الفكرية وغاياته.

## بانوراما الأدبيات التنموية المحلية

قبل عقد على انطلاق مفاوضات التسوية في مدريد، وتحديدًا في شباط 1982، عقد الملتقى الفكري العربي مؤتمر «التنمية من أجل الصمود»، الذي دشن جدالاً وبحثاً ما زال مستمراً حول ما اصطلح عليه «تنمية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وقد ركز المؤتمر المذكور على دعم صمود المجتمع الفلسطيني، عبر تشجيع الفعاليات الاقتصادية والموارد المجتمعية الذاتية. لكن الأبرز فيما طرحه المؤتمر، هو ربط «التنمية» بالأهداف الوطنية- السياسية، حيث أكدت توصيات المؤتمر على «أن نجاح أي برنامج للتنمية من

لفلسطين .

شكلت مشاركة منظمة التحرير في مفاوضات السلام منذ مدريد 1991، ولاحقاً إنشاء السلطة بموجب اتفاقيات أوسلو 1993، انعطافة كبرى في مسار أدبيات التنمية، والممارسات والسياسات التي وصفت بالتنمية، حيث وسمت الحقبة منذ مطلع التسعينات وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى (1991-2000) بالتنمية من أجل السلام. وقد استندت «التنمية» المزعومة هنا، على اتفاقيات أوسلو، وملحقاتها، وكروتوكول باريس الاقتصادي، التي أدامت تبعية الاقتصاد الفلسطيني، للاقتصاد الإسرائيلي، الذي احتفظ عبر هذه الاتفاقيات باليد الطولى لتحديد مدخلات الاقتصاد الفلسطيني ومخرجاته، عبر استمرار السيطرة على الموارد والمعابر والتجارة الخارجية، وحتى نسبة الفائدة والسيولة النقدية. يضاف إلى ذلك، ولتحقيق «السلام الاقتصادي» انطلاق مشروعات مشتركة؛ كالمناطق الصناعية المشتركة، ووادي السلام، وكازينو أريحا، وغيرها، والتي أدت إلى «ربط مصالح النخبة الاقتصادية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي ومصالح الاستعمار».

وينبغي التذكير هنا، أن منظمة التحرير الفلسطينية، كانت قد كلفت الاقتصادي يوسف الصايغ، لإعداد رؤية استراتيجية للاقتصاد الفلسطيني، لم تخرج في تحليلاتها وتوصياتها إلى حيز النور، إزاء انحياز سياسات السلطة منذ

تركز على البرامج التي من شأنها تحصين المجتمع وقدراته الذاتية وتعزيز صموده في إطار النضال السياسي التحرري.

يصف فراس جابر مرحلة اقتصاد الصمود تلك، بأنها حققت قدراً من تضافر رأس المال المحلي مع الحركة النضالية من أجل مقاومة السيطرة الكاملة على حياة الناس، من خلال استراتيجية تقوم على الاستناد إلى قطاع إنتاجي وخدمي صغير ومشاريع عائلية واقتصاد منزلي. والأهم التزام رأس المال المحلي، بدعوات الحركة الوطنية، وتحمله لما يترتب على ذلك من خسارة بالمعنى المادي، حيث يقدم جابر ذلك من خلال تحليل تجربة العصيان المدني في بيت ساحور.

وبناء عليه، كان سهلاً على المجتمع الفلسطيني، ومؤسساته وقواه المجتمعية المختلفة، الانتقال إلى التكييف المفاهيمي التالي، الذي تزامن مع الانتفاضة الأولى، ليصبح العنوان «التنمية من أجل المقاومة» بين عامي 1988-1990. هنا يبرز للعيان أحد المفاهيم الفلسطينية التأسيسية للتنمية، وهي التنمية بالحماية الشعبية. حيث يقدم عادل سمارة واحدة من أولى الدراسات الفلسطينية في الاقتصاد السياسي، والتي تعيد موضعة التنمية، في مكانها من الاقتصاديات الشعبية التي تشكل نقياً للاقتصاد الاستعماري الصهيوني الاستيطاني



العينية. مع جهود أخرى، تمثلت أساساً بإعادة المؤسسة، وتعمير ما دمره الاحتلال.

بعد تولي سلام فياض رئاسة الحكومة، بعد دعايات فوز حماس بالانتخابات التشريعية، ومقاطعتها تمويلياً وسياسياً من الجهات الدولية، حول فياض بوصلة الأولويات الفلسطينية تماماً، بما سمي بالتنمية من أجل بناء الدولة (2007-2016)، وقد تضمنت هذه المرحلة ثلاث خطط حكومية: (الأولى الإصلاح والتنمية 2008-2010، والثانية الخطة الوطنية 2011-2013، والثالثة خطة التنمية الوطنية 2014-2016)، وجميع هذه الخطط مع اختلاف صيغها، أتت في سياق ما تعتبره السلطة الفلسطينية، التحضير لاستكمال بناء مؤسسات الدولة. حيث سنجد أن هذه الخطط تناولت أربع أولويات: أولاً، توسيع السيادة الوطنية واستغلال القدرات الكامنة للاقتصاد وخصوصاً في القدس والمناطق (ج) والأغوار، وثانياً، تعزيز مقومات الصمود والمقاومة لدى المواطنين، وثالثاً، إنهاء الانقسام ومعالجة دعاياته، وأخيراً، إنعاش الاقتصاد المحلي وتمكين قاعدته الإنتاجية وتحقيق الاستقرار المالي، بما يحقق مستوى معيشة لائق ويوفر الحق في العمل للمواطنين.

وبعيداً عن الدخول في تفاصيل ما تضمنته خطط السلطة الفلسطينية هاتيك، فإن السياسات الفعلية لم تخرج من عباءة النيوليبرالية، مما أفضى إلى نتائج عميقة في المجتمع الفلسطيني؛ كالإغناء الفردي والإفقار الجماعي، وتعميق حالة

إنشائها لصالح الصيغ الاتفاقية مع إسرائيل، والتي تضمنت سوقاً حرة، مقابل رؤية الصايغ التي قامت على تعزيز إمكانيات المجتمع، والاعتماد على الذات، والتكامل بين القطاعات الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والاقتصاد الفلسطيني في الشتات.

مع اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، ونتيجة للاجتياحات الإسرائيلية المتكررة للمدن والتجمعات السكانية الفلسطينية، والتدمير المنهجي الذي طال البنى التحتية الفلسطينية، إضافة للإغلاقات والحواجز وإعاقة التنقل. بات الوضع الفلسطيني الاقتصادي والمعيشي والمؤسساتي على شفير الإنهيار. وبرغم تعدد المبادرات السياسية لعودة حالة «الهدوء» إلا أن حكومة الاحتلال بدت مصرة على اجتثاث المقاومة من جهة، والضغط على السلطة الفلسطينية، لإدخال مزيد من التعديلات على دورها السياسي والأمني والاقتصادي من جهة أخرى. في هذه المرحلة (2001-2003)، ارتفعت دعوات التنمية من أجل المقاومة، لكنها لم تجد ما يسندها من مؤسسات، ويضعها في حيز التنفيذ، خاصة إزاء تفرغ معظم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، للجهود الإغاثية والطائرة في محاولة للتخفيف من آثار العدوان الإسرائيلي اليومي. هنا ساد خطاب التنمية من أجل الإغاثية لسنوات لاحقة (2004-2006)، وطغت الممارسات الإغاثية؛ كبرامج التشغيل المؤقتة، وتوزيع المساعدات



أن جزءاً من سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية، وتخطيطها «التنموي» تسال إلى حد كبير ليشكل جزءاً من المشهد الخطابي حول التنمية.

وبعيداً عن هذا التحقيب البانورامي، فيمكن أن نلمس نزعات عدة في الدراسات ذات الصلة بالتنمية، فهناك الدراسات التي تركز على نقد المفاهيم والمقاربات المهيمنة، ومن ضمنها دراسات اقتصادية تركز على خطط السلطة -التنموية، والاستراتيجية. ودراسات أخرى، تتناول قطاعات محددة بالدراسة والتحليل (القطاع الخاص، التعليم، الفئات الاجتماعية المختلفة، قضايا الفقر والبطالة...)، وهناك من سعى للإجابة على سؤال هل هناك تنمية فلسطينية؟ فضلاً عن الدراسات النقدية التي صدرت عن مؤسسة بيسان ومركز دراسات التنمية بجامعة بيرزيت، والتي ركزت على تفكيك الخطابات والممارسات التنموية السائدة، والبحث عن بدائل متاحة.

## السياسي الصهيوني، واللاسياسي الفلسطيني

استطاع بعض الباحثين الوقوف على نقطة هامة تتعلق باقتصاديات الاحتلال، مقابل ما بات يسمى بالتنمية في السياق الفلسطيني، ومجمل السياسات الاقتصادية الفلسطينية الرسمية، وهي أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يمكن فصله عن الأهداف السياسية لوجود

اللا-مساواة في المجتمع الفلسطيني، ناهيك عن ارتفاع معدلات البطالة، والاعتمادية على المساعدات، ومحدودية القطاعات الإنتاجية، لاسيما الزراعية، لصالح القطاعات الخدمية التي تحقق أرباحاً سريعة.

ومن الضروري هنا الانتباه إلى نقطتين، الأولى أن المرحلة الثانية من التنمية من أجل المقاومة التي تزامنت مع الانتفاضة الثانية، لم تكن سوى تحليلات أو دعوات من قبل باحثين وناشطين، لإعادة تبني نماذج الانتفاضة الأولى، رغم أنها كانت بدايات بدائل، لكن ليست حالة تنموية بديلة قائمة واقعية، لكنها سرعان ما اصطدمت بعاملين، أولهما، عسكرة الانتفاضة، وانحسار الفعل الشعبي فيها. وثانيهما، استمرار سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية، التي انتهت للتساوق مع أجندة الممولين، بالتركيز على الإغاثة، نتيجة سياسات الإغلاق والتدمير الممنهج الذي مارسه الاحتلال بدرجات قصوى إبان الانتفاضة.

أما النقطة الثانية، أن هذه الحقب تحمل عناوين رئيسية للممارسات «التنموية» التي غلبت على المشهد الفلسطيني، لكنها لا تؤشر إلى ممارسات أخرى حاولت شق طريقها بعيداً عن ذلك، إذ استمرت محاولات لإيجاد بدائل على صعيد الممارسة، ونقد الصيغ المطروحة والممارسة على حد سواء على الصعيد الفكري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى،

وفي مقابل تسييس الصهيوني، صممت اتفاقيات أوسلو، وفق رؤى نيوليبرالية، أساسها نزع الصفة السياسية عن السياسي، كوسيلة إخفاء وتعمية عن اختلال علاقات القوة داخل المجتمع، أو على الصعيد العالمي ككل. وكما تعبر ليندا طبر» لقد جرى استعمار الفهم الذي نعلمه للسياسة والصراعات وتنظيم القاعدة الشعبية من خلال ما قام به المشروع النيوليبرالي من إعادة تعريف العلاقات داخل المجتمع، حيث تم تقنين مفاهيم من قبيل رأس المال الاجتماعي الذي كان يشير فيما مضى إلى تنظيم القاعدة الشعبية في المجتمع في اصطلاحات اقتصادية نيوليبرالية».

ولعل أكثر ما يعبر عن فكرة لا-تسييس الحيز الفلسطيني الاقتصادي، ما خطه خليل نخلة، حول اجتماع رئيس الوزراء الأسبق سلام فياض برجال الأعمال، مخاطبا إياهم: «أنتم مجتمع الأعمال، لستم مسؤولين عن إنهاء الاحتلال، أنتم مسؤولون عن توظيف الناس والاستعداد للدولة». الأمر الذي انعكس بوضوح على اهتمامات القطاع الخاص الربحية لا الانتاجية، وعلى سياسات السلطة الفلسطينية، وتعاملها مع القضايا الاقتصادية، حيث تعاملت السياسات الحكومية مع الاقتصاد على أنه مجرد جردة حساب بين الإيرادات والمصروفات، مع تجاهل للبنية الحقيقية، كالتبعية والاعتمادية والواقع الإنتاجي.

الكيان الاستعماري الاستيطاني، حيث يشكل الاقتصادي أداة سيطرة واختراق واستتباع. فيما أن التنمية الفلسطينية المطروحة منذ أوسلو، يراد لها أن تكون خلوا من الأبعاد السياسية، وبالتالي الوطنية التحررية، وعلى ذلك، فإن أي بديل، لا يعيد تسييس التنمية، لن يكون إلا محاولة تجميلية للآثار الكارثية لسياسات الاحتلال الصهيوني.

وعلى ذلك يسهل التقاط التلازم بين المشروع الصهيوني الكولونيالي، وأهدافه الاقتصادية من جهة، والتحول التي يفرضها الاقتصادي على السياسي من جهة أخرى، فبحسب عادل سمارة، فإن الأهداف الاقتصادية للسياسات الإسرائيلية، تنصب على إدامة علاقات السيطرة والتبعية، سواء عبر ربط مصدر عمل ومعيشة الناس بالسوق الإسرائيلية، للحيلولة دون تحولهم للمقاومة، أو عدم إعطاء فرصة للانتاج المحلي بما يمهّد للانفكاك الاقتصادي-بأدنى حد- أو بامتصاص فائض القيمة من العمال الفلسطينيين لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. ولاحقا، فإن التوجه الإسرائيلي لإطلاق عملية تسوية مع الفلسطينيين، لم تكن إلا المظهر السياسي، لتحويلات اقتصادية تطلب مثل هذا التوجه، خاصة مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، حيث بداية التحولات النيوليبرالية في الاقتصاد الإسرائيلي، التي تطلبت إعادة ترتيب الحيز المستعمر أمبيا وسياسيا واقتصاديا لخدمة هذا الغرض.

جانب الاستعمار الصهيوني لفلسطين، وخاصة المجتمع الدولي، عبر الضغوط السياسية والمالية، ناهيك عن انخراط جهات فلسطينية، في حالة الهندسة تلك. وقد أحسن عبد الرحيم الشيخ وصف هذه الحالة الهجينة، بأنها وضعت القضية الفلسطينية في حالة ما بعد استعمار، أو حالة مستعمرة ما بعد استعمارية، أو حالة نفق، أي تلك التحولات التي تشهدها الدول المستعمرة بعد التوصل إلى حل سياسي غير مبني على الحقوق الوطنية بل ميزان القوى الدولي، دون إنهاء المظلمة التاريخية.

يعبر خليل نخلة عن الحالة الفلسطينية الجديدة التي بدأت مع أوصلو، بأن هذه الأخيرة فتحت الأبواب لتبرير التدخلات، مستخدمة التنمية كشعار، فيما أن ما يجري ليس إلا البحث عن طرق لتحقيق الاستقرار والأمن، الذي هو أمن إسرائيل بالدرجة الأولى. ولهذا الغرض نجد أن التدخلات المباشرة وغير المباشرة، شقت طريقها إلى مختلف القطاعات؛ الاقتصادية، والمؤسسية، والتعليمية، والتي سنقف عند أمثلة موجزة حولها فيما يلي.

اقتصادياً، تبنت السلطة الفلسطينية السياسات النيوليبرالية، وطبقت مقارباتها في التعامل مع القضايا والمشكلات الاقتصادية، فمثلاً لم تحظ قضية الفقر بأكثر من معالجات لتجنب وقوع كارثة إنسانية، وذلك عبر آليات المساعدة الإغاثية وبرامج التشغيل المؤقت وغيرها،

ولا تتوقف حالة اللاتسييس عند الاقتصاد- التنمية فحسب، بل إن حالة التذير والفردنة النيوليبرالية للقضايا والشرائح الاجتماعية، كان الهدف منها تحويلها لقضايا وأجندات عمل تلتف على السياسي التحرري، وتفرغه من محتواه. ويكفي هنا، النظر إلى السياسات والبرامج الحكومية وغير الحكومية التي ركزت على الشباب لنتبين الأدلجة التي يتضمنها هذا التركيز، مقابل وضع عناوين وأولويات جديدة للشباب، تبدأ بالمشاركة، ولا تنتهي عند برامج التدريب وبناء القدرات، والتي تحوم معظمها حول إنتاج وهم «المواطنة» في كيان «بلا سيادة». يقول علاء العزة في هذا الصدد: «ويمكن القول إننا إذا ما أخذنا كيفية تمثيل مفهوم «الشباب» في السياق الفلسطيني، فسنجد أنه في البداية حلّ كوحدة تحليل سياسية، أخضعت بعد أوصلو لعملية لا-تسييس، ثم كانت أخيراً العودة إلى المفهوم كإيدولوجيا ليبرالية».

## المواجهة المركبة: الاحتلال، التدخل الدولي، الفئات الطفيلية

وضعت اتفاقيات أوصلو المجتمع الفلسطيني أمام حالة مركبة وهجينة، زادت من انكشافية المجتمع، أمام عوامل الهيمنة والتدخل، وإعادة الهندسة. للوصول إلى ما يمكن تسميته «بالوجود المسموح به فلسطينياً»، والذي لم يعد بخاف، اشتراك عديد أطراف إلى

والأهم هنا، أن هذه البرامج والسياسات تمت بضغط أو بتمويل أو بتدخل من الممولين والجهات الدولية المختلفة. هذا فضلا عن مشاريع أخرى طالت البنى التحتية الفلسطينية، طبقت وفق التقسيم الإسرائيلي، للمناطق الفلسطينية (أهمها تلك التي قدمتها مؤسسة USAID)، إلى جانب تلك التي أشرفت حكومة الاحتلال على اقتراحها وترويجها، في سبيل ما سمي بتدفق الحياة في نسيج الطريق، والتي جاءت بعد أربعة أعوام على اندلاع انتفاضة الأقصى. هذا المشروع، كما يطله عمر جعبري، يهدف إلى إعادة ترتيب شبكات البنية التحتية الفلسطينية، بما يتضمن الحاجات الإسرائيلية الأمنية والاستيعابية على الأرض.

مؤسسيا، مع نهاية الانتفاضة الثانية، أصبحت دعوات الإصلاح والحكم الرشيد، أساس التدخل الدولي في بنية السلطة الفلسطينية، وذلك لإعادة تركيبها، بما يضمن الحؤول دون تجدد أعمال المقاومة، وعليه انصرف جزء كبير من البرامج الدولية، وخاصة الأمريكية، لإعادة هيكلة وتدريب الأجهزة الأمنية، وصولا إلى التدخل بأدق تفاصيل عملها. ولاحقا يستدخل هذا التدخل في بنية السلطة، ورؤاها، واستراتيجياتها، لتعتبر أن الأمن وسيادة القانون شرطان ضروريان للتنمية.

والمؤسسات التمويلية، ولنا هنا أن نلاحظ مسألتين، الأولى تتعلق بترويج الديمقراطية الشككية، بالتركيز على الانتخابات، إن انسجمت نتائج هذه الأخيرة مع متطلبات تجديد الشرعية لفريق التسوية السياسية، فيما ترفض النتائج إن أتت بخلاف ذلك، كما حدث عندما حصلت حركة حماس على الأغلبية التشريعية، وخضعت السلطة حينها لحصار مالي وضغوط سياسية من مختلف الجهات، الثانية تتعلق بالمضامين الليبرالية للديمقراطية، حيث تقف ليلى فرسخ هنا، لتوضح تركيز البرامج التدخلية/ التمويلية على الفرد، وتعاميها الكامل عن الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والشعبية. والأكثر عمقا وخذلة لبنية تحت استعمار، أن يهدف التركيز على الإصلاح والديمقراطية، إلى تغيير العناوين الرئيسة للسياسي، بمعنى أن يصبح هذا التركيز بديلا لقضايا التحرر والمقاومة. وهذا ما نجده في تحليل أميرة سلمى لانشغال المنظمات غير الحكومية بالديمقراطية، والتنافس بين هذه الأخيرة والسلطة الفلسطينية على الحيز العام لدى آيات حمدان.

تعليميا، شكل التعليم بمؤسساته ومحتواه وأطره السياسية قبل إنشاء السلطة الفلسطينية، بيئة حاضنة للفصائل الفلسطينية، وكان للجامعات دور أساسي في الأنشطة التطوعية، وتحصين الثقافة والهوية الوطنية، فضلا عن دور الحركات الطلابية المحوري في

وإلى جانب ذلك، وضعت قضيتنا الديمقراطية والحكم الرشيد على سلم أولويات الدول

الجماعات المهيمنة، سواء أُعبر عنها بالسلطة الفلسطينية التي أنشأت مؤسسات تشبه ما للدول، بوظائفها القمعية والأيدولوجية على حد سواء، أو المؤسسات غير الحكومية التي باتت وسيطا ناقلا للمفاهيم، ومطبعا للسياسات «التدخلية» تحت يافطات حقوق الإنسان والدمقرطة والجنرد والتنمية وغيرها. ويضاف إليها المنظومة العالمية، التي تتدخل بشكل أساسي عبر نشاطها التمويلي.

وفي الوقت الذي تقدم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية نفسها، كامتداد لتجربة المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي عملت قبل السلطة الفلسطينية، وتحملت أعباء تنظيم المجتمع وقواه الطوعية، ضمن مهتمتي الصمود والمقاومة، فإنها -أيضا- ترى أنها تحمل رؤى بديلة قادرة على تحدي إجراءات الاحتلال -ولو جزئيا- ومن جهة أخرى، الدفاع عن شرائح أو قضايا سقطت من حسابات السياسات الرسمية، أو كانت ضحية مباشرة أو غير مباشرة لها. لكن رؤية هذه المنظمات لنفسها، لا ينسجم، إن لم يكن يتناقض تماما، مع ما آلت إليه، نتيجة لتساوق معظمها مع أجنادات الممولين، وتبنيها لخطابات وبرامج خارجة عن أولويات المجتمع الفلسطيني.

وقد تناول عديد من الباحثين، أدوار المنظمات غير الحكومية، والتغيرات التي اكتنفت رؤاها وخطاباتها وبرامجها، منذ تأسيس السلطة

قيادة وتوجيه العمل السياسي والميداني المقاوم. وهناك عديد دراسات رصدت التحولات التي طالت التعليم الفلسطيني، باعتباره ميدانا للاختراق والهيمنة الأيدولوجية والثقافية، لا يقل أهمية عن الصراع على الأرض والموارد والاقتصاد، عبر السياسات التدخلية للجهات المانحة من جهة، والضغط الإسرائيلي من جهة أخرى، والتي تصب جميعها في إعادة تركيب هذا القطاع بما يخدم ثقافة التسوية، ولتفريغها من ثقافة المقاومة، التي وصفت إسرائيليا بالتحريض والكرهية، ناهيك عن أمثلة تطال الكثير من التفاصيل بدءا من الخارطة التي تدرس في مناهج التعليم الأساسي، وصولا إلى مفاهيم المواطنة والتربية المدنية، والتي تكاد تخلو من المضامين السياسية/التحريرية. يضاف إلى ذلك كله، ونتيجة للبرلة للاقتصاد الفلسطيني، تأثير التعليم العالي بسياسات التسليح والخصخصة.

بطبيعة الحال، لا يمكن الفصل بين هذه الطبيعة المركبة، حيث يمكن الإدعاء والمحااجة، بأنها تتداخل بنية ووظيفة، ومن هنا، يمكن استدعاء ما قدمته آيات حمدان لتحليل الفضاء الفلسطيني للكشف عن الفواعل الواقعية التي تتحكم به (جغرافيا وتاريخيا وفكريا ومعيشيا)، لتصل أن الواقع بعد أوصلو، وضع هذا الفضاء تحت عوامل الحت والتعرية وإعادة التشكيل، ففضلا عن الاستعمار الصهيوني المستمر، بأدواته الأمنية والسياسية والاقتصادية، هناك

صحيح صحيح بالتفكيك، مجرد تنويع بلاغي عن الأفكار، أو محاولة لمجاملة أو مهادنة الممولين لغويا، وإنما كما يكشف صحيح أن الممارسة الخطائية أساسا نظام قيمي ينبثق عنه بعد معياري ومرجعي لتقييم السلوك الفردي والمؤسساتي.

أما التحولات في القطاع الخاص، فبعد تبني سياسة السوق المفتوحة رسميا، وتأثره بالنيوليبرالية، فقد قطع في معظمه الصلة مع ما يمكن اعتباره تكاملا أو تعاونا بين رأس المال المحلي والحركة الوطنية، الذي كان واحدا من سمات تجربة ما قبل أو سلو. بالرغم من أن جزءا من هذه التحولات تتحمل مسؤوليته الحركة الوطني لعاملين؛ أولهما فقدانها لمشروعها التحرري، مقابل تحملها لمشروع الدولة- السلطة، وثانيهما، أن الأحزاب السياسية-وعلى وجه الخصوص فتح وحماس- لا مشكلة لديها في تحرير الأسواق، بل تستند في جزء من قوتها ومشروعها السلطوي على التحالف مع رأس المال المحلي، وهذا ما يبدو واضحا في علاقة السلطة الفلسطينية مع بعض أطراف القطاع الخاص، حيث منحت احتكارات وامتيازات ودخلت شخصيات متنفذة في شركات اقتصادية مع القطاع الخاص.

ومن الواضح أن اتفاقيات أو سلو، صممت لإسرائيليا لإخلاء طرف الاحتلال-إن صح التعبير- وترك المجتمع الفلسطيني، لتمارس عليه

الفلسطينية. هنا تشرح أميرة سلمى ببراعة ردة المنظمات غير الحكومية عن أجنحتها الوطنية لتسقط في حائل المرجعيات الدولية، حتى انتهت-تلك المنظمات- لتبني التعريفات المطلوبة من قبل الممولين، إذ تركز غالبية هذه المنظمات على لغة «الشراكة في إحداث التنمية مع القطاع الخاص ومؤسسات السلطة الفلسطينية».

ولم يفت سلمى، تلك اللغة الليبرالية والنيوليبرالية «المهذبة» التي طغت على خطاب المنظمات للتعبير عن هويتها المؤسسية، ورؤاها، وعلاقتها ب«المستفيدين»، خاصة عبر تكرار مفردات التنمية البشرية والشباب والنساء، في مقابل تجاهل العلاقات الاستعمارية، ووفق هذا المنحى فإن قيما كالحرية والعدالة والكرامة باتت، هي الأخرى، محلا لاشتغال المؤشرات الإجرائية والإحصاءات والبيانات المجدولة.

بطبيعة الحال، لن يتسع المقام هنا، للإسهاب في تحليل دور المنظمات غير الحكومية، وخاصة «التنموي». وإنما الإضاءة على انزياح غالبيتها بعيدا، إن لم يكن خروجها من الكتلة التاريخية التي يفترض أن تتحمل أعباء التنمية والمقاومة، ومغادرتها الاختيارية لموقعيتها في حرب المواقع، إن جاز استعارة مفردات غرامشي في سياقنا هذا. فليست اللغة التي تشير إليها سلمى، أو الخطاب الذي يتناوله

من الواضح أن معظم الأدبيات الفلسطينية، ترفض التعريفات الدارجة للتنمية، والتي اشتقت من ممارسات اقتصادية بشكل أساسي، ولذا ما انفكت عن محاولتها لصك بديل مفهومي، يشكل نقطة البدء للبدائل المطروحة. وأحيانا أخرى، فإن الدراسات تتحرك من النقد، وتفكيك المفاهيم السائدة، لتخلص إلى صياغة مفهومية للبديل، دون الاضطرار لوضع مفهوم محدد للتخوم، خاصة أن جزءا من النقديات المقدمة، تؤشر بوضوح إلى أن التعريفات الإجرائية عادة ما تختزل وتحجب، أكثر مما تفصل وتكشف، فتشكل بذلك ميدانا للمراوغة.

ولعل أكثر ما أفاد الباحثين الفلسطينيين في محاولاتهم المتباينة للبحث عن بديل لمفهوم التنمية السائد، هو تفكيك هذا الأخير، والكشف عن أوجه قصوره، وصولا حتى لاعتباره مفهوما إيهاميا، يحمل في الواقع الممارس نقيضه، أي استلابا تنمويا، أو إفقارا تنمويا على حد تعبير سارة روي. ومن ثمن الانتقال إلى تحليل علاقات السيطرة والهيمنة الممارسة في الحيز الفلسطيني، سواء أعلق ذلك بجوهر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، أو السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المفروضة عليه، والتفاعل بينهما. وهذا ما يمكن أن نخلص إليه، من طرح آدم هنية، الذي يعتبر أن تصورا تنمويا يجب أن يكون شكلا من أشكال المقاومة والصراع، آخذا بعين الاعتبار، جوهر الاستعمار

مختلف الوكالات المحلية؛ السلطة الفلسطينية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، سياساتها وبرامجها، المضبوطة سلفا بالتمويل الدولي، بما لا يخرج عن الاتفاقيات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع كيان الاحتلال، فيما يتفرغ هذه الأخير لاستكمال مشروعه الاستيطاني والتهويدي على الأرض الفلسطينية.

وإن كان أي تحليل موضوعي لعلاقات القوة الممارسة في الحيز الفلسطيني، ودور الوكلاء المحليين فيها سيقود حتما، لتوسيع دائرة المواجهة، فهنا ينبغي التمييز بين الصراع الحتمي مع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وتلك الصراعات الجانبية المحتملة نتيجة انخراط أو تواطئ أطراف دولية أو فلسطينية في الحالة الاستعمارية القائمة. سواء من حيث «أولوية» هذه الصراعات، أو أدواتها، أو مآلاتها. إذ لا يمكن -ولا ينبغي توهم- أن ثمة مشروعًا تحرريًا-تنمويًا يمكنه التحقق دون مواجهة مع الفئات المستفيدة والشبكة المعقدة التي تمويلها. وهي ذات النتيجة التي يخلص إليها سيف دعنا، حيث يرى أن اشتغال أي بديل يتطلب إعادة تركيب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كحامل للمشروع الوطني، وتحصين الطبقات الشعبية، وقطع الارتباط المصلحي بين النخب الاقتصادية الفلسطينية والصهيونية. من البديل «الشبحي»، إلى الظفر بمكوناته



وهذه المرة بوكالة فلسطينية رسمية.

يسهب جورج كرزم في تحديد آليات الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، المؤسسة لنموذج تموي فلسطيني قادر على مواجهة الاحتلال، وسياساته المفروضة حتى تلك التي تمولها المنظمات والدول عبر السلطة الفلسطينية، حيث نجد أن اقتراحه مركب من ثلاث نقاط، العودة إلى الأرض لتعزيز الاكتفاء الذاتي، وخاصة عبر ما يطلق عليه الزراعة المدعومة شعبيا، والتوجه إلى مصادر الطاقة البديلة- المتجددة، وأخيرا محاربة النزعة الاستهلاكية.

وربما تسهل ملاحظة أن تلك المساهمات تستند في مضامينها وخطوطها العريضة إلى الاقتصاد السياسي الماركسي، بالدرجة الرئيسية، لكن تلك المضامين تتوارى خلف القراءة المحلية الأصلانية، للسياق الفلسطيني ومحدداته. مقابل مساهمات أخرى، ستبدو فيها الاستعارات المرجعية أوضح، وأكثر حضورا، كالتي قدمها علاء الترتير استنادا لنموذج أمارتيا سن التنموي، حيث يبدأ بتقديم تعريف للتنمية استنادا لسن «عملية تراكمية، تكاملية، اقتصادية اجتماعية سياسية، تسعى بالأساس لتحرير الإنسان من حالة التبعية وامتهان الكرامة الإنسانية نحو الانعتاق والحرية من خلال تحريره من حالة الفقر واللامساواة، والاضطهاد والخوف، وتمكنه في أرضه وتوسيع خياراته وإمكانيته وقدراته...».

الصهيوني القائم على شرذمة المجتمع الفلسطيني والسيطرة على الأرض، وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بمكوناته المختلفة بالاقتصاد الإسرائيلي لإدامة علاقات الهيمنة، بل وشرعتها، وأخيرا، طبيعة النيوليبرالية التي لا تقف عند حد تعميق حالة اللامساواة، بل أيضا تذرير المجتمع الفلسطيني، وفردنة قضاياها.

في مفهوم عادل سمارة للتنمية بالحماية الشعبية، يحدد بداية تخوم ما يسميه اقتصاد الحماية الشعبية أو الانسحاب إلى الداخل، والذي يشتهق من الأدبيات الماركسية الخاصة بالتخلف والتبعية، إذ يأخذ عن سمير أمين بأن هذا الاقتصاد يشكل الكيفية التي تتخلص دول العالم الثالث من تبعيتها للنظام الاقتصادي العالمي، باعتماد معايير شعبية للتنمية، تقوم على عديد استراتيجيات، أهمها تركيز الانتاج على الأساسيات.

لكن سمارة، يقف أمام مفهوم فك الارتباط، ليعالجه بما يتناسب مع الحالة الفلسطينية (حيث لا دولة، ولا سيادة)، وإنما ضمن اقتصاد خاضع للاستعمار، والتي تصبح الحماية الشعبية المطروحة فيه منوطة بالعامل الشعبي لا القانوني-السلطوي. بطبيعة الحال، كانت هذه خلاصة سمارة قبل قيام السلطة، ولعل دور السلطة السياسي-الاقتصادي، ورؤاها، سترك هذه الرؤية سارية المفعول، بل أكثر ضرورة للتقليل من تبعات الخضوع للاقتصاد الإسرائيلي،



طوق النجاة من الإختزالية السياسية للتسوية، ومن الأوهام التي يسوقها مقاتلو التنمية حسب تسمية صبيح صبيح.

تستند التنمية الميثاقية إلى مواد الميثاق الوطني الفلسطيني الأول لعام 1968، والتي تتضمن تعريفات واضحة للأرض، والشعب، والتاريخ/ الهوية، أو كما يعبر الشيخ لفلسطين، والفلسطينيين، والفلسطنة. هذا الميثاق، والتنمية المنبثقة عنه، يشكلان أفق التحرر البديل للتسوية المطروحة. ويستوعبان في ثناياهما، جميع أشكال المقاومة (يضرب الشيخ أمثلة، من المقاومة المسلحة في مخيم جنين، لنموذج المقاومة الشعبية المتمثلة بالمقاطعة الثقافية وحركة التضامن العالمية، وصولاً إلى أشكال من المقاومة الثقافية التي عبر عنها بيت الشعر الفلسطيني واتحاد الكتاب).

### التنمية المنشودة؛ حاملة ومحمولة

اكتسب الجدل حول التنمية، أهمية خاصة في السياق الفلسطيني، ليس لما يفترض أن تحققه التنمية، من تحسين أو تغير أو تحول في أوضاع الناس الاقتصادية والمعيشية فحسب، بل كون التنمية في الحالة الفلسطينية، جزءاً من الحالة الصراعية القائمة، بمعنى أن «تنمية» وفق المقاربات المهيمنة، لن تكون سوى أداة إضافية تضمن تفوق الاستعمار الصهيوني وإدامته، ناهيك عما تحدثه من اختلالات وتشوهات في المجتمع الفلسطيني،

صحيح أن الترتير، يطرح مكونات التصور الفلسطيني للتنمية، باعتبارها أداة مقاومة وتحرير، وإحلال التحول لاجتماعي بديلاً للحكومة الرشيدة، إلا أنه ثمة غموض يكتنف التركيب الذي يقترحه بين نموذج سن الذي يعنى بالقدرات؛ الحريات السياسية، والفرص الاجتماعية، والتسهيلات الاقتصادية، والشفافية، والأمن الحمائي، والحالة الفلسطينية، حيث يعبر بالقول: «النهج السني يمكن أن يفهم على أنه ترجمة اقتصادية-تنموية لنهج فلسطيني سياسي تنموي اقتصادي أتبع في السابق، خاصة في مراحل الانتفاضة الأولى، حيث كانت حركات التحرر الوطني الفلسطينية تدعو إلى محاربة الكولونيالية والاستعمار والاعتماد على الذات».

وإن كانت التنمية بالحماية الشعبية، شكلت حجر أساس لكثير من المراجعات النقدية لمفهوم التنمية، وأضفت على البديل الفلسطيني المطروح جزءاً رئيساً من ملامحه، مع تباين الباحثين اللاحقين في مقارباتهم للاقتصاد-سياسية للتنمية، فإن التنمية الميثاقية، التي صكها عبد الرحيم الشيخ، تشكل الوجه الآخر للتنمية، والتي تضع الثقافي والهوياتي والتاريخي، في قلب مفهوم التنمية، وشرطاً محورياً لتحقيقها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أن مرجعية هذه التنمية -أي الميثاقية- تعيد المشروع الوطني التحرري لأصالته، كتضاد كامل مع المشروع الصهيوني، ولعل في ذلك

ولعل العودة إلى استلهام تجربة الانتفاضة الأولى، لا تخلو من النوستالجيا، لكنها في المقابل ليست حيناً يوتوبيا، خاصة أن السياق العالمي للنضال الحقوقي في كثير من القضايا، أثبت نجاعة الحواضن الشعبية للنضال والمقاومة، المعبر عنها بالحركات الاجتماعية على وجه الخصوص. يضعنا علاء العزة وليندا طبر أمام قراءة ثاقبة للمقاومة الشعبية في ظل الاستعمار الاستيطاني، مؤشرين إلى أهمية تشكل الوعي السياسي التحرري، وتحوله إلى ممارسة جماهيرية، تستطيع تملك أدواتها الكفاحية، وتوجيهها إلى الأهداف التحررية، دون أن يقتصر ذلك على شكل واحد من المقاومة الشعبية (لاسيما السلمية واللاعنفية)، إذ أن النماذج المقاومة تتسع لتجارب شتى بدءاً من حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وصولاً إلى تجربة مخيم جنين.

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه التنمية أحد حوامل المشروع الوطني التحرري، كونها تشكل حالة اقتصادية تشتغل على جبهتين، انعاقية من الاحتلال واقتصاده والتبعية له من جهة، ونضالية اجتماعية ضد مظاهر الفقر وغياب العدالة من جهة أخرى، والمتأصلة في الخيارات الاقتصادية النيوليبرالية المهيمنة على السوق الفلسطينية، وفي صيغة التسوية السياسية القائمة على «توظيف» نخب سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية مهمتها ضبط المجتمع الفلسطيني بما يضمن استدامة الصيغة هاتيك.

تسهم في إعادة تركيبه بما يطبع الاحتلال فيه، فيما أن تنمية وفق منظور سياسي- وطني- مقاوم، هي الأداة الفلسطينية التي يمكن أن تسهم في الانعتاق والتحرر، بدءاً من الصمود في وجه الاحتلال وإجراءاته، وصولاً لمعاكستها ونقضها ومقاومتها.

وهذا يضع التنمية المنشودة في موضع حامل رئيس لمشروع مقاومة الاحتلال والتحرر، تقول آلين كتب: «بما أن التحرر الوطني صيرورة تاريخية... فهناك نوع من التنمية المقاومة التي تعيد إنتاج المجتمع وتخفيف وطأة الاحتلال...». غير أن كتاب، تنتهي إلى تحديد الغرض من ذلك، بأنه مرحلة تحضيرية لدولة فلسطينية ديمقراطية كاملة السيادة. ولعل هذه إحدى نقاط الضعف الرئيسة في كثير من الكتابات النقدية الفلسطينية، سواء أعلقت بالتنمية، أم بالمشروع الوطني الفلسطيني ككل. إذ ينتهي التحليل ليس إلى معارضة جذرية للتسوية القائمة، بل لتحسين نتائجها، التنموية والسياسية على حد سواء. رغم أن غالبية هذه التحليلات تنطلق من، وتعني تماماً، غايات المشروع الاستعماري الصهيوني، ودوره ووظيفته الاستعمارية، والعولمية في المنطقة، ما يجعل الوجود السياسي الفلسطيني (حتى وإن عبر عنه بدولة كاملة السيادة)، رهينة دائمة، إن لم يتم تفكيك المشروع الصهيوني بكامله.

القضايا الأربعة التي تم اختيارها في هذه المراجعة (اللاسياسي الفلسطيني، المواجهة المركبة، مكونات البديل التنموي، التنمية حاملا للمشروع الوطني ومحمولة من قبل الطبقات الشعبية). وإن كان ثمة اختلاف في تفاصيل هذه القضايا، فإن ذلك يشكل أرضية للحوار بين الأطراف ذات المصلحة بالتغيير، وإعادة التفكير لا بالتنمية فحسب، بل الأهم، بالمشروع الوطني الفلسطيني برمته.

وإن كانت هذه الورقة لا تهدف لصياغة مفهوم للتنمية، إلا أنه يمكن القول، أن مفهوما للتنمية تحت شرط استعماري، لا بد أن يتضمن محورين رئيسيين، لا انفصام بينهما. الأول، أن تكون التنمية جزءا من مشروع تحرري، يبدأ بالانفكاك عن اقتصاديات المستعمر وبناءه المختلفة، بما يشمل تقليل الاعتمادية والتبعية، والاستثمار في الموارد المحلية، وصولا إلى تعزيز القدرة على الصمود، والانتقال إلى مقاومة سياسات المستعمر ومعاكستها. أما الثاني فيتعلق أساسا، بالبعد الوطني- المحلي، الذي يقوم أساسا على توطين السياسات والإجراءات والمبادرات ذات المضامين التنموية، اجتماعيا، بمعنى ملكية الطبقات الشعبية للتنمية فكريا، وممارسة، وحماية. وبذا يمكن القول، إن مفهوم التنمية، يقوم، ويتقوم، بفكرتين أساسيتين؛ التحرر والعدالة.

فإنها -أي هذه التنمية- تحتاج لحامل اجتماعي- طبقي، محصن بوعي تحرري مضاد للعلاقات الكولونيالية سواء أعبرت عنها سياسات الاحتلال أو التدخلات الدولية أو الوكلاء المحليين لهم. وقد عبر سيف دعنا عن ذلك، باعتبار التنمية خيارا شاملا، يقف على أرضية سياسية، كمشروع مضاد للاستعمار الصهيوني، ويحمل أبعادا شتى، اقتصادية-سياسية، وثقافية، واجتماعية تقوم على تنظيم اجتماعي قادر على أن يشكل الحامل لهذه الخيارات.

## خاتمة

ارتكزت هذه المراجعة الموجزة للأدبيات، إلى نوع رئيس من الأدبيات (مع إطلالة أقل على غيرها)، التي يمكن اعتبارها نقدية، مع اختلاف توجهاتها الفكرية والمنهجية. وقد تضع هذه النقطة بالذات هذه المراجعة أمام تساؤل مبرر؛ معرفي وفكري-سياسي على حد سواء، كيف يمكن وضع كل هذه الأدبيات في سلة واحدة، رغم تباين أرضياتها، وربما نتائجها؟ هنا يمكن الإجابة أن غرض المراجعة كان تأطير هذه الجهود النقدية في صورة كلية، كونها -بالحد الأدنى-؛ أولا، تنطلق من موقف يرفض المقاربات المهيمنة للتنمية، والتي عبر عنها فلسطينيا منذ أوصلو، ثانيا، تحاول البحث عن بدائل تنموية قادرة على الانعتاق من التبعية للاقتصاد الصهيوني، وأخيرا، أنها تتفق في الإطار العام على

- Crush, op. cit., 4 .21
- Tetzlaff, D. (1991) "Divide and conquer popular culture and social control in late capitalism", *Media, Culture, and Society*, 13,9 .22
- Said, E. (1993) *Culture and Imperialism*, New York, Vintage Books, 7 .23
- Said, E. (1995) *Orientalism*, New York, Pantheon, 3 .24
- Said, E. (1995) *Orientalism*, New York, Pantheon, 3 .25
- Crush op. cit., 5 .26
- Rist op. cit., 22 .27
- Lebowitz, M.A. (2004) "What Keeps Capitalism Going?" *Monthly Review*, 16 .28
- Lefebvre, H. ([1974] 1991). *The production of space*, translated by D. Nicholson-Smith .29
- Cambridge: Blackwell, 31 .30
- ديفيد هارفي، حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي، ترجمة محمد شيا، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 131 .31
- ibid., 84 .32
- هارفي، ص 254-255 .33
- Lefebvre, H. (2003). «Space and the State,» in N. Brenner, B. Jessop, M. Jones, and G. MacLeod (Eds.), *State/space: A reader*. Maiden, MA: Blackwell, 85 .34
- ibid., 94 .35
- يقصد بالبَاب الحوار هنا، التفاعل الجدلي بين النظرية والممارسة، وبين الواقعي والمعرفي، وبين المنطلقات المنهجية وغاياتها. ووفق ذلك، تصبح المعرفة النقدية العالمية، أداة حوار مع الواقع المحلي، لاستنطاقه وفهمه، لإسقاط مقولات جاهزة وناجزة عليه، ثم العودة إلى الواقع بممارسات تغييرية واعية. انظر/ي كيف تحرك طارق دعنا من السياق الفلسطيني، لنظريات ما بعد التنمية، والعودة إلى السياق الفلسطيني، بما يسميه الجمع بين العمل التنموي والمقاوم. حيث يحل الشرط الاستعماري الصهيوني، مروراً بأوسلو، والتحول إلى مشروع
- Esteva, G. (1992) "Development", Sachs, W., *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power*, New Jersey, Zed Books, 8 .1
- Sachs, W. (1992) *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power*, New Jersey, Zed Books, 1 .2
- Esteva, op. cit., 10 .3
- Crush, J. (ed.), (1995) *Power of Development*, London and New York, Roudedge, 11 .4
- Leys, C. (1996) *The Rise and Fall of Development Theory*, London, James Currey Ltd, 4 .5
- Rist, G. (1999) *The History of Development: From Western Origins to Global Faith*, New York, Zed Books, 40 .6
- Escobar, A. (1995) *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World*, New Jersey: Princeton University Press, 60 .7
- Banuri, T. (1990) "Development and the Politics of Knowledge: A Critical Interpretation of the Social Role of Modernization Theories in the Development of the Third World", New York, Oxford University Press, 32 .8
- ibid., 34 .9
- Escobar, op. cit., 74 .10
- Petras, J. and Veltmeyer, H. (2001) "Are Latin American Peasant Movements Still a Force for Change? Some New Paradigms Revisited", *Journal of Peasant Studies*, 28, 2, 85 .11
- Banuri, op. cit., 30 .12
- Petras and Veltmeyer, op. cit., 89 .13
- ibid., 89 .14
- Schuurman, F.J. (ed.) (1996) *Byond the Impasse: New Directions in Development Theory*, London, Zed Books, 188 .15

والتنمية في فلسطين، جنيف: مؤسسة التعاون، 1996.

43. مؤخرًا، وبعد تولي محمد اشتية لرئاسة الحكومة، ففز إلى سطح التداول مصطلح التنمية العنقودية، الذي اقترحه كمدولة حكومية للخروج من الأزمة الاقتصادية، تقوم الفكرة على الاستثمار في الموارد المحلية المتاحة بتجميعها ضمن عناقيد، وبشكل مناطق يراعي موارد كل منطقة على حدة. وبرغم بريق الفكرة ووعودها، إلا أنها ستكون هي الأخرى عرضة لذات المعوقات، طالما أن الخطوط العامة للحكومة والسلطة بقيت على ذاتها. وهي العمل من داخل منظومة الهيمنة لا تحديها. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: سامر سلامة، التنمية العنقودية والاستثمار في الموارد المحلية، على الرابط: <http://maanews.net/Content.aspx?id=992016>.  
وكمال هماش، التنمية العنقودية، رؤية جميلة بلا مكنات، على الرابط: <https://www.alhadath.ps/article/99575>.

44. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، زحمة الخطط والمبادرات التنموية لفلسطين: نقاط الالتقاء والاختلاف، رام الله: ماس، 2014، ص 4.

45. علاء الترتير وأبراهيم الشقافي، «التنمية كأداة للمقاومة والتحرر»، في مجموعة باحثين، تحرير ناجح شاهين، مصدر سابق، ص 20.

46. آدم هنية، التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع التنمية في فلسطين، في: ليندا طبر وآخرون، مصدر سابق، رام الله: مركز دراسات التنمية، 2012، ص 47.

47. إياد الرياحي، «المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية»، في: آيلين كتاب وآخرون، مصدر سابق، ص 21.

48. يشير الترتير والشقافي، إلى أن التخطيط الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، والذي انتهى إلى التبنّي الكامل للمقاربات النيوليبرالية، مر بثلاث مراحل،

كولونيالي جديد، صمم كيانية سياسية فلسطينية خاضعة لجهات نيوليبرالية معولمة، ليقف بعدها عند اسكوبار وأهداف نقد ما بعد التنمية؛ البديل الكلي لمصلحة الجنوب، المعرفة المحلية، الموقف النقدي من الخطاب الغربي، وأخيراً تعزيز التنوع والتعددية، ليعود قارنا السياق الفلسطيني، عاكسا تلك الرباعية النقدية بالأجندة الوطنية، العمل الجماعي، التسييس، وإنتاج المعرفة. في: طارق دعنا، «نحو تنمية بديلة أم بديل للتنمية في فلسطين؟ نظرية ما بعد التنمية، تجربة ما قبل أوسلو وآفاق الحركات الاجتماعية» في مجموعة باحثين، تحرير ناجح شاهين، دراسات في واقع التنمية في فلسطين، رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012، ص 197-226.

37. مؤتمر التنمية من أجل الصمود، وثائق المؤتمر 1984، ص 33.

38. محمد اشتية، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، عمان: دار الجليل، 2011، ص 356.

39. فراس جابر، «خصخصة فلسطين»، في: آيلين كتاب وآخرون، وهم التنمية، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010، ص 81-82.

40. عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1988، ص 7-8. ومن الجدير ذكره، أن سمارة يعتبر أحد أهم الرياديين في الحقل التنموي الفلسطيني، وأحد أصحاب السبق الأوائل في المجال منذ باكورة أبحاثه في السبعينات التي ركزت على اقتصاديات المناطق المحتلة، وعلاقة التلخف بالإلحاق.

41. نيثيا ناغاراجان، «التنمية في ظل الاستعمار»، في ليندا طبر وآخرون، نحو اقتصاد سياسي للتحرر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري، رام الله: مركز دراسات التنمية، 2012، ص 58.

42. يوسف الصايغ، التنمية في فلسطين: الفرص لاحتمالية والمعوقات الفعلية، في ندوة إعادة الإعمار

لحالة مركبة؛ استعمار مباشر وتبعية بنوية لعلاقات شمال-جنوب. في: حازم النملة، «مجتمع المانحين وإعادة صياغة المحلي: مراجعة نقدية في/ من زمن التنمية الفلسطيني»، في: آيلين كتاب وآخرون، مصدر سابق، ص 177.

56. لورا عدوان، زراعة في مواجهة الاقتراع، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011، ص 13.

57. عبد الرحيم الشيخ، «التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية والثقافة»، في مجموعة باحثين، تحرير: ناجح شاهين، مصدر سابق، ص 161.

58. خليل نخلة، أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، ترجمة ألبرت أغازريان، رام الله: مواطن، 2004، ص 24.

59. إياد الرياحي، «المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية»، مصدر سابق، ص 54.

60. عمر جعبري سلامنكا، طريق نسيج الحياة وفضاءات التنمية في الضفة الغربية: عندما يتحول الاستيطان الكولونيالي إلى تنمية، ص 78-79.

61. انظر/ي بهذ الصدد إياد رياحي، حيث يورد تفاصيل التدخل الأمريكي، عبر التمويل والتدريب وحتى إنشاء شركات الأمن الخاصة، وطبيعة مهامها خاصة في ملاحقة والتضييق على المقاومين والناشطين السياسيين. في إياد الرياحي، المصدر السابق، ص 31-44. وعلاء الترتير، تجريم المقاومة: حالة مخيمي بلاطة وجنين للاجئين، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 111، صيف 2017، ص 122-139.

62. يرصد رجا الخالدي وصبحي سمور أربعة مكونات رئيسة في خطاب السلطة الفلسطينية المتعلق بإقامة الدولة، على رأسها ضمان الأمن وسيادة القانون، إلى جانب المؤسسات الرقابية، وتعزيز الخدمات الحكومية لكسب ثقة المواطنين، ونمو القطاع الخاص. أنظر/ي: رجا الخالدي وصبحي سمور، النيوليبرالية بوصفها تحررا: الدولة الفلسطينية وإعادة

الأولى استمرت حتى عام 1996، حيث اتسمت سياسات السلطة وبرامجها بنوع من التخبط وسوء استخدام المصادر، لتجد نفسها لاحقا تحت ضغوط الدول والجهات الممولة، ناهيك عن الاحتلال وخاصة عبر تجريف الموارد والبنى التحتية وذلك حتى عام 2004. لتنتهي السلطة الفلسطينية مقتنعة، بل ومروجه لهذه المقاربات، خاصة بعد تولي سلام فياض رئاسة الحكومة في العام 2007. انظر/ي: علاء الترتير وإبراهيم شقاف، «التنمية كأداة للمقاومة والتحرر»، مصدر سابق، ص 17-18.

49. عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية، مصدر سابق، ص 28.

50. انظر/ي: سيف دعنا، «من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي»، في مجموعة باحثين، تحرير: ناجح شاهين، مصدر سابق، ص 55-59. وطارق دعنا، «نحو تنمية بديلة... نفس المصدر، ص 199-200.

51. ليندا طبر، «الدروس المستفادة من الانتفاضة الأولى وقوة الشعب»، في ليندا طبر وآخرون، مصدر سابق، ص 229. ويمكن العودة إلى هذا التحول في اللغة والمصطلحات، ودلالاته الخطائية المرتكزة إلى البعد التقني والمهنة والمصطلحات المعولمة، إلى صبيح صبيح، مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011.

52. علاء الترتير، القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012، ص 19.

53. جبريل محمد، سوق بلا سيادة، مصدر سابق، ص 14.

54. علاء العزة، «وهم الشباب» في موقع السفير الإلكتروني: <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3348>

55. انظر/ي مثلا حازم نملة: خضوع الحالة الفلسطينية

- تكوين الحركة الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 88، 2011، ص 76-78.
63. ليلى فرسخ، الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة الغربية وقطاع غزة، ص 205.
64. أميرة سلمى، «المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية: مراجعة مفاهيمية»، في آيلين كتاب وآخرون، مصدر سابق، ص 158. آيات حمدان، المساعدات وتشكيل الفضاء الفلسطيني، مصدر سابق، ص 15.
65. يمكن الرجوع هنا إلى: عبد الرحيم الشيخ (محررا)، المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة، رام الله: مواطن، 2011. رامى سلامة، تسليح التعليم العالي في سوق محاصر، المرصد التنموي، عدد 4، 2012، ص 7-23. جبريل محمد وهند بطة، التعليم العالي بين الحق فيه وفوضى السوق، رام الله: بيسان، 2018.
66. آيات حمدان، المساعدات وتشكيل الفضاء الفلسطيني، رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012، ص 12-15.
67. أميرة سلمى، «المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية: مراجعة مفاهيمية»، في آيلين كتاب وآخرون، مصدر سابق، ص 137-138.
68. أميرة سلمى، المصدر نفسه، ص 140-141.
69. صبيح صبيح، مقاتلو التنمية، مصدر سابق، ص 45.
70. فراس جابر، «الأحزاب السياسية الفلسطينية: رؤية تنموية غائبة»، في المرصد التنموي، عدد 3، 2011، ص 11.
71. علاء الترتير، القطاع الخاص: تنمية في اتجاه واحد، مصدر سابق، ص 7.
72. فراس جابر، «الأحزاب السياسية الفلسطينية: رؤية تنموية غائبة»، مصدر سابق، ص 26.
73. سيف دعنا، «من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي»، في مجموعة باحثين، مصدر سابق، ص 44.
74. سارة روي، قطاع غزة: السياسة الاقتصادية للإفقار التنموي، ترجمة محمد طربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.
75. آدم هنية، ص 47.
76. عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية، مصدر سابق، ص 43-44.
77. جورج كرزيم، «الفاعل التنموي المقاوم وخرافة التنمية تحت بساطير الاحتلال»، في مجموعة باحثين، دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين، مصدر سابق، ص 93-100. وأيضا يمكن العودة إلى سيف دعنا، للوقوف على مقترحاته لتوطين الاقتصاد الاجتماعي، في المصدر نفسه، ص 69.
78. علاء الترتير، القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد، مصدر سابق، ص 16.
79. علاء الترتير، القطاع الخاص، القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد، مصدر سابق، ص 22.
80. عبد الرحيم الشيخ، «التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية والثقافة»، في مجموعة باحثين، تحرير ناجح شاهين، مصدر سابق، ص 158-159.
81. عبد الرحيم الشيخ، «التنمية الميثاقية كأفق تحرري: حول التنمية والثقافة»، في مجموعة باحثين، تحرير ناجح شاهين، مصدر سابق، ص 171-180.
82. آلين كتاب، مقدمة وهم التنمية، مصدر سابق، ص 10.
83. انظر/ي: مروان درويش وأندرو ريغبي، الاحتجاج الشعبي في فلسطين: المستقبل المجهول للمقاومة غير المسلحة، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018. مع أهمية الانتباه، مع كثافة المادة وعمقها، إلى أن هناك انحيازاً واضحاً للمقاومة المدنية السلمية، على حساب المقاومة المسلحة،

## المراجع

### باللغة العربية

- لدرجة توجي بإدانة الشكل المسلح من المقاومة، أو بأقل تقدير، محاولة التقليل من دورها، أو مكانتها في الوعي التحرري الفلسطيني.
- 84. انظر/ي: علاء العزة وليندا طبر، المقاومة الشعبية تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلية، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.
- 85. يدفع توفيق حداد تحليله خطوة إضافية، باتجاه ما يسميه رفض استخراج الربيع السياسي، الناجم عن تسويق وهم الاستقرار السياسي للتسوية، ويعتبر أن تنمية بديلة يجب أن تنزع الشرعية عن مثل هذا المشروع الذي يستمر في إنكار الحقوق الأساسية للفلسطينيين، انظر/ي: توفيق حداد، «الليبرالية الجديدة والتنمية الفلسطينية: تقييم وبدائل»، في ليندا طبر وآخرون، مصدر سابق، ص 115.
- 86. سيف دعنا، «من أسطورة التنمية النيوليبرالية إلى توطين الاقتصاد الاجتماعي»، في مجموعة باحثين، مصدر سبق، ص 68.
- اشتية، محمد. موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، عمان: دار الجليل، 2011.
- الترتير، علاء. القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة: تنمية في اتجاه واحد، رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.
- الترتير، علاء. تجريم المقاومة: حالة مخيمي بلاطة وجنين للاجئين. مجلة الدراسات الفلسطينية 28، عدد 111 (صيف): 122-139، 2017.
- جابر، فراس. الأحزاب السياسية الفلسطينية: رؤية تنموية غائبة. مجلة المرصد التنموي، عدد 3: 27-11، 2011.
- حمدان، آيات. المساعدات وتشكيل الفضاء الفلسطيني، رام الله، مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.
- الخالدي، رجا، وصبحي سمور. 2011. النيوليبرالية بوصفها تحررا: الدولة الفلسطينية وإعادة تكوين الحركة الوطنية، مجلة الدراسات الفلسطينية 22، عدد 88 (خريف): 93-74، 2011.
- درويش، مروان، وأندرو ريغبي. الاحتجاج الشعبي في فلسطين: المستقبل المجهول للمقاومة غير المسلحة، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.



- روي، سارة. قطاع غزة : السياسة الإقتصادية للإفقار التنموي، ترجمة محمد طربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.
  - سلامة، رامي. تسليع التعليم العالي في سوق محاصر. المرصد للتنموي. عدد 4، 2012.
  - سمارة، عادل. التنمية بالحماية الشعبية. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1988.
  - الشيخ، عبد الرحيم (محررا). المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة. رام الله: مواطن، 2011.
  - الصايغ، يوسف. التنمية في فلسطين: الفرص لاحتمالية والمعوقات الفعلية. في ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين. جنيف: مؤسسة التعاون، 1996.
  - صبيح، صبيح. مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011.
  - طبر ليندا، وآخرون. نحو اقتصاد سياسي للتحضر: قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري. رام الله: مركز دراسات التنمية، 2012.
  - عدوان، لورا. زراعة في مواجهة الاقتلاع. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011.
  - العزة، علاء. 2015. وهم الشباب. موقع السفير الإلكتروني:
- <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=3348>
- (تاريخ الدخول: تشرين أول 30، 2019)
  - العزة، علاء، وليندا طبر. المقاومة الشعبية
- تحت الاحتلال: قراءة نقدية وتحليلة. رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2014.
- كتاب، آيلين، وآخرون. وهم التنمية. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010.
  - شاهين، ناجح، تحرير. دراسات في واقع التنمية في فلسطين. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.
  - محمد، جبريل، وهند بطة. التعليم العالي بين الحق فيه وفوضى السوق. رام الله: بيسان، 2018.
  - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، زمة الخطط والمبادرات التنموية لفلسطين: نقاط الالتقاء والاختلاف. رام الله: ماس، 2014.
  - مؤتمر التنمية من أجل الصمود، وثائق المؤتمر 1984.
  - نذلة، خليل. أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، ترجمة ألبرت أغازريان. رام الله: مواطن، 2004.
  - هارفي، ديفيد. حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي، ترجمة محمد شيا. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

## باللغة الإنجليزية

- Petras, J. and Veltmeyer, H. (2001) "Are Latin American Peasant Movements Still a Force for Change? Some New Paradigms Revisited", *Journal of Peasant Studies*, 28.
- Rist, G. (1999) *The History of Development: From Western Origins to Global Faith*, New York, Zed Books.
- Sachs, W. (1992) *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power*, New Jersey, Zed Books.
- Said, E. (1993) *Culture and Imperialism*, New York, Vintage Books.
- Said, E. (1995) *Orientalism*, New York, Pantheon.
- Schuurman, F.J. (ed.) (1996) *Beyond the Impasse: New Directions in Development Theory*, London, Zed Books.
- Tetzlaff, D. (1991) "Divide and conquer popular culture and social control in late capitalism", *Media, Culture, and Society*, 13,9.
- Banuri, T. (1990) "Development and the Politics of Knowledge: A Critical Interpretation of the Social Role of Modernization Theories in the Development of the Third World", New York, Oxford University Press.
- Crush, J. (ed.), (1995) *Power of Development*, London and New York, Routledge.
- Escobar, A. (1995) *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World*, New Jersey: Princeton University Press.
- Esteva, G. (1992) "Development", Sachs, W., *The Development Dictionary: A Guide to Knowledge as Power*, New Jersey, Zed Books.
- Lebowitz, M.A. (2004) "What Keeps Capitalism Going?" *Monthly Review*.
- Lefebvre, H. ([1974] 1991). *The production of space*, translated by D. Nicholson-Smith. Cambridge: Blackwell.
- Lefebvre, H. (2003). "Space and the State," in N. Brenner, B. Jessop, M. Jones, and G. MacLeod (Eds.), *State/space: A reader*. Maiden, MA: Blackwell.
- Leys, C. (1996) *The Rise and Fall of Development Theory*, London, James Currey Ltd.

# تحديات اليسار في مناخات تفشي ظواهر التطرف اليميني



داود تلحمي

الرأسمالي الفرصة لتكريس هذا الحدث الجلل باعتباره «نهايةً للتاريخ». كما كان من المتوقع ان يشكّل غياب الإتحاد السوفييتي كقوةٍ دوليةٍ كبرى مؤثرةً في أحداث العالم وتوازناته، بشكل خاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فرصةً للطرف الآخر في «الحرب الباردة»، وفي المقام الأول للولايات المتحدة الأميركية، للسعي لتكريس هذه الهزيمة «الأيديولوجية» المفترضة، ولإدانة الإستتار بالنفوذ والقوة على المستوي الكوني لأطول فترةٍ ممكنة، ولتكريس نظامها السياسي والإقتصادي كنموذجٍ لا يمكن تجاوزه.

ولكن التاريخ البشري لا يتوقّف بالطبع، وليست له نهاية، حتى بالمعنى المجازي. والمجتمعات البشرية والكيانات السياسية التي بقيت قائمةً بعد الإنهيار السوفييتي، على اختلاف نُظمها ومستوى تطورها، لم تكن هي أيضاً، بالتأكيد، خاليةً من المشاكل والتناقضات، والصراعات بين مكوّناتها وفي ما بينها. كما ان النظام الدولي، الذي أرادته واشنطن «جديداً»، كان يحمل في أحشائه، كما هو طبيعي، الكثير من إشكالات الماضي، وبشكل خاص، من إسقاطات

بعد زهاء الثلاثة عقود على انهيار النموذج السوفييتي للتحوّل المفترض نحو الإشتراكية، وعودة أشكال من الرأسمالية، المتوحّشة في حالاتٍ عدة، الى البلدان التي كانت تتبنّى هذا النموذج، يبدو من المشروع التساؤل إن كانت هناك آفاقٌ في عالم عشرينيات القرن الحادي والعشرين لعودةٍ مؤثرةٍ للأفكار والخيارات اليسارية، التي كان المشروع السوفييتي، نظرياً، أحد حملة راياتها منذ انطلاقه في العقد الثاني من القرن الماضي.

بدايةً، يبدو واضحاً أن فشل التجربة السوفييتية انعكس سلباً على العديد من التيارات اليسارية في العالم، بما في ذلك بعض تلك التي كان لها موقفٌ نقدي من هذه التجربة ومن النظام الذي أنشأته. فالإنهيار كان حدثاً كبيراً جداً، بالتأكيد، كما كان، في حينه، اندلاع الثورة الروسية في أواخر الحرب العالمية الأولى حدثاً هائلاً أيضاً، وتغييراً دراماتيكياً في الخارطة الجيوسياسية العالمية.

وكان من الطبيعي، بعد الإنهيار السوفييتي، ألا يفوّت منظرو اليمين والمؤمنون بأبدية النظام

النفط) التي كان الإتحاد السوفييتي يعتمد على تصديرها لتوفير العملة الصعبة لتجارته الخارجية.

ولكن الهدف المركزي للسياسات النيوليبرالية كان، بالطبع، هدفاً مرتبطاً بالأوضاع الداخلية - الاقتصادية الإجتماعية - للبلدان الرأسمالية المتطورة، ومجمل النظام الرأسمالي العالمي، الذي دخل منذ أواسط السبعينيات الماضية في أزمة حقيقية، إثر ثلاثة عقود من الإزدهار أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتعشت خلالها إقتصاديات البلدان الرأسمالية بشكل مضطرب وسريع، بما في ذلك إقتصاديات أوروبا الغربية واليابان المدفرتين خلال الحرب.<sup>(6)</sup>

وقد عملت حكومات الخيار النيوليبرالي على تطبيق سياساتٍ مختلفة عن تلك التي سادت في مرحلة الإزدهار المنقضية: فسعت الى النيل من قوة واستقلالية النقابات العمالية (إجراءات مارغريت ثاتشر الصاخبة في بريطانيا خلال الثمانينيات، على سبيل المثال لا الحصر)، والى تقليص أنظمة الرفاه والضمانات الإجتماعية التي كانت قد تعممت، خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية، في العديد من البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما عملت على خصخصة الصناعات الكبرى والخدمات العامة، ورفعت القيود عن الأسواق المالية وحركتها الكونية.

وفي حين استفاد أصحاب رأس المال (المالي financial خاصةً) والمضاربون من هذه

ومفاعيل الخلل الناجم عن سلبيات النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي، وخاصةً سوء توزيع الثروات واستمرار أشكالٍ متعدّدة من الغبن في حق شعوب وقطاعاتٍ إجتماعيةٍ واسعة في أنحاء العالم، وبخاصةً في العالم الأكثر فقراً وضعفاً مادياً، والذي كان الأكثر عرضةً للإستغلال الخارجي خلال القرون الأخيرة.

### الهجمة النيوليبرالية:

ولم يأتِ انهيار التجربة السوفييتية بعد عقدٍ تقريباً من إنطلاق تطبيقات المدرسة النيوليبرالية في بلدان العالم الرأسمالي المتقدمة، بدءاً ببريطانيا والولايات المتحدة، في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات الماضية، لم يأتِ صدفةً بالكامل.

صحيح أن الإنهيار السوفييتي بالشكل الذي حدث به فاجأ العالم تماماً، وصحيح أن أسبابه الجوهرية لها علاقةً بإشكاليات البنى الذاتية للمشروع السوفييتي وتناقضاته. ولكن أحد عناوين الإستراتيجية الكونية للإدارة الأميركية التي اعتمدت إدخال التغييرات النيوليبرالية، إدارة رونالد ريغن - جورج بوش الأب، كان العمل على إنهاك وإضعاف الإتحاد السوفييتي، من خلال دفعه لسباق تسلّحٍ مرهق، مثلاً، أو من خلال العمل على تجفيف موارده عبر الدفع، مثلاً، لتخفيض أسعار المواد الأولية (وخاصة

«الشمال» و«الجنوب»، والذي كُبد «الجنوب» في أواخر القرن العشرين الى خسارة تقدر بحوالي 1,75 تريليون دولار في السنة الواحدة، وهو ما يوازي ربع الناتج الداخلي الإجمالي للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD، التي تضمّ الدول المتطورة إقتصادياً. علماً بأن نسبة عالية من الريع الذي يُجنى من بلدان «الجنوب» الكوني تذهب الى الملاجئ الضريبية لتزيد من ثروة عددٍ قليلٍ من الشركات والأفراد، دون استفادة تُذكر للقطاعات الشعبية في بلدان المركز المتطورة إقتصادياً نفسها.<sup>(3)</sup>

### أميركا اللاتينية تنتفض:

هذه السياسات النيوليبرالية، التي تعمّمت في أواخر القرن المنصرم لتشمل مختلف مناطق العالم، بما في ذلك بلدان «الجنوب»/«العالم الثالث»، وانعكست بشكلٍ مؤلم على قطاعاتٍ واسعة من البشر في العديد من البلدان، لم تلبث ان أشتتت حركاتٍ شعبيةً واسعة مناهضة لها ولـ«العولمة» globalization التي تغلّفت بها. ومع أن الحركات ضد النيوليبرالية وضد المؤسسات والمؤتمرات الدولية التي عملت على ترويجها جرت في مختلف مناطق العالم، إلا أن قارة أميركا اللاتينية كانت المرأة الأبر والأوضح لردة الفعل هذه، ربما لكونها كانت دائماً حقل تجارب أول للإقتصاد الرأسمالي الأقوم، إقتصاد الولايات المتحدة، في «العالم

الإجراءات، وازدهرت الشركات الكبرى عابرة الحدود ومتعددة الجنسيات، تضررت قطاعاتٍ واسعة من الجمهور الشعبي، جمهور العمال والموظفين وحتى أصحاب المشاريع الصغيرة وبعض قطاعات الطبقة الوسطى. فبدلاً من الحدّ من التفاوتات في المداخيل وتمركز الثروة، زادت «الإصلاحات» النيوليبرالية من هذه التفاوتات بشكلٍ غير مسبوق، وباتت قلةٌ، متناقصة العدد باستمرار، تحتكر نسبةً متزايدة من الثروة في العالم.

كما بات عددٌ محدودٌ من الشركات العملاقة (عابرة الحدود، ومتعددة القوميات) يسيطر على معظم الإقتصاد والثروات في العالم. فخمسة شركة عملاقة تسيطر حالياً على حوالي 40 بالمئة من الدخل العالمي، علماً بأن العديد من الشركات الأخرى الأقلّ شأناً في الإقتصاد العالمي تقوم بدور «متعاقدٍ ثانوي» لصالح هذه الشركات العملاقة.<sup>(2)</sup> هذا، في الوقت الذي تكثّف وتزايد فيه استغلال «الجنوب» الكوني (العالم الثالث) وتضاعفت عملية مصادرة فائض العمل فيه من قبل الشمال المتطور إقتصادياً، بأشكالٍ ربما أقلّ فجاجةً في الظاهر من مرحلة الإستعمار المباشر، ولكن بنتائج لا تقلّ قسوةً وغبناً.

فبالإضافة الى الأرباح الطائلة التي باتت تجنيها الشركات متعددة الجنسية في بلدان «الجنوب»، والى التبادل غير المتكافئ بين

- الإجتماعي، فعمل على إعداد دستور جديد للبلد، أكثر ديمقراطية وإنصافاً، جرى إقراره في العام التالي لانتخابه، ليعود ويرشّح نفسه للرئاسة على أساس هذا الدستور الجديد في العام 2000، ويحقّق نجاحاً كبيراً بحصوله على نسبة عالية من الأصوات. وأُعيد انتخاب تشافس بعد ذلك أكثر من مرة، وبأغلبية مريحة في كل مرة، خلال السنوات الإثنتي عشرة التالية، بعد أن جرى إفشال أكثر من محاولة إنقلابية تعرّض لها خلالها، بدءاً بالإنقلاب العسكري الذي جرى في 11 نيسان/أبريل 2002، برعاية ودعم من الأوليغاركية المحلية ومن إدارة جورج بوش الابن الأميركية، بشكلٍ معلن ومكشوف، وتعرّض خلاله تشافس نفسه للإعتقال من قبل الإنقلابيين، ولكنه اعتُقال لم يدم طويلاً، حيث تمكّن الحراك الشعبي الذي واجه الإنقلاب من إنقاذه من الأسر وإعادته الى سدة الحكم خلال 48 ساعة من بدء العملية الإنقلابية.<sup>(5)</sup>

وتمكّن تشافس بعد ذلك من التغلّب على محاولة لسحب الثقة منه، قامت بها قوى المعارضة اليمينية المناهضة له في البلد، مستندةً الى ما بات يجيزه الدستور الجديد الذي أُقرّ في العام 1999 من إمكانية للمطالبة باستفتاءٍ شعبي لسحب الثقة من الرئيس المنتخب بعد مضي نصف مدة ولايته في حال توفّر عددٍ كافٍ من التواقيع التي تطلب ذلك. وجرى، بالفعل، تنظيم الإستفتاء في آب/أغسطس 2004، ولم تصل نسبة الأصوات

الثالث»، على حدّ تعبير أحد كبار المفكرين اليساريين المتابعين لشؤون تلك المنطقة.

فقد جرى اعتماد الـ«إصلاحات» النيوليبرالية في أنحاء القارة اللاتينية منذ الثمانينيات، وعلى نطاقٍ أوسع خلال التسعينيات، وهو العقد الذي اعتبره الرئيس اليساري السابق للإكوادور رفائيل كورويبا Correa (الذي حكم البلد بين كانون الثاني/يناير 2007 وأيار/مايو 2017) مرحلة «ظلام نيوليبرالي» في أميركا اللاتينية. ولم تلبث إنعكاسات هذه «الإصلاحات» أن لمست بشكلٍ درامي مع انفجار سلسلة من الأزمات الإقتصادية والنقدية في بلدان القارة: في المكسيك عام 1994، وفي البرازيل 1997 - 1998، وفي الأرجنتين 2001 و2002، كما في بلدانٍ أخرى من القارة.

وفي هذا المناخ المأزوم، بدأت القارة اللاتينية تشهد، منذ السنوات الأخيرة للقرن المنصرم، سلسلةً من النجاحات الانتخابية لقياداتٍ وتياراتٍ يسارية في عمليات الإقتراع الرئاسية والبرلمانية الديمقراطية التي باتت تجري في بلدان القارة بعد انهيار الديكتاتوريات العسكرية خلال الثمانينيات. وكان أول هؤلاء القادة اليساريين الجدد في القارة الضابط السابق أوغو تشافس Chavez Hugo، الذي نجح في انتخابات الرئاسة في فنزويلا في العام 1998. وسارع تشافس بعد انتخابه في إجراء سلسلةٍ من التطويرات الهامة في النظام السياسي

لاغوس Lagos رئاسة تشيلي، بعد عقدٍ بالكاد من انتهاء الحكم الانقلابي القمعي للجنرال أوغستو بينوتشيت Pinochet في البلد.

وفي العام 2002، انتُخب مؤسس «حزب الشغيلة» في البرازيل النقابي اليساري لويس إناسيو «لولا» دا سيلفا (المعروف شعبياً باسم «لولا» Lula) رئيساً للبلد الأكبر في القارة اللاتينية من حيث عدد السكان، ومن حيث حجم الاقتصاد.

وفي العام 2003، انتُخب نستور كيرشنر -Kirch- ner، من يسار الحركة البيرونية، رئيساً للأرجنتين، ثاني اقتصاد في أميركا الجنوبية بعد البرازيل، والثالث في أميركا اللاتينية بعد البرازيل والمكسيك.

وفي آذار/مارس 2005، تولى اليساري تاباري فاسكيس Tabare Vazquez رئاسة أوروغواي بعد انتخابه رئيساً، وبعد أن حصل الائتلاف اليساري الذي ينتمي إليه «الجهة الواسعة» Frente Amplio على الأغلبية في كلا مجلسي النواب والشيوخ في البلد... وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2005، انتُخب مانويل سيلايا Zelaya رئيساً لهوندوراس (أميركا الوسطى)، وسرعان ما أنحاز بعد انتخابه إلى المناخ اليساري السائد في القارة، وتحالف مع القادة اليساريين فيها. وهو ما سيكلفه الكثير لاحقاً، حيث سيكون أول الذين أُطيح بهم في إنقلابٍ مدبر... وفي كانون الأول/ديسمبر 2005، انتُخب

الداعمة لسحب الثقة إلى النصف المطلوب من الأصوات، حيث أعطى زهاء 58 بالمئة من المشاركين فيه ثقتهم مجدداً بالرئيس الكاريزمي. وهكذا، عزّز تشافس مرةً أخرى مشروعيته الشعبية، مستنداً إلى الإجراءات الاجتماعية الاقتصادية التي أعتُمدت أثناء حكمه واستفادت منها قطاعات واسعة من الشرائح الفقيرة ومتواضعة الدخل من الشعب في فنزويلا.

وحتى بعد أن أصيب بمرضه العضال، تمكّن تشافس من خوض الانتخابات الرئاسية لمرةٍ أخيرة، وذلك يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2012، ليحقق انتصاراً ديمقراطياً إضافياً حيث حصل على غالبية مريحة منذ الدورة الأولى للانتخابات (أكثر من 55 بالمئة من الأصوات). ولكن المرض الفتاك لم يلبث أن أطاح به بعد فترةٍ وجيزة من هذا الإمتحان الأخير، وذلك في الخامس من آذار/مارس 2013.

نجاحات تشافس الأولى وأصداء سياساته ومواقفه هذه فتحت المجال واسعاً أمام مرشّحين آخرين، من مدارسٍ وتياراتٍ يساريةٍ شتى، في أنحاء القارة اللاتينية، ليحقّقوا نجاحاتٍ متلاحقة غير مسبوقه في الانتخابات الرئاسية والنيابية التي جرت في السنوات الأولى من القرن الجديد:

ففي العام 2000 تولى مرشّح الحزب الإشتراكي و«إئتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية» ريكاردو



نستور كيرشنر.

وفي ربيع العام 2008، جرى انتخاب رجل الدين السابق اليساري فرناندو لوغو Lugo رئيساً لباراغواي، في سابقة يشهدها هذا البلد الذي خضع لعقود طويلة لنظام إستبدادي متخلف، حيث هي المرة الأولى التي يصل فيها يساري إلى الحكم في هذا البلد.

وفي العام 2009 (15 آذار/مارس) انتُخب ماوريسيو فونيس Funes، مرشح جبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني اليسارية، رئيساً للسلفادور، الواقعة في أميركا الوسطى، بعد سلسلة من الحكومات اليمينية وشبه الفاشية التي حكمت البلد منذ عدة عقود... وأعيد، في العام ذاته، انتخاب رفائيل كوريبا في الإكوادور... كما انتُخب خوسيه مويكا Mujica، وريث حركة «توباماروس» Tupamaros اليسارية في أوروغواي، رئيساً يسارياً ثانياً للبلد، بعد تباري فاسكيس، الذي لم يكن الدستور يسمح له بالترشح مرة ثانية بالتتالي... كما أُعيد انتخاب إيفو موراليس في 6 كانون الأول/ديسمبر 2009 لرئاسة بوليفيا بأغلبية واسعة (حوالي 63 بالمئة من الأصوات).<sup>(7)</sup>

أما في البرازيل، فقد بقي لولا دا سيلفا، بعد تجديد انتخابه في العام 2006، رئيساً حتى الانتخابات التالية في العام 2010، حين انتُخت مرشحة حزبه (حزب الشغيلة) ديلما روسيف Rouseff لتكون أول رئيسة لهذا البلد الأكبر في

مرشحة الحزب الإشتراكي في تشيلي ميشيل باتشيليت Bachelet، المعتقلة السابقة في سجون الإنقلاب العسكري للجنرال بينوتشيت عام 1973، رئيسة تشيلي... كما جرى، في الشهر ذاته، كانون الأول/ديسمبر 2005، انتخاب مؤسس «الحركة من أجل الإشتراكية» في بوليفيا، إيفو موراليس Morales، سليل شعب «إيمارا»، أحد الشعوب الأصلية للقارة، رئيساً للبلد ذي الأغلبية الأصلانية.<sup>(6)</sup>

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2006 انتُخب اليساري رفائيل كوريبا Correa رئيساً للإكوادور. وفي الشهر التالي، تشرين الثاني/نوفمبر 2006، انتُخب دانييل أورتيغا رئيساً لنيكاراغوا، بعد أن كان قد شارك في قيادة الثورة الساندينية التي أطاحت بنظام أنستاسيو سوموسا So-moza الديكتاتوري في البلد في تموز/يوليو 1979 وبعد أن كان قد انتُخب رئيساً للبلد خلال الثمانينيات، قبل أن تطيح عمليات تخريب مسلحي «الكونتراس» بالتجربة الساندينية في أواخر ذلك العقد، مدعومة وممولة من وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية، كما تكشف في فضيحة «إيران- كونتراغيت» الشهيرة التي اندلعت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1986 أثناء الحرب العراقية - الإيرانية.

وفي العام 2007، انتُخت كريستينا فرنانديس كيرشنر Fernandez Kirchner، من اليسار البيروني أيضاً، لرئاسة الأرجنتين، لتخلف زوجها المتوفى



الحادي والعشرين وكأن القارة اللاتينية كلها تقريباً، باستثناء المكسيك وكولومبيا من بين البلدان الأكبر حجماً، قد تلوّنت بدرجات متفاوتة من اللون الأحمر.<sup>(9)</sup> فهذه الأنظمة اليسارية الجديدة في أميركا اللاتينية كانت متنوعةً من حيث وضوح برامجها، ودرجة راديكاليّتها واستعداد قادتها لإجراء تغييرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية - الإجتماعية في بلادها، ولكنها التقت على التصدي للإنعكاسات السلبية للسياسات النيوليبرالية التي أتت في القارة منذ الثمانينيات، وعلى التضامن في ما بينها في هذه المهمة.

هذه الموجة «الحمراء» التي اكتسحت القارة اللاتينية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لم تكن لتمرّ هكذا ببساطة، دون ردة فعل من القوي اليمينية والأوليغارشيات المحلية النافذة في كل بلدٍ كما في أنحاء القارة، والمسيطرة على وسائل الإعلام المؤثرة، وكذلك من قبل الشركات الكبرى متعددة الحدود والقوى الخارجية المتضررة من أي انعكاسٍ إقتصادي وسياسي للقارة اللاتينية وأي خروجٍ من نطاق نفوذها وهيمنتها.

وحتى قبل نهاية العقد الأول من القرن، ومنذ العام 2009، تعرّضت هوندوراس، إحدى الحلقات الأضعف في هذا الوضع المستجّد، لانقلابٍ أطاح برئيسها المنتخب مانويل سيلايا، الذي اعتُقل في 28 حزيران/يونيو من ذلك

أميركا اللاتينية. وأُعيد انتخابها في العام 2014، لتبقى في موقعها إلى حين الإطاحة بها في «انقلابٍ مؤسّساتي/برلماني» مدبّر في أواسط العام 2016، قامت به قوى اليمين المتنفّذة في الدولة، وشارك فيه نائبها ميشيل تامر Temer، المنتمى إلى حزبٍ آخر غير حزبها، حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية، وهو حزبٌ أقرب إلى اليمين، وكان قد تشكّل كحزبٍ علني أبان الحكم العسكري للبلد.<sup>(8)</sup>

وفي تشيلي، تمكّنت ميشيل باتشيليت في العام 2014 من النجاح للمرة الثانية، غير المتتالية، في الإنتخابات الرئاسية، بعد أربع سنوات من حكم الرئيس سباستيان بينيرا، من يمين الوسط، وبقيت رئيسة حتى نهاية ولايتها في العام 2018. وأُعيد في العام 2014 أيضاً انتخاب تاباري فاسكيس رئيساً لأوروغواي للمرة الثانية، غير متتالية. كما أُعيد انتخاب رفائيل كورّيا رئيساً للإكوادور أكثر من مرة، بعد انتخابه لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر 2006، ليبقى في سدة الرئاسة من كانون الثاني/يناير 2007 وحتى أيار/مايو 2017. أما إيفو موراليس فقد أُعيد انتخابه أكثر من مرة، وما زال رئيساً لبوليفيا حتى كتابة هذه الأسطر، محتفظاً بمستوى عالٍ من التأييد الشعبي.

كما شهدت بلدانٌ أخرى في القارة نجاحاتٍ لمرشحين من تياراتٍ يسارية متنوعة. وبدأت الأمور في بداية العقد الثاني من القرن

لتوفير الموارد المالية لتمويل إجراءات تحسين الأوضاع الإجتماعية والمعيشية للشرائح الأفقر في هذه البلدان.<sup>(13)</sup> لكن هذه السياسات لم تخل من سلبيات وأخطاء في إدارة الإقتصاد الوطني في بعض هذه البلدان، بما في ذلك فنزويلا، وحتى من تفشي بعض مظاهر البيروقراطية والفساد.<sup>(14)</sup>

وتصادفت هذه التطورات السلبية مع رحيل أوغو تشافيس، الشخصية الكاريزمية المؤثرة في عموم القارة، وحتى خارجها، في مطلع العام 2013، لتشكل الى حد ما بداية دورة جديدة في القارة، تلاحت فيها تراجعات القوى اليسارية.

وشكل لجوء الرئيسة البرازيلية دييما روسيف (2011 - 2016)، وقبلها الرئيس لولا دا سيلفا (-2003 2011)، وكلاهما من «حزب الشغيلة» اليساري، أثناء حكمهما، الى تحالفات مع قوى يمينية أو شخصيات مرتبطة بالإحتكارات الكبرى وموصومة بالفساد لضمان الأغلبية في البرلمان البرازيلي وفي الحكم نقطة ضعف في هذه التجربة اليسارية، بالرغم من الإنجاز الذي تحقّق في البلد على صعيد تراجع نسبة الفقر (نسبة الفقر الشديد تراجعت الى أقل من النصف خلال السنوات العشر الأولى من حكم حزب الشغيلة).<sup>(15)</sup> ولم يتم الإكتفاء بالإطاحة بالرئيسة روسيف، بل جرى، بعد ذلك، العمل على محاربة كل الإرث اليساري في البرازيل بشكلٍ منهجي. ووصل الأمر الى حدّ

العام، ثم جرى ترحيله الى كوستاريكا، وتنظيم إنتخاباتٍ صورية لإنجاح مرشح يميني. وشكّل هذا الإنقلاب، حسب أحد الكُتّاب الأميركيين اللاتينيين، «حجر الدومينو الأول» في مواجهة الحكومات التقدمية في القارة اللاتينية.<sup>(10)</sup> حيث لم تلبث أن جرت الإطاحة، في ظروفٍ مشابهة، برئيسٍ منتخب آخر هو رئيس باراغواي اليساري فرناندو لوجو في حزيران/يونيو 2012. وفي آب/أغسطس العام 2016، جرت الإطاحة في «إنقلاب برلماني/مؤسّساتي» بالرئيسة دييما روسيف في أكبر بلدان القارة اللاتينية، البرازيل.

وحملت السنوات الأولى من العقد الثاني للقرن تطوراتٍ سلبيةً أخرى لغير صالح قوى اليسار الحاكمة: فقد شهدت المواد الأولية، التي يعتمد عددٌ من دول القارة على تصديرها كموردٍ رئيسي، تراجعاً منذ ما بعد العام 2012.<sup>(11)</sup> وشهد النفط تحديداً انخفاضاً كبيراً في سعره بعد أن كان قد تجاوز المئة دولار للبرميل ووصل الذروة في حزيران/يونيو 2014 لبيدأ بعد ذلك بالإنحدار، ويفقد نصف سعره تقريباً خلال ستة أشهر، ليواصل الإنخفاض بعد ذلك ويصل الى حدود 30 دولاراً للبرميل في أوائل العام 2016.<sup>(12)</sup>

وكان ارتفاع أسعار المواد الأولية في السنوات الأولى من القرن قد أفسح المجال أمام عددٍ من أنظمة اليسار في أميركا اللاتينية (وأولاً في فنزويلا، الدولة التي تمتلك أكبر احتياطي مكتشف من النفط في العالم)

وقاده لفترةٍ طويلة، كما وللعمل على إلغاء ما حققه هذا الحزب من إنجازاتٍ للقطاعات المغبونة في المجتمع البرازيلي خلال فترة حكم الرئيسين لولا وروسيف بين العامين 2003 و2016.<sup>(16)</sup>

ومعروف أن بولسونارو، العسكري السابق الذي لم يخف حنينه لمرحلة الديكتاتورية العسكرية في البرازيل (1964 - 1985)، كما ودعمه لخصصة القطاع العام وعزمه على محاربة النقابات العمالية والمسّ بالضمانات الاجتماعية، لم يخف كذلك تشكيكه بالطروحات العلمية التي تشير إلى تدهور البيئة في الكرة الأرضية، متناغماً هنا أيضاً مع أفكار ومواقف الرئيس الأميركي الشمالي ترامب. وذهب الأمر ببعض وزراء بولسونارو إلى حدّ اعتبار طروحات المدافعين عن البيئة «مؤامرة ماركسية»، كما ورد في الوثائق التي كشفها موقع «ذي إنترسييت».<sup>(17)</sup>

وهكذا عاد اليمين إلى الواجهة في أميركا اللاتينية من جديد. أما في الإكوادور، فالإنقلاب كان ذاتياً: فالرئيس الذي تولى السلطة في أيار/مايو 2017 خلفاً لرفائيل كوريبا، واسمه لينين مورينو Moreno Lenin، الذي كان لعدة سنوات نائباً للرئيس كوريبا، وانتُخب على أساس برنامجٍ يساري، ارتأى أن يستبق الأمور ويتناغم مع المناخ اليميني الجديد في المنطقة، فأطاح بالموالين للبرنامج اليساري

الزجّ بالرئيس الأسبق «لولا» في السجن بتهم فساد، لم تثبت عليه، بغرض منعه، بالأساس، من الترشّح في الإنتخابات الرئاسية المحددة لخريف العام 2018، حيث كانت إستطلاعات الرأي ترجّح نجاحه فيها.

وبعد استبعاد «لولا»، جرى بالفعل انتخاب رئيسٍ من اليمين المتطرف في تلك الإنتخابات، التي جرت دورتها الأولى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2018 ودورتها الثانية يوم 28 من الشهر ذاته، وهو العسكري السابق جايير بولسونارو، المتناغم في برامجهِ وإعلاناتهِ الإنتخابية مع العديد من مواقف وسياسات الرئيس الأميركي الشمالي دونالد ترامب. ولم يمرّ زمنٌ طويل بعد هذه الإنتخابات حتى انفجرت فضيحة تورط القاضي سيرجيو مورو Moro Sergio الذي تعمّد إلصاق التهم بالرئيس الأسبق لولا دا سيلفا، وتسبّب بالحكم عليه بالسجن في نيسان/أبريل 2018، كما ومنعه حتى من إعلان دعمه العلني من السجن للمرشّح الذي حلّ محله عن «حزب الشغيلة» في هذه الإنتخابات، وهو فرناندو حداد. وسارع الرئيس اليميني المنتخب بولسونارو، بعد توليه مقاليد الحكم، لتعيين القاضي مورو وزيراً للعدل في حكومته. وقد أظهرت الوثائق السرية التي كشفها موقع «ذي إنترسييت» The Intercept على شبكة الإنترنت أن المحقّقين سعوا ليس فقط لتشويه سمعة لولا دا سيلفا لمنعه من الترشّح، وإنما كذلك لتدمير حزب الشغيلة الذي أسّسه «لولا»

بوليفيا، التي بقي رئيسها اليساري (إيفو موراليس) يحكم البلد، عند كتابة هذه الأسطر، فهو بلدٌ قليل المصادر ولا يهتم كثيراً صنّاع القرار في واشنطن، حسب كاتس.

وفي الأرجنتين، نجح مرشح اليمين ورجل الأعمال الثري ماوريسيو ماكري في الدورة الثانية من الإنتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 في ظلّ تراجع الوضع الإقتصادي للبلد، والإشاعات التي أثيرت حول الفساد في ظل حكم الرئيسة كريستينا فرنانديس كيرشنر.<sup>(20)</sup> ولكن سنوات حكم ماكري الأربع لم تشهد تحسناً في وضع الإقتصاد الأرجنتيني، بل شهدت المزيد من التردّي، مما يجعل احتمال فشله في الإنتخابات الرئاسية المتوقعة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وارداً.<sup>(21)</sup> وهو ما رجّحت الإنتخابات التمهيدية التي جرت يوم 11 آب/أغسطس 2019، وأظهرت تفوقاً كبيراً للمرشح الرئيسي المنافس للرئيس ماكري، وهو المرشح البيروني البيرتو فيرنانديس، الذي شاركت معه الرئيسة السابقة كريستينا فرنانديس كيرشنر كمرشحة لنيابة الرئيس.

ولعلّ إحدى مفارقات مرحلة التراجع هذه بالنسبة لقوى اليسار في القارة اللاتينية أن يشهد المكسيك، البلد الثاني في أميركا اللاتينية من حيث عدد السكان ومن حيث حجم الإقتصاد، والبلد الأول الناطق بالإسبانية في العالم، صعود مرشح يساري الى سدة

لسلفه، وأقام تحالفاتٍ مع كبار رجال الأعمال وقوى اليمين في البلد ووثق علاقاته مع البيت الأبيض. واعتبر عددٌ من محلي القارة اللاتينية أن وسائل الإعلام الرئيسية في القارة، التي بقيت بأيدي أصحاب رأس المال وأنصار اليمين، لعبت دوراً أساسياً في التحريض على الأنظمة اليسارية وشحن العداء لها لدى الجمهور الواسع، وتمهيد الطريق أمام عودة المناخ اليميني.<sup>(18)</sup>

وتواصلت، في الوقت ذاته، خاصةً بعد تولي دونالد ترامب الرئاسة في واشنطن، عمليات التوتير ضد الأنظمة اليسارية الأخرى التي بقيت قائمة في القارة، وخاصةً ضد فنزويلا، التي بات يرأسها، بعد رحيل تشافيس، وزير خارجيته سابقاً ثم نائبه قبل وفاته، نيكولاس مادورو Maduro، الذي أخذت إدارة دونالد ترامب تسعى بقوة في الأشهر الأخيرة الى الإطاحة به بثتى السبل، بما في ذلك وخاصةً من خلال الحصار الإقتصادي للبلد، ولكن كذلك من خلال تشجيع ودعم المعارضة اليمينية في البلد، ومحاولة إثارة تمردٍ عسكري والتلويح بالإجتياح. وبالرغم من وجود سلبياتٍ وأخطاء في ممارسات الحكم في فنزويلا، كما سبق وذكرنا، فإن الولايات المتحدة تنظر الى هذا البلد نظرةً خاصة بسبب ثروته النفطية واحتياطيه الأكبر في العالم، على غرار نظرتها السابقة الى كلٍ من العراق وليبيا، كما أشار الإقتصادي الأرجنتيني كلاوديو كاتس.<sup>(19)</sup> أما

وزاد الطين بلةً ما أثاره رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب من مشاكل مع المكسيك منذ وصوله الى السلطة في مطلع العام 2017، سواء بشأن عبور المهاجرين من أميركا الوسطى الى الولايات المتحدة عبر المكسيك، أو على صعيد إتفاقية التجارة الحرة القائمة منذ العام 1994 بين بلدان أميركا الشمالية الثلاثة (كندا، والولايات المتحدة، والمكسيك) وهي الإتفاقية المعروفة بالأحرف الأولى لاسمها بالإنكليزية «نافتا» NAFTA. حيث سعى ترامب لإعادة النظر بهذه الإتفاقية لانتزاع المزيد من المكاسب لصالح الولايات المتحدة على حساب جارتها الشمالية (كندا)، وكذلك الجنوبية (المكسيك)، الأفقر بما لا يقاس من البلدين الآخرين. وسيكون الرئيس المكسيكي «أملو»، بالتأكيد، وبالرغم من شعبيته الواسعة الحالية، أمام امتحانٍ صعب خلال سنوات حكمه ليتمكّن من التعامل الفعّال مع مشاكل المكسيك الكثيرة هذه.

يبقى أن نشير الى انه، بالإضافة الى هذا النجاح المهم للييسار في المكسيك، ثاني بلد من حيث الحجم السكاني وثاني اقتصاد في أميركا اللاتينية بعد البرازيل، وبالرغم من خسارة بعض المواقع في عددٍ من بلدان القارة، فإن «أميركا اللاتينية ما زالت واحدةً من المناطق ذات المستوي الأعلى من التعبئة الشعبية في العالم»، على حد تعبير الإقتصادي الأرجنتيني اليساري كلاوديو كاتس Katz، الذي اعتبر ان

الحكم، بعد عدة محاولاتٍ سابقة له: ففي الأول من تموز/يوليو 2018، حصل أندريس مانويل لوبيس أوبرادور Andres Manuel Lopez Obrador (المعروف بالأحرف الأولى من اسمه بالإسبانية «أملو» AMLO)، ومنذ الدورة الأولى للإنتخابات، على أكثر من 53 بالمئة من الأصوات (أكثر من 30 مليون صوت)، متفوقاً بثلاثين نقطة على المرشح اليميني الذي تلاه بنسبة الأصوات، ريكاردو أنايا.

والرئيس المكسيكي الجديد، الذي تسلّم مهامه في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2018، لم يجد الأمور سهلةً أمامه في بلدٍ بهذا الحجم، يصل عدد سكانه الى قرابة المئة وثلاثين مليون نسمة، ويشهد مشاكل مستعصية، تبدأ من نسبةٍ عاليةٍ من الفقر (بعض المصادر تتحدّث عن أكثر من 50 مليوناً من الفقراء في البلد، أي أكثر من ثلث السكان، في حين تشير إحصائياتٍ رسمية لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OECD الى كون حوالي 70 بالمئة من السكان يُعتبرون في عداد الفقراء أو المهديدين بفقدان مصادر عيشهم)،<sup>(22)</sup> هذا الى جانب تفشي الفساد (يقدر البنك الدولي بأن خسارة الدولة المكسيكية نتيجة الفساد في البلد تصل الى ما قيمته و بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي للبلد، أي أكثر مما تحرّه السياحة على البلد)<sup>(23)</sup>، وكذلك تفاقم الجريمة المنظمة وانتشار عصابات تهريب المخدرات.

الرئاسة الأميركية في العام 2016 ومباشرته لسياساته العملية المنبثقة من أفكاره ووعوده الانتخابية، فتحا آفاقاً أوسع أمام انتشار النزعات اليمينية القومية والعنصرية والدينية المتطرفة في أنحاء العالم، وأمام تعزيز الأنظمة والقوى والتيارات التي كانت ترفع رايات اليمين المتشدّد قبل ذلك، بدءاً باليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل منذ سنواتٍ طويلة. وقد وجد ترامب في مواقف وسياسات رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو تقاطعاً واسعاً مع مواقفه وأفكاره، بل هو تصوّف على قاعدة أن أفكار وسياسات نتنياهو تتلاءم تماماً مع خياراته وتوجهاته، ليس فقط على صعيد منطقة الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني والعربي - الإسرائيلي وإنما أيضاً على صعيد السياسة الداخلية الأميركية (الإعتماد على القاعدة الانتخابية المشكّلة من أنصار إسرائيل من اليمين المسيحي الأبيض المتطرف، وتغذية نزعات التفوق العرقي والعداء لـ«الغرباء» والمهاجرين).

ومع ان عوامل محلية وإقليمية (أوروبية) تقف وراء سيطرة قوى يمينية قومية متشددة في دولتين مثل المجر وبولندا، وهما دولتان عضوان في الإتحاد الأوروبي، فإن انتصار ترامب اعتُبر تشجيعاً للقيادات اليمينية الحاكمة في البلدين، كما لتياراتٍ يمينية قومية أخرى في دول أوروبية غربية. ومن المفارقة ان قادة المجر وبولندا الذين يعبرون أحياناً عن مواقف

ما يجري الآن لم يذفن ما حدث قبل ذلك. خاصةً وأن الأحزاب اليسارية ما زالت تحتفظ بحضور قوي في غالبية برلمانات بلدان أميركا اللاتينية الرئيسية.<sup>(25)</sup>

اليمين المتطرف يعزّز مواقفه في أنحاء العالم:

وإذا كان أكبر بلدين في القارة الأميركية من حيث عدد السكان (الولايات المتحدة والبرازيل) قد اختارا في السنوات الثلاث الأخيرة رئيسين يحملان أفكاراً يمينيةً متطرفة، فإن النهج اليميني المتطرف لم يعد مقتصرًا على هذه القارة. فاليمين العنصري المتعصب والمتطرف يشهد ازدهاراً في أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، خاصةً في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في العامين 2007-2008، مع ان بعض هذه التيارات كان قد ظهر وتنامى قبل هذه الأزمة، كرد فعلٍ من بين أشكالٍ مختلفة من ردود الفعل على الإنعكاسات السلبية لتطبيقات النيوليبرالية على قطاعاتٍ واسعة من الفئات الأضعف إقتصادياً في المجتمعات البشرية، سواء في الدول المتقدمة إقتصادياً، مثل الولايات المتحدة أو دول أوروبا الغربية، أو في الدول المتوسطة النمو، مثل دول أوروبا الشرقية، أو في الدول النامية وذات الإقتصاديات الأضعف، مثل الهند، على سبيل المثال لا الحصر.<sup>(26)</sup>

ولا شكّ ان نجاح دونالد ترامب في انتخابات

على أعلى عددٍ من الأصوات بين الأحزاب الإيطالية، متجاوزاً حركة «النجوم الخمسة» التي كانت قد حصلت على نسبة أصواتٍ أعلى في الإنتخابات النيابية الإيطالية الأخيرة (في 4 آذار/مارس 2018). كما جاء «التجمع القومي» الفرنسي بقيادة ماريين لو بن Le Pen في المرتبة الأولى من الأحزاب الفرنسية متجاوزاً حزب الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون، «الجمهورية الى الأمام». كما عزّز الحزبان الحاكمان في المجر وبولندا موقعيهما كحزبين رئيسيين في البلدين. وحققت عدة أحزاب يمينية متطرفة أخرى تقدماً ملحوظاً. بحيث زادت كتلة «التحالف الأوروبي للشعوب والأمم» EAPN اليمينية المتطرفة في البرلمان الأوروبي التي تضمّ حزب «العصبة» الإيطالي والتجمع القومي (مارين لو بن) الفرنسي، وحزب «البديل لألمانيا» اليميني، من مقاعدها في الإنتخابات الأوروبية الأخيرة في أيار/مايو 2019، مضيفاً 37 مقعداً الى عدد مقاعدها في البرلمان السابق.<sup>(29)</sup>

بالمقابل، لم تتمكّن قوى اليسار بمجملها، سواء يسار الوسط أو اليسار الراديكالي، في هذه الإنتخابات الأوروبية، من استعادة جمهورها الذي فقدت قسماً ملموساً منه لصالح أحزاب اليمين المتطرف المناهض للأجانب والهجرة، وأحياناً لصالح أحزابٍ جديدة ذات خياراتٍ بيئوية. فحزب الخضر في ألمانيا، على سبيل المثال، تقدّم بشكلٍ ملحوظ، فضاعف نسبة التصويت

عنصرية تجاه اليهود وجدوا حليفاً ثميناً في رئيس الحكومة الإسرائيلية، بحيث شكّلوا معه، ومع حكام تشيكيا، ما يشبه النادي السياسي المشترك، تحت اسم مجموعة فيزيغراد - Viseg-rad.<sup>(27)</sup>

ولا يمكن إغفال كون انتصارات اليمين القومي المتطرف هذه في بعض بلدان العالم جاءت، في حالاتٍ عديدة، نتيجة إخفاقات بعض قوى يسار الوسط (الأحزاب الإجتماعية أو الإشتراكية الديمقراطية)، وأحياناً حتى اليسار الأكثر راديكالية، في التعامل مع انعكاسات تطبيقات السياسات النيوليبرالية. فعدة قوى من يسار الوسط توڑّطت في تنفيذ مثل هذه السياسات في بلدانها في تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحالي (حزب العمال البريطاني «الجديد» في ظل حكم توني بليز، على سبيل المثال لا الحصر).<sup>(28)</sup> فمثل هذه المواقف أدت الى انفضاض قطاعاتٍ واسعة من القاعدة الإجتماعية التقليدية للأحزاب اليسارية، وخاصةً القطاعات العمالية ومتواضعة الدخل، عن هذه الأحزاب لتتنحز بعضها لصفوف أحزاب اليمين المتطرف، مما انعكس في تزايد الوزن الإنتخابي لهذه الأحزاب والتيارات في أوروبا، كما اتضح في الإنتخابات الأوروبية الأخيرة.

وبالفعل، عزّز اليمين المتطرف موقعه في الإنتخابات الأوروبية الأخيرة، التي جرت بين 23 و26 أيار/مايو 2019. فحصل حزب «العصبة» الإيطالي



مشيراً بشكلٍ خاص إلى «تحالف أحمر - أخضر» الدانمركي.<sup>(33)</sup>

وخلافًا للمنحنى العام لتراجع قوى اليسار، بما في ذلك يسار الوسط، برز بشكلٍ خاص النجاح الذي سجّله في هذه الانتخابات الائتلاف اليساري الذي يحكم البرتغال منذ خريف العام 2015 بعد الانتخابات النيابية الأخيرة في البلد، وهو الائتلاف المتشكّل من الحزب الاشتراكي (يسار الوسط) وكلّ من «كتلة اليسار» و«الائتلاف الديمقراطي الموحد» المكوّن من الحزب الشيوعي وأنصار البيئة. حيث مارس الائتلاف الحكومي اليساري في البرتغال سياساتٍ رافضة لإجراءات التقشّف الإقتصادي التي كانت تدعو لها المؤسسات الأوروبية والدولية، وتمكّن، بالنتيجة، من تحقيق نتائج إقتصادية مثيرة خلال فترة حكمه، بحيث انخفض العجز في الموازنة من 7,4 بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي في آذار/مارس 2011<sup>(34)</sup> إلى 0,5 بالمئة من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو أدنى مستوى عرفه البلد منذ نهاية الحكم الديكتاتوري في العام 1974،<sup>(35)</sup> مما جعل مجلة «ذي إيكونوميست» البريطانية تتحدث عن البرتغال كحالةٍ إستثنائية في مناخ اهتزاز وضع التيار الإجماعي (الإشتراكي) الديمقراطي في أنحاء أوروبا.<sup>(36)</sup>

صحيح ان الحزب الإشتراكي الإسباني حقق أيضاً نتائج جيدة في الانتخابات الأوروبية (33 بالمئة

لصالحه لتصل إلى 20,5 بالمئة، كما ضاعف عدد مقاعده في البرلمان الأوروبي من 10 إلى 21، وجاء هكذا في المرتبة الثانية بين أحزاب ألمانيا، بعد الحزب المسيحي الديمقراطي، حزب المستشارية أنغيلا ميركل، متقدماً على الحزب الإجماعي الديمقراطي SPD، وكذلك على حزب اليسار die Linke الأكثر راديكالية.<sup>(30)</sup> وبالفعل، تمكّنت كتلة أنصار البيئة، على مستوى البرلمان الأوروبي ككل، من زيادة عدد مقاعدها من 52 في البرلمان السابق إلى 73 مقعداً.<sup>(31)</sup>

وبشكلٍ عام، تراجعت قوة تمثيل كتلة يسار الوسط، كتلة الإشتراكيين والديمقراطيين، من 185 مقعداً في البرلمان الأوروبي عشية الانتخابات الأخيرة إلى 153 في البرلمان الجديد.<sup>(32)</sup>

وجاء تراجع كتلة اليسار الراديكالي في البرلمان الأوروبي بنسبةٍ أكبر، حيث فقد زهاء ربع مقاعده. فبات لكتلة اليسار الأوروبي الموحد/ اليسار الأخضر الإسكندنافي (39) GUE/NGL مقعداً بعد الانتخابات، مقابل 52 في البرلمان السابق. ويرى أحد المحللين لهذه الانتخابات ان الأحزاب اليسارية الراديكالية التي حافظت الأكثر على قوتها كانت تلك التي «زوجت ما بين الأحمر والأخضر»، أي ما بين المطالب الإجماعية - الإقتصادية لصالح الفئات المغبونة وما بين قضايا الدفاع عن البيئة والمناخ،



بل شملت بلداناً أقلّ تقدماً، من بينها الهند. فقد حصل الحزب القومي الهندوسي «بهاراتيا جاناتا»، بقيادة نارندرا مودي، رئيس الوزراء منذ العام 2014، في الانتخابات التي جرت بدءاً من 11/4/2019 واستمرت عدة أسابيع، وأعلنت نتائجها في 23/5/2019، على أغلبية مريحة (303 مقاعد من أصل 542 في المجلس النيابي - البرلمان الأدنى - 'لوك سبها') لهذا الحزب القومي اليميني ولزعيمه الذي ارتبط تاريخه السياسي باضطهاد الأقليات القومية والدينية في البلد الشاسع والمتنوع التركيب الإثني والديني، خاصةً عندما كان حاكماً لولاية غوجارات، التي شهدت مجازر كان المسلمون الهنود ضحيتها.

وما زال مودي يعمل، بعد الانتخابات الأخيرة، على فرض الهيمنة الهندوسية على مجمل البلد المتعدد الأديان والطوائف، وفرض لغة واحدة على مجمل البلد متعدد اللغات والثقافات. وبالمقابل، شهدت الأحزاب الوطنية الهندية ذات السياسات المنفتحة والمناصرة للتعددية تراجعاً كبيراً في الانتخابات الأخيرة، وخاصةً حزب المؤتمر، بزعامة راهول غاندي، حفيد رئيسة الوزراء السابقة إنديرا غاندي، ابنة أول رئيس وزراء للهند المستقلة وأحد قادة استقلال الهند: جواهر لال نهرو. فهذا الحزب، الذي حكم الهند طوال عدة عقود، لم يحصل في الانتخابات الهندية الأخيرة سوى على 52 مقعداً من أصل 542، أي أقل من عُشر

من الأصوات مقابل 29 بالمئة في انتخابات العام 2014، و20 مقعداً للحزب من أصل 54 مقعداً مجمل مقاعد إسبانيا في البرلمان الأوروبي)، بحيث أصبح الحزب الإشتراكي الإسباني صاحب أكبر عددٍ من المقاعد بين أحزاب كتلة «الإشتراكيين والديمقراطيين» في البرلمان الجديد.<sup>(37)</sup> وهذه النتائج عزّزت ما حقّقه الحزب في الانتخابات النيابية الإسبانية التي كانت قد جرت قبل ذلك، في 28 نيسان/أبريل 2019، وحصل فيها الحزب على 123 مقعداً من أصل 350 في البرلمان الإسباني، دون أن يتمكن، حتى كتابة هذه الأسطر، من تشكيل إئتلافٍ يضمن له الأغلبية البرلمانية لتشكيل حكومة مستقرة. فمفاوضات الحزب الإشتراكي مع الحزب اليساري الرئيسي الآخر في البرلمان، «بوديموس» Podemos، لم تثمر، والحزب الأخير شهد تراجعاً لعدد مقاعده وقوته عن الانتخابات السابقة، مقابل ظهور حزب اليمين القومي المتطرف المناهض للهجرة، فوكس Vox، الذي دخل البرلمان الإسباني لأول مرة بحصوله على 24 مقعداً. كما تراجع عدد مقاعد «بوديموس» واليسار الموحد في البرلمان الأوروبي من 11 في العام 2014 (18,01 بالمئة من الأصوات) إلى 6 مقاعد فقط (10,05 بالمئة من الأصوات) في الانتخابات الأخيرة.<sup>(38)</sup>

ولم تقتصر نجاحات اليمين القومي المتطرف والمتشدّد على الدول المتقدمة إقتصادياً (الولايات المتحدة، أوروبا)، كما سبق وذكرنا،

المقاعد<sup>(39)</sup>

## إحتقانات العالم العربي ومحيطه

وإذا كانت ردات الفعل على الأزمات الإقتصادية في العديد من بلدان العالم (أوروبا، أميركا اللاتينية، الهند، الخ) قد اتخذت شكل التصويت لأحزابٍ وتياراتٍ وشخصياتٍ يمينية متطرفة، فإن ردود الفعل على الأزمات الإقتصادية والسياسية في العالم العربي (وبعض البلدان الإسلامية غير العربية)، كما على الإعتداءات الخارجية في بعض الحالات، اتخذت، في عدة بلدان، صيغة اللجوء الى حزن الدين، عبر دعم تياراتٍ دينية، سلفية أو متشددة، يلجأ بعضها الى العنف أحياناً.

وللأزمات السياسية والإقتصادية في المنطقة العربية والغرب آسيوية مسبباتٌ كثيرة. فهذه المنطقة، الغنية بالنفط والغاز الطبيعي (يحتوي باطن العالم العربي على 42 بالمئة من الإحتياطي المعروف من النفط في العالم و29 بالمئة من احتياطي الغاز الطبيعي)،<sup>(40)</sup> ما زالت تعاني من ترتبات إحتلالات إسرائيل وسياساتها التوسعية في الإقليم، كما وتدخلات القوى الخارجية، وخاصةً الولايات المتحدة (العراق مثلاً). ومما يزيد من توتر الأوضاع كون الطرفين، إسرائيل والولايات المتحدة، في تحالفٍ وثيق، خاصة بعد حرب العام 1967، وكونهما عملاً باستمرار خلال العقود الأخيرة على السيطرة على مسار الأحداث في المنطقة، أو بالحد

الأدنى منع فلتان الأمور فيها، عبر إدامة حالة الضعف السياسي والإقتصادي فيها، لضمان التحكم بمصادر الثروات الطبيعية، من جهة، ومن الجهة الأخرى، لضمان استمرار التفوق الإسرائيلي، كوكيلٍ محلي موثوق في هذه المهمة، مما تطلب باستمرار منع قيام دول قوية ذات نزعةٍ إستقلالية في المنطقة العربية (على غرار المحاولة التي قام بها جمال عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات الماضية، والتي تعرّضت لضربةٍ قوية في العام 1967).

وبالرغم من الثروة النفطية - الغازية، وما يُفترض أن تدرّه من أموال، تعاني معظم دول المنطقة العربية من عجزٍ كبير في ميزانياتها ومن ديونٍ هائلة تثقل كاهل الدولة: فأكثر من نصف الدول العربية (11 دولة على الأقل) لديها دينٌ عام يتجاوز الـ50 بالمئة من ناتجها الداخلي الإجمالي. ويصل الدين في عددٍ من الحالات الى مستوياتٍ تتجاوز حتى مجمل الناتج الداخلي الإجمالي السنوي، بحيث تصل خدمة الدين أحياناً الى 40 بالمئة من النفقات في الموازنة العامة.<sup>(41)</sup>

وتستورد الدول العربية أكثر من 50 بالمئة من استهلاكها من الحبوب، وهي أكثر المناطق استيراداً للمواد الغذائية في العالم، مما يجعلها تتأثر بقوة بالتحويلات السريعة في أسعار المواد الغذائية، بما يقود في حالاتٍ كثيرة الى انفجاراتٍ شعبية، خاصةً عندما

وبالتالي لمصالحها الإقليمية والعالمية التي «لا تتجاوب في الغالب مع هموم السكان».<sup>(45)</sup> فالسياسات النيوليبرالية المطبّقة في بعض هذه البلدان منذ أواخر الثمانينيات، بحجة تخفيض العجز في الموازنة وتسديد الدين، أضعفت الحماية الاجتماعية وزادت في إفقار السكان، بدون أن يحدث تغييرٌ جدي في بنية الهياكل الإنتاجية أو إعادة النظر في ارتباط البلد المعني بالتمويل الخارجي.<sup>(46)</sup>

ولا شكّ أن مجمل هذه العوامل لعبت دوراً أساسياً في ردات الفعل والحركات الشعبية التي شهدتها عددٌ من البلدان العربية منذ أواخر العام 2010، بدءاً بتونس ومصر. لكن هذه الحركات لم تتمكّن من إحداث التغييرات المطلوبة في البنى السياسية والإقتصادية للبلدان العربية المعنية، ربما باستثناء تونس، على الأقلّ من زاوية تعزيز الحريات العامة واحترام أوسع لحقوق المواطن وتنامي الرقابة الشعبية على الدولة وشؤون الحكم.

وفي كل الأحوال، فإن عملية «الدمقرطة» هي عملية طويلة الأمد بالتأكيد، وتعتمد أيضاً على تطورات المحيط الإقليمي والدولي. ففي حالاتٍ كثيرة، أدّت تدخلاتٍ خارجية مناهضة لمطالب الشعوب بالإعتاق والتطور، وكذلك القمع الداخلي، إلى دمارٍ واسع في عددٍ من البلدان المعنية، وحتى إلى انهيار الدولة ووحدة البلد، كما حصل في ليبيا واليمن. ومن المبكر توقع ما يمكن أن تؤول إليه الحركات

يتعلق الأمر بزيادة ملموسة في أسعار المواد الأساسية، مثل القمح والأرز.<sup>(42)</sup>

ويفاقم من هذا التأزم الاجتماعي - الإقتصادي تفشي الفساد والمحسوبية في معظم هذه الدول ولدى طبقاتها الحاكمة، والتفاوت الكبير في المداخل ليس فقط بين الدول الغنية بالنفط والغاز وتلك التي لا تملك ثرواتٍ طبيعية، ولكن أيضاً داخل كل بلد. وهذه التفاوتات تُعتبر الأكبر بين مختلف المناطق في العالم. فمداخل العشرة بالمئة الأغنى في المنطقة المشرقية العربية ومحيطها (المنطقة المعروفة في بعض التعريفات الأوروبية باسم الشرق الأدنى) تصل إلى 64 بالمئة من الثروة في الإقليم، في حين تصل هذه النسبة إلى 37 بالمئة في أوروبا الغربية، و47 بالمئة في الولايات المتحدة، و55 بالمئة في البرازيل، حسب إحدى الدراسات.<sup>(43)</sup> وحصة الواحد بالمئة الأغنى تصل في «الشرق الأدنى» إلى 27 بالمئة من الدخل العام، مقابل 12 بالمئة في أوروبا الغربية، و20 بالمئة في الولايات المتحدة، و28 بالمئة في البرازيل، حسب الدراسة ذاتها.<sup>(44)</sup>

ولم تفعل «الإصلاحات» التي فرضت على المنطقة منذ الثمانينيات، في عصر النيوليبرالية، من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي)، سوى مفاقمة هذه التفاوتات وزيادة نسب الفقر، علاوةً على مفاقمة تبعية الأنظمة المعنية للجهات المقرضة والممولة،

دون نهوضها ودون تحقيق حدٍ أدنى من الإنجازات الديمقراطية والتحرر من ربق التبعية والإرتهان للخارج. وخلافاً لما تدّعيه القوى الخارجية المناهضة لحركة التحرر العربية، فإن الحريات والحقوق الديمقراطية الحقيقية لا تُعتبر من بين «السلع» التي عملت على تصديرها إلى منطقتنا، وإلى عموم «الجنوب» الكوني. فهي «سلع» غير مفيدة لها ولمصالح شركاتها الكبرى متعددة الحدود. ومن الأفضل لها أن تتعامل مع أنظمةٍ مستبدة فاسدة، تابعة أو ضعيفة، يمكن فرض الإنصاع عليها بالأوامر أو بالإبزاز والترهيب.

### آفاق اليسار:

وإذا كان اليسار بقي منذ أواخر الثمانينيات الماضية في حالة تراجعٍ في العديد من مناطق العالم، باستثناء ذلك الصعود المثير في أميركا اللاتينية الذي تحدثنا عنه، فإن ما لفت الإنتباه في السنوات القليلة الماضية، تصاعد حضور اليسار في قلب المؤسسة السياسية الرئيسية في البلدين اللذين تعاقبا على الدور المهيمن على صعيد النفوذ العالمي خلال القرنين المنصرمين: بريطانيا، التي كانت الدولة المهيمنة على النظام العالمي قبل الحرب العالمية الأولى، والولايات المتحدة، التي ورثت هذا النفوذ العالمي باسم العالم الرأسمالي الغربي، خاصة بعد الحرب العالمية الأخيرة.

ففي بريطانيا، برزت في السنوات الأخيرة

الشعبية التي انطلقت قبل أشهرٍ قليلة في كلٍ من السودان والجزائر، بشعاراتٍ تذكّر بحركات مطلع العشرين.

أما بالنسبة لقوى اليسار في المنطقة، التي شهدت هي أيضاً تراجعاً ملموساً منذ أواخر الثمانينيات الماضية، فلا يبدو أنها قد تمكّنت من استعادة درجةٍ ملموسة من الحضور والمبادرة في أحداث المنطقة العربية في السنوات الأخيرة. صحيح أنها كانت حاضرة في الحركات الشعبية التي شهدتها عددٌ من الدول العربية، بما في ذلك في تونس ومصر، ولكن التطورات اللاحقة، في معظم الحالات، لم تجف بحقها فحسب، وإنما بحق كل التطلعات الكبيرة التي حملتها هذه الحركات من أجل تجاوز أطر الإستبداد والفساد والتبعية في المنطقة.

وفي حالاتٍ عدة، كما سبق وذكرنا، اتخذت ردة فعل الفئات الأفقر والأكثر بؤساً منحىً دينياً، خاصةً بسبب ضعف التيارين اليساري والديمقراطي الليبرالي، من جهة، وكذلك تراجع التيار القومي العربي التحرري الذي كان قد شهد صعوداً مشهوداً له في الخمسينيات وأوائل الستينيات الماضية. فمجمّل حركة التحرر والإنعتاق العربية تلقت سلسلةً من الضربات منذ أواخر الستينيات الماضية، وخاصة تلك الضربة الرهيبة في حرب 1967، التي جعلت القوى المعادية تستشرس في محاولة تكريع وإخضاع المجتمعات والدول العربية والدول

قبل النظام السياسي والانتخابي والإعلامي المهيمن، وإنما في أحد الحزبين الكبارين اللذين يتداولان السلطة منذ عقود طويلة: الحزب الديمقراطي. فكما هو معروف، سبق وشارك في الانتخابات الرئاسية والنيابية في الولايات المتحدة، في الماضي، مرشحون يساريون وتقدميون ومناهضون للعدوانية والحروب، وبعضهم كان يحمل لواء الدفاع عن البيئة، على غرار المدافع التاريخي عن حقوق المستهلك في الولايات المتحدة رالف نادر، الذي تقدّم بالترشح للرئاسة عن الحزب الأخضر في العام 2000. ولكن إمكانيات هؤلاء المرشحين المادية المتواضعة نسبياً، والعملية الانتخابية المحكومة بنظام تمويل يزيد من تأثير ونفوذ الممولين الكبار، لم تسمح لهم بكسر حلقة الثنائية الحزبية التي فرضت على الطبقة السياسية الأمريكية.

لكن، في الأشهر التي سبقت الانتخابات الرئاسية الماضية في العام 2016، وفي الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي تحديداً، برز اسم عضو مجلس الشيوخ بيرني ساندرز Sanders Bernie الذي يقدم نفسه ممثلاً لتيار الاشتراكية الديمقراطية Democrat-Socialism اليساري في البلد، مُطلقاً خلال الحملة طروحات ومواقف يسارية غير مألوفاً في الساحة السياسية الأمريكية المركزية. وإن لم يفز بترشيح الحزب آنذاك، إلا أنه وجد صدناً واسعاً، خاصةً في أوساط شبيبة الحزب،

حالة قيادية يسارية بشخص جيريمي كوربن Corbyn، الذي انتُخب رئيساً لحزب العمال (حزب الشغل Labour) البريطاني في أيلول/سبتمبر عام 2015، وهو انتخابٌ واجه معارضةً ملموسة في بعض أوساط نواب الحزب ونخبته التقليدية، ولكنه لقي دعماً واسعاً من شبيبة الحزب ومنظماته القاعدية. وبالرغم من عدة محاولات لاحقة للإطاحة بكوربن من قبل عددٍ من نواب حزبه، تمكّن من الإحتفاظ بموقعه. وهو الآن، في ظل ارتباك أوضاع حزب المحافظين، مرشحٌ، من حيث المبدأ، في أية انتخاباتٍ قريبة لرئاسة الحكومة البريطانية. وهو احتمالٌ يبعث القشعريرة لدى قطاعٍ واسع من رموز النظام البريطاني التقليدي وما يمكن أن يسمّى بـ«الدولة العميقة»، حيث تدور نقاشاتٌ حول كيفية الحؤول دون اقترابه من تولي هذا الموقع في قمة السلطة.<sup>(47)</sup> كما تتكثّف حملات الإساءة والتشويه لكوربن ولقيادة الحزب، بما في ذلك محاولة إصاق تهمة العداوة لليهود (اللاسامية) بهما، بسبب الموقف المناصر لحقوق الشعب الفلسطيني والمنتقد لسياسات حكومة إسرائيل لكوربن وعددٍ من قادة الحزب.<sup>(48)</sup>

من جانبها، تشهد الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الرأسمالية الأكبر والأغنى والأقوى عسكرياً في تاريخ البشرية، منذ سنواتٍ قليلة، صعوداً ملحوظاً لأصواتٍ يسارية بارزة، ليس في تنظيماتٍ صغيرة مهقّشة من

إذا كان هذا المرشح سيتمكن أو لا من الحؤول دون تجديد دونالد ترامب لرئاسته.

وهكذا، فإن التيارات اليسارية والتقدمية في العالم تجد نفسها، في مطلع عقد العشرينيات من قرننا الحادي والعشرين، أمام تحديات كبيرة، تبدأ بالعمل على محاصرة تفشي الأفكار والنزعات اليمينية العنصرية المتطرفة، التي يهدّد استفدالها سلام العالم ومكتسباته القيمية، وكذلك وضع البيئة البشرية، نظراً لكون اليمين المتطرف يشكك غالباً بالأبحاث العلمية التي تؤكّد تدهور أوضاع البيئة البشرية المتواصل في العقود الأخيرة ... فقوم اليسار، وكل قوى الدفاع عن مكتسبات البشرية خلال تاريخها الطويل، أمام مهمة ملحة لإنقاذ القطاعات الشعبية الأكثر بؤساً من شبك تيارات اليمين المتطرف، واستعادة ثقّتها، المفقودة الى حد كبير، بمثل اليسار والتقدم... التي تدعو الى تحرير الإنسان والمجتمعات والشعوب المقهورة، والى العدالة الإجتماعية والمساواة الفعلية في الحقوق والواجبات بين كل البشر، باختصار الى احترام كرامة الإنسان، كل إنسان، وحقه في الحياة الحرة الكريمة، بدون قهر أو تمييز.

أما الحلم الإشتراكي، حلم تجاوز مجتمعات التفاوتات الطبقيّة والظلم الإجتماعي، فبات واضحاً بعد كل ما جرى في القرن الماضي، أن معركة تحقيقه هي معركة طويلة الأمد،

وهو نجاح استند اليه ليعيد الكرة حالياً تمهيداً لانتخابات الرئاسة في العام 2020، هذه المرة برفقة آخرين يحملون أفكاراً قريبة من أفكاره (مثل عضو مجلس الشيوخ والمرشحة للرئاسة عن الحزب الديمقراطي اليزايبث وارن Warren). ومن خلال هذه الطروحات التي تتردد في وسائل الإعلام المركزية الأميركية، بات طرح الأفكار اليسارية أمراً مقبولاً لدى قطاعات ملموسة من الرأي العام الأميركي، خلافاً لما كان عليه الحال خلال عقود طويلة سابقة، وخاصة خلال «الحرب الباردة» مع الإتحاد السوفييتي، حين كانت كلمات مثل «الإشتراكية» و«اليسار» محل إدانة واتهام مسبقين، ويمكن أن تسقط من يحملها في أية محاولة انتخابية جديّة.<sup>(49)</sup>

وإذا كان المجتمع الأميركي يبدو الآن، في ظل إدارة دونالد ترامب، منقسماً بشكل حاد بين أنصار هذا الرئيس من القطاعات المحافظة البيضاء ومن بعض المتضررين من تطبيقات الليبرالية الجديدة والأزمات الإقتصادية المتكررة منذ التسعينيات، من جهة، ومن الجهة الأخرى، الأوساط الأكثر انفتاحاً ووعياً وقبولاً للتعددية العرقية والإثنية والدينية والمتمسكين بالحرية العامة وبحقوق الإنسان ومكتسبات الحضارة البشرية والمتطلعين لعدالة إجتماعية أكبر، فإن حضور الأفكار اليسارية بهذا الوضوح، في ظل هذا الجدل الحاد، يبدو تطوراً مهماً، بغض النظر عن سينج في انتزاع ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة في العام 2020، وعمّا

**إستدراك:**

منذ إنجاز هذه المادة، وقبل وصولها الى المطبعة، حدثت تطورات كثيرة، لم تغَيّر بشكل جوهرى الاستخلاصات والتحليلات الواردة فيها، ولكنها جديرة بالإشارة إليها، ولو بشكل مختصر:

ففي أميركا اللاتينية تؤكد نجاح مرشح اليسار البيروني البيرتو فيرنانديس ونائبته كريستينا فرنانديس كيرشنيير في الإنتخابات الرئاسية التي جرت في الأرجنتين يوم 2019/10/27. وبالمقابل، جرت الإطاحة برئيس بوليفيا اليساري إيفو موراليس، يوم 2019/11/10، بضغط من قطاعات اليمين وقيادات الجيش، وبترحيب علني من الرئيس الأميركي، ولكن الأوضاع في البلد بقيت متوترة مع استمرار المواجهات بين أنصار الرئيس المقال والكتلة اليمينية التي سيطرت على الحكم بعده. في حين تواصلت الضغوط للإطاحة بالنظام في فنزويلا تحت الشعارات ذاتها لليمين الداخلي والخارجي... وشهدت بلدان أوروبا الغربية، وخاصة إيطاليا والبرتغال وإسبانيا، إصطفافات جديدة للقوى الحاكمة، فاستُبعد اليمين القومي من الحكم في البلد الأول، وتجدد حكم يسار الوسط في البرتغال ودخلت إسبانيا، بعد الإنتخابات النيابية الأخيرة في 2019/11/10، في مرحلة سعي متجدد لتشكيل إئتلاف حكومي برئاسة الحزب الإشتراكي. وتستعد بريطانيا لانتخابات

وتحتاج الى نفسٍ طويل، والى السعي للتقدم عبر محطاتٍ متواصلة، متلاحقة، متعددة، تتحقّق خلالها مكاسب جزئية للشعوب والقطاعات الإجتماعية المغبونة، وربما تحدث أحياناً بعض التراجعات. حيث ان «مسارات التحرّر أكثر تعقيداً، وأعمق تعرجاً، لكون أجهزة السلطة (العسكرية، والإعلامية والإقتصادية)» المحلية والإمبريالية «صلبةً وصامدة وراسخة، وشرسة عندما يلزم». (50) فما زالت القوى الرأسمالية المتنفّذة تعمل على الإلتفاف على مطالب ومكاسب النضالات الشعبية الديمقراطية، وعلى إفراغ المكتسبات والحقوق الديمقراطية من مضمونها، حتى تتمكّن من مواصلة الإستئثار بثروات الكرة الأرضية، وتوسيع الهوة بينها وبين الغالبية الساحقة من البشر في كل بلدٍ وفي العالم ككل، حفاظاً على امتيازاتها ونفوذها السياسي والإقتصادي.

فالمعركة، بالتالي، ليست فقط معركة العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق، وإنما هي أيضاً معركة الدفاع عن الديمقراطية الحقيقية، وعن كل المكاسب التي تحققت للبشرية حتى الآن على هذا الصعيد. وهي معركة تعميق الديمقراطية وتطوير مضامينها. فالحل هو «المزيد من الديمقراطية، وليس تقليصها»، (51) والعمل المثابر والدائم على مواجهة كل محاولات التراجع عمّا تحقّق منها.



**الهوامش:**

- (1) Perry Anderson – Why the System will still win – Le Monde Diplomatique – English edition – March 2017.
- (2) John Bellamy Foster – Late Imperialism – Monthly Review – July 2019.
- (3) ibid.
- (4) Rafael Correa – Gouverner sous les bombes... mediatiques – Le Monde Diplomatique – Fevrier 2018.
- (5) انظر الفصل الثالث عن أميركا اللاتينية في كتابي «اليسار» والخيار الإشتراكي»، الصادر عن مؤسسة «مواطن» في رام الله في العام 2008.
- (6) Latin America Faces Year of Change- James Painter- BBC News- November 24, 2005.
- <http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/1/hi/world/americas/4435522.stm>
- (7) Marta Harnecker - Latin America and Twenty-First Century Socialism - Monthly Review- July/August 2010.
- (8) Benjamin Fogel – Brazil: Corruption as a Mode of Rule – North American Congress on Latin America NACLA – June 17, 2019.
- <https://nacla.org/news/201917/06//brazil-corruption-mode-rule>.
- (9) <http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr//1/hi/world/americas/4861320.stm>
- (10) Honduras is a Mirror for All of Latin America – Interview with Luis Mendez – jacobinmag.com – June 2019.
- (11) Omar G. Encarnacion – The Rise and Fall of the Latin American Left – Europe Solidaire Sans

نيابية في 12/12/2019، تعطي استطلاعات الرأي، حتى كتابة هذه الأسطر، الغلبة فيها للمحافظين. وفي المنطقة العربية امتدت الحركات الشعبية التي كانت جارية في الجزائر والسودان، الى بلدين آخرين هما العراق ولبنان، وما زالت الإحتمالات مفتوحة في كافة هذه الحالات الأربع.



- (20) Ces petites choses qui font gagner les elections – Christophe Ventura – Le Monde Diplomatique – mars 2017.
- (21) The Left and Right in Latin America Today: An Interview with Claudio Katz.
- (22) Why I'm Still Optimistic About AMLO – Genaro Lozano – Americas Quarterly – June 19, 2019.
- <https://www.americasquarterly.org/content/why-im-still-optimistic-about-amlo>.
- (23) Mexico's Incorruptible Challenger – Renaud Lambert – Le Monde Diplomatique – English Edition – June 2018.
- (24) The Left and Right in Latin America Today: An Interview with Claudio Katz.
- (25) Omar G. Encarnacion article.
- (26) Populism and the Decline of Social Democracy – Sheri Berman and Maria Snegovaya – Journal of Democracy – published by John Hopkins University Press – July 2019, pp. 519-.
- (27) Orban's Hungary, Netanyahu's Israel, and the Palestinian Question- Hungarian Spectrum- May 3. 2019.
- (28) Populism and the Decline of Social Democracy – Sheri Berman and Maria Snegovaya.
- (29) European Parliament Election: The Far Right Stopped... for now – Dick Nichols - Links – International Journal of Socialist Renewal –June 5, 2019.
- [Links.org.au/European-parliament-election-right-stopped-for-now](https://links.org.au/European-parliament-election-right-stopped-for-now).
- (30) How to Govern a Fragmented EU: What Europeans said at the Ballot Box – Susi Dennison, Frontiers (<http://www.europe-solidaire.org/>) – May 19, 2018.
- (12) Temir Porras Ponceleon – Venezuela's Crazy Economics – Le Monde Diplomatique – English Edition – December 2018.
- (13) Rafael Correa article....
- (14) Venezuela and the Left – Gabriel Hetland – NACLA –February 5, 2019.
- <https://nacla.org/news/201905/02//venezuela-and-left>.
- Fin de cycle en Amerique du Sud? – Franck Gaudichaud – Europe-solidaire.org – 1 novembre 2015.
- Reality can't be Radically Transformed only through Institutions – talk with Franck Gaudichaud about his book "Latin America: Liberation in Progress" – Europe-solidaire.org – March 7, 2016.
- Also, Temir Porras Ponceleon article
- (15) Omar G. Encarnacion article.
- (16) Tony Burke – Lula is Innocent – Jacobin Magazine – June 2019.
- <https://jacobinmag.com/201906//lula-intercept-greenwald-moro-corruption>.
- and also: Benjamin Fogel article.
- (17) Ibid.
- (18) Amerique Latine, pourquoi la panne – Renaud Lambert – Le Monde Diplomatique – janvier 2019.
- (19) The Left and Right in Latin America Today: An Interview with Claudio Katz – Europe-solidaire.org – June 13, 2019.

- (44) Ibid.
  - (45) Que valent les reformes economiques imposees dans le monde arabe – Taher Labadi.
  - (46) Ibid.
  - (47) The Plot to Keep Jeremy Corbyn out of Power- Jonathan Cook – Mondoweiss.net – July 5, 2019.
  - (48) The Corbyn Controversy – Daniel Finn – Le Monde Diplomatique – English Edition – June 2019.
  - (49) Le socialisme aux Etats-Unis, pourquoi seulement aujourd’hui? – Edward Castleton – Le Monde Diplomatique - juin 2019.
  - (50) Fin de cycle en Amerique du Sud? – Franck Gaudichaud – Europe-solidaire.org – 1 novembre 2015.
  - (51) The Rise of Millennial Socialism – Gavin Jacobson – New Statesman – June 5, 2019.
- \*\*\*\*\*
- Mark Leonard, Pawel Zerka – European Council on Foreign Relations (ecfr.eu) – June 2019.
  - (31) Ibid.
  - (32)=Ibid.
  - (33) European Parliament Election: The Far Right Stopped... for now – Dick Nichols – June 5, 2019.
  - (34) Portugal beyond Austerity – Marie-Line Darcy and Gwenaelle Lenoir – Le Monde Diplomatique – English Edition – October 2017.
  - (35) Financial Times, March 26, 2019 – quoted in: Populism and the Decline of Social Democracy – Sheri Berman and Maria Snegovaya.
  - (36) Populism and the Decline of Social Democracy – Sheri Berman and Maria Snegovaya.
  - (37)=European Parliament Election: The Far Right Stopped... for now – Dick Nichols.
  - (38) Ibid.
  - (39) 2019 Indian General Elections – Wikipedia – accessed August 6, 2019.
  - (40) Que valent les reformes economiques imposees dans le monde arabe – Taher Labadi - Orient XXI – 12 Novembre 2018.
  - <https://orientxxi.info/dossiers/que-valent-les-reformes-economiques-imposees-dans-le-monde-arabe>.
  - (41) Ibid.
  - (42) Ibid.
  - (43) Le Proche-Orient, region la plus inegalitaire au monde – Lydia Assouad – Orient XXI – 21 novembre 2018.
  - <https://orientxxi.info/magazine/le-proche-orient-region-la-plus-inegalitaire-au-monde>.



# اليسار الفلسطيني بين الراهن والمستقبل

## هدى بطة

اليسار الفلسطيني، أو العربي أو العالمي، من خلال نقاش مواقف اليسار من قضايا مختلفة، دون محاكمة فاعليته على الأرض في العديد من السياقات: الانتفاضة الأولى (المزاوجة بين السياسي والاجتماعي)، يسار أمريكا الجنوبية، وغيرها من الأمثلة. إما ذلك، أو طرح أزمة اليسار كسؤال من أسئلة العلوم الإنسانية بعيداً عن أي طرح سياسي اجتماعي اقتصادي.

في ضوء ذلك، نحاول هنا تخطي هذه المقاربة، وقراءة راهن اليسار قراءة سياسية تتطرق لسؤال البرنامج الذي يطرحه، وتدرس بناه التنظيمية، وأدواته، ودوره الراهن. كما سنداول توجيه هذه النقاشات نحو رسم ملامح البديل الذي يتجاوز عقبات الراهن ويوضح مهام اليسار المستقبلية. يسار قادر على تجاوز مسألة الانشقاق، وقادر على الجمع بين النضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي التحرري. فراهن المجتمع يطرح أمام اليسار العديد من الأسئلة حول الدولة، والمجتمع المدني، والمسألة الوطنية، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتحالفات العربية والعالمية، ومسألة وحدته على مستويات عدة. وسيتوزع مقالنا هذا على مجموعة من المحاور:

تحاول هذه المقالة الإجابة على سؤال التغيير، من خلال البحث في المهمات الراهنة لليسار التي تتصل بالتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية، وانفتاح آفاق جديدة على حدوث تغيرات مستقبلية. يتقاطع سؤال التغيير هذا مع سؤال اليسار الفلسطيني اليوم: كيف يمكن لليسار أن يتجاوز أزمته؟

ننظر لليسار من زاويتين؛ الأولى فكرية، تنعكس في رؤية اليسار للعالم وفي مشروعه التاريخي، وأخرى سياسية، ونعني بها وجوده المنظم ودوره داخل المجتمع، وعلاقة اليسار بمكوناته. وفي محاولتنا لقراءة راهن اليسار ومستقبله سنركز هنا على الزاوية السياسية التي نحاول من خلالها أن نتقصى مدى قدرته الآن، على طرح برنامج وطني تحرري، وتقديم بديل ديمقراطي، ومدى قدرته على تحويل ذلك إلى واقع ضمن المرحلة التاريخية الراهنة، وتقديم إجابات وطول لمشاكلها القائمة؟.

أتي ذلك رداً على محاولة طرح أزمة اليسار على أنها أزمة نظرية وحسب، وطرحها كحكم قطعي يرتبط بالفكر الذي يحمله اليسار، أي النظر إلى تراجع كنه نظرية. ويظهر ذلك في العديد من الطروحات المنتقدة لليسار، سواء

أحزابه، ويربط أصحاب هذا التوجه «فشل» اليسار بضعف الممارسة وعدم القدرة على الاستجابة للقضايا الاجتماعية. أمّا الاتجاه الآخر فيتمحور نقده حول التوجهات الفكرية لقوى اليسار، وابتعادها عن قواعدها الجماهيرية، أي أنه يركز نقده على المسألة التنظيمية. ويضرب هذا الاتجاه العديد من الأمثلة، ومنها دور اليسار في الانتفاضات العربية، دور اليسار النقابي في قضية مثل قضية الضمان الاجتماعي.

لم يستطع النقد الموجّه لليسار، غالبًا، أن يتعد عن المقولات النظرية الجاهزة. فأتجه نحو قراءة الواقع على ضوء النظرية، ولم يقرأ النظرية على ضوء ما رآه من تحولات في الواقع، فكانت للنظرية، في هذا النقد، الأولوية على الواقع، وليس العكس. بمعنى آخر، لم يحاول أصحاب هذا النقد استبدال «لماذا» بـ «كيف»، أو أن يتعدوا عن المفاهيم الجاهزة مثل الصراع الطبقي وأزمة الرأسمالية المتجددة، والانتقال لشرحها ليروا الأزمة بشكلها الحالي الراهن، دون استدعاء للماضي وتجنب رسم المستقبل بمقولات جاهزة أو نظرة أحادية أو شعارات كبيرة. كما واختزل هذا الاتجاه الواقع في ثنائيات، مثل النظر إلى مجتمعاتنا العربية كطبقة عاملة مقابل برجوازية كولونيالية، أو سلطة مقابل أغلبية خاضعة وهو بذلك لم يقدم الإجابة على سؤال كيف نبني يساراً جديداً قادراً على إعادة بناء مجتمع،

- أزمة اليسار: الانتقال من لماذا إلى كيف
- واقع اليسار والبديل الثوري
- لا بد أن نجيب عن سؤال «كيف»

### أزمة اليسار: الانتقال من لماذا إلى كيف

بالرغم وجود كثير من الأدبيات التي تتناول أزمة اليسار على المستوي المحلي، أو الإقليمي، أو العالمي، إلا أنه كان لا بد من هذه التوطئة التي سنحاول من خلالها التطرق للمستويات الثلاث من التحليل ولو بشكل مقتضب، لمحاولة إجراء مراجعة للتجربة من جهة، ومحاولة نقد الطريقة التي يتم من خلالها تشخيص الأزمة من داخل التجربة. فلا طائل من منهج نقدي لا يؤدي إلى جعل التجربة والممارسة قادرة على تصحيح النظرية، لتعود وتؤثر في الواقع.

سنحاول في هذا الجزء من المقال التطرق لأزمة «اليسار» من خلال الحديث عنها كأزمة عامة ألفت به، بحيث شملت الأحزاب على المستوي العالمي والمحلي، هادفين من وراء ذلك = إلى محاولة تجاوز سؤال «لماذا هذه الأزمة؟» للإجابة عن سؤال «كيف يمكن تجاوزها؟»، وتسليط الضوء على طبيعة النقد الموجه لليسار والقول بأن جزء من أزمته تكمن في طبيعة النقد والتوصيف.

غلب على نقد اليسار المحلي منه والعالمية اتجاهين: يركز الأول على نقد التوجهات الاجتماعية لليسار والبرامج التي تطرحها

إلا أن هناك العديد من القراءات التي حاولت تحليل الأزمة التي يمر بها اليسار، دون طرحها كنتيجة لعامل موضوعي يتمثل في حالة الانهيار التي حلت بالنظام الدولي، وإنما نتيجة ونتاج صيرورة تاريخية مركبة. فيشير علي جرادات في كتابه «اليسار الفلسطيني هزيمة الديمقراطية» إلى مجموعة من مظاهر الأزمة ومنها: «التفكك والترهل والتطل الداخلي وعدم الإقبال على التنظيم والانتظام، وبالتالي ضعف الفعالية على كافة الصعد. وتجسد ذلك، حسب علي جرادات، في هجرة العضوية، وعلو وتيرة النقد العلني للكادرات، إضافة إلى الانقسامات والتشظيات، العلني منها والمستتر. ويضيف علي جرادات أن هذه المظاهر تؤكد وجود خلل جوهري في المبنى الفكري والذهني، الذي يتحول في سياق الممارسة العملية، لعامل طرد مركزي، ويخلق حالة من «التطفيش»، أو حالة من الصبر غير العادي التي لا يمكن تحملها إلا بما يمكن تسميته «الإنضباط الفقير». أجل، التطفيش أو الانضباط الفقير لكل من لا يستطيع تحمل تبعات أن يشارك كمنفذ لما ترسمه مراكز القوى من سياسيات وتكتيكات وبرامج. هذا على صعيد العضوية الداخلية. في حين عدم الثقة الجماهيرية تعكس حالة من عدم الثقة بين القوى وبين من يفترض أنها تمثلهم».

ويضيف إلى هذا النقد أن اليسار الفلسطيني لم يستطع أن يربط بين مقولتي التحرير

وقادراً على حمل برنامج يجب على أسئلة السياسة والاجتماع والاقتصاد، وتوليد حركة شعبية إنطلاقاً من الحاجات اليومية. ولا نقصد ببناء يسار جديد تهميش النضالات العمالية والنقابية والنسوية والتضحيات الوطنية التي قدمتها الأحزاب اليسارية في مراحل تاريخية مختلفة، بل نقصد هنا الحديث عن إعادة بناء وخلق نواة جديدة، تدفع باتجاه الإجابة عن سؤال «كيف»، أو بصيغة أخرى الإجابة عن سؤال «ما العمل؟» بطريقة تفصيلية.

وقد ظهر العجز في تحليل الأزمة واضحاً، عندما عجزنا عن الوقوف بجديّة أمامها. فبدل أن نقف هنا على أرض صلبة، نستطيع من خلالها أن نغوص في عمق الأزمة، استعضنا عن ذلك بتحليلها بناء على عوامل موضوعية، كانهيار الاتحاد السوفيتي، والمرجعية السياسية، وغيرها من المتغيرات على الصعيد الدولي. أما على المستوي المحلي فقد أحييت أسباب الأزمة إلى توقيع اتفاق أوسلو، في حين أنّ هذه العوامل لم تكشف إلا عن أزمة ذاتية، تشير إلى ضعف الإرادة السياسية والاستقلالية. ولا ننكر أن أصول الأزمة موضوعية، إلا أن إنعكاس هذا التحليل على التجربة الذاتية كان نمطياً، أي لم يتعامل اليسار مع جوهر العامل الموضوعي كواقع معاش وغير ثابت، بل تعامل معه كمقولة ثابتة، ولم يحاول من خلال هذه التجربة أن يؤول النصوص ويكيفها مع الواقع، لتتفاعل مع الواقع وتغير حركته.

والتغيير، وهذا يحيلنا إلى بداية حديثنا عن التحول نحو الإجابة عن سؤال «كيف»، فلم يستطع اليسار تطوير برامجها الاجتماعية والديمقراطية وربطها بأدوات تستطيع أن تتلقف الضرورات الواقعية ويسعى بمنهجية إلى تحقيقها، ولم يستطع أن ينظم الجماهير ويطرح همومها، فكانت النتيجة انحسار قوى اليسار وتعمق أزمته.

**واقع اليسار ومعضلة الانشقاق:**

لا يمكن الحديث عن واقع اليسار الفلسطيني دون التعرّيج على نشوء هذا التيار تاريخياً. تتم الإشارة إلى مصدرين لقوى اليسار الفلسطيني: الأول التيار الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس عام 1919، وتعود جذور الثاني إلى حركة القوميين العرب وامتداداتها، وهي تشمل فصائل المقاومة الفلسطينية اليسارية.

تشكّل التنظيم الذي يمثّل التيار الأول، وهو الحزب الشيوعي الفلسطيني، عام 1919 على خلفية قومية، وقد ضمّ يهوداً وفلسطينيين، انقسم إلى حزب شيوعي فلسطيني وعصبة التحرر الوطني عام 1943. وبعد نكبة 1948، تفتت عصبة التحرر إلى ثلاث أقسام. فأعاد شيوعو الأراضي الفلسطينية المحتلة الوحدة مع الشيوعيين اليهود في إطار الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، أما من تواجدوا في الضفة الغربية شكّلوا الحزب الشيوعي الأردني مع

الأنوية الشيوعية شرقي الأردن، وأعاد بعض الشيوعيين في غزة تشكيل الحزب الشيوعي بقيادة معين بسيسو في أواسط الخمسينات. وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة كان هناك تنظيمان شيوعيان: الأول في قطاع غزة، والثاني في الضفة الغربية كان يحمل اسم «التنظيم الشيوعي في الضفة الغربية»، ثم دُمج التنظيمان في الضفة وقطاع غزة ليصبح هناك «التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة والقطاع» والذي ظلّ تابعاً للمركز الأردني باستقلالية نسبية حتى عام 1982 عندما تشكّل الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي غير اسمه في مؤتمر عام 1992 إلى حزب الشعب الفلسطيني. إثر تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني خرجت مجموعة قيادية منه يترأسها عربي عواد وشكّلت الحزب الشيوعي الثوري، الذي اقترب كثيراً من أفكار الجبهة الشعبية. تلاشى هذا الحزب بعد انضمام نواته الكادريّة الأهم للجبهة الشعبية.

أما بالنسبة للتيار الثاني، فقد تمثّل بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي انطلقت في نهاية عام 1967، وانفصل عنها عام 1968 الجبهة الشعبية - القيادة العامة بزعامة أحمد جبريل، وفي شباط 1969، انشقت مجموعة كبيرة من قيادات الجبهة وكوادرها وحملوا اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكان الانشقاقان بحجة تحول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى حزب ماركسي

التي أسسها في أواسط القرن المفكران كارل ماركس وفريدريش أنجلز، والتي عُرفت لاحقاً باسم الماركسيّة. وفي تلك الفترة ظهر داخل أوساط اليسار في القارة الأوروبية معركة أيديولوجية وسياسية بين من يميل إلى اعتماد الطريق البرلماني كوسيلة للتغيير أو تحسين الوضع الاجتماعي والسياسي، والذي أُطلق عليه فيما بعد، التيار الإصلاحية، يقابله تيار يسعى لإحداث تغيير جذري، بمعنى تجاوز النظام الرأسمالي باتجاه التحول نحو نظام إقتصادي - إجتماعي جديد، هو النظام الإشتراكي القائم على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج. وقد ظهر ذلك الانقسام في صفوف الأمم المتحدة الثانية التي تأسست عام 1889 بمبادرة من إنجلترا. فقد برز الخلاف داخل الأمم المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى، حيث دعم الاتجاه الأول، الصاعد من البرلمانات الوطنية، موقف الحرب، فيما عارضها الاتجاه الثاني، حيث كان يرى أن تلك الحرب هي حرب بين دول إمبريالية تسعى لإعادة رسم خارطة أوروبا وإعادة اقتسام مستعمراتها حول العالم.

وبقي التيار الإصلاحية الذي شقَّ طريقه من خلال البرلمانات حاضراً على المستوي السياسي في العديد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا (الحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني) وإيطاليا (ديمقراطي اليسار)، وخارج أوروبا مثل أستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، وأصبح اليوم جزءاً أساسياً من الخارطة

لينيني. ومن ثم انشق عن الجبهة الديمقراطية عدداً من كوادرها بقيادة ياسر عبد ربه، وحمل هذا التنظيم اسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - التجديد والديمقراطية، ولاحقاً حمل الفصيل الجديد اسم الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني - فدا. ويضاف إلى هذه الفصائل جبهة النضال الشعبي الفلسطيني التي تشكلت عام 1967، لكنها كانت ذات طابع قومي أكثر منه يساري.

بعد انشقاق القيادة العامة والجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية، عانت الجبهة من محاولات عديدة للانشقاق ومنها: الجبهة الشعبية الثورية عام 1972 والتي اندثرت وعاد أعضاؤها للجبهة، وحزب العمال الشيوعي الفلسطيني عام 1978 والذي انقسم بين عائدين للجبهة أو ملتحقين بالديمقراطية أو بالاستقلال السياسي والتنظيمي لتنتهي هذه الظاهرة دون مراسم.

ويمكن الملاحظة من خلال المراجعة لتجارب اليسار محلياً وعالمياً سيطرة ظاهرة الانشقاقات على مسار تنظيمات اليسار وأحزابه. وقد أثر ذلك بشكل كبير على قدرة اليسار على العمل بشكل مشترك ومستدام.

أما على المستوي العالمي ومنذ أواخر القرن التاسع عشر كانت التوجهات الفكرية لليسار الأوروبي تغلب عليها أفكار المدرسة الفكرية

تجدر الإشارة إلى أن اليسار الفلسطيني لم يتشكل في رحم دولة مستقلة، ولكنه في نفس الوقت شكّل أداة «تعبئة وتمثيل وتنظيم للجماهير»، وساهم في رسم ملامح المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما لم ينشأ على خلفية واضحة من التمايز الطبقي الصريح بين الطبقات، ولا على خلفية توجه اقتصادي اجتماعي في الدولة. بل نشأ اليسار الفلسطيني في حالة مواجهة مع استعمار استيطاني، ومن هنا تأثرت طروحاته بموضوعات التحرر الوطني، فيما كانت طروحاته الاقتصادية والاجتماعية مجرد أفكار لم تأخذ منحى تطبيقياً، ولو جزئياً، في الواقع المجتمعي.

وعند الحديث عن واقع اليسار الفلسطيني تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب والتنظيمات اليسارية تعمل في تجمعات فلسطينية منفصلة، لكل منها خصوصيته، إن صحّ التعبير، نتجت عن حالة الوعي الجماعي التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني، بالإضافة للاستيطان ومصادرة الأرض. وقد نتج عن ذلك حالة اللجوء والشتات، حيث يعيش قسم كبير من الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين منذ نكبة عام 1948، وكل ذلك يعني سياقات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة يعيشها الفلسطيني في كل تجمع، لم يستطع اليسار الفلسطيني أن يبني لهذا الواقع نظريته الخاصة.

أضف إلى ما سبق، زيادة التركيز على البعد

السياسية في الدول الأوروبية والبلدان التي استوطنها الأوروبيون، حيث أصبح هناك ما يشبه الثنائية الثابتة بين حزبين أحدهما يمثل اليمين القريب إلى الوسط وثنان يمثل يساراً يميل إلى الوسط. بل أصبح من المألوف أن يتقاسم هذا الاتجاه السلطة مع أحزاب يمينية محافظة أو ليبرالية أو ذات توجه رأسمالي خاصة في الدول المتقدمة إقتصادياً، ليعمل على تطبيق سياسات إصلاحية جزئية تعمل على التخفيف من الاحتقانات الاجتماعية الناتجة عن سياسات اليمين، وامتصاص غضب القطاعات المتضررة من عمال وموظفين وعاطلين عن العمل.

بالعودة إلى المستوى المحلي، فعلى الرغم من وجود بعض تجارب الوحدة مثل تجربة القيادة الموحدة عام 1983، والتي لم تستطع كل من الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية من خلالها أن تنقل التجربة من داخل التنظيم إلى الميدان، وتجارب أخرى للوحدة مثل التجمع الوطني الديمقراطي، لم تتجاوز أي من تلك التجارب إصدار بعض البيانات والوثائق، دون القدرة على خلق وحدة حقيقة بين هذه الفصائل، أو خلق أدوات حقيقة للوحدة، ويشير ذلك إلى غياب الإرادة السياسية للوحدة، وغياب مهارات العمل الجبهوي، وإهمال العامل الذاتي وتأثيره على قضية الوحدة. وبقي موقف اليسار متذبذباً من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن المشاركة في الحكومات الفلسطينية.



مع تهميشها وتحول السلطة من أداة لمنظمة التحرير لتصبح محور القرار السياسي، فكانت تنظيمات اليسار جزءاً من القرار السياسي الفلسطيني، وعرفت نفسها في نفس الوقت كقوى معارضة، وتحولت إلى العلنية في عملها. ترافق ذلك مع تعرض البنية الاقتصادية الفلسطينية لتفكيك وتجزئة من الاحتلال الإسرائيلي، من خلال إلحاقها باقتصاد الأخير، واعتماد السلطة الفلسطينية سياسات اقتصادية نيوليبرالية زادت من تفكك البنية الاقتصادية، وعمقت من الطابع الريعي للاقتصاد المحلي. مقابل ذلك كانت محاولات اليسار الفلسطيني لمواجهة كل ذلك خجولة وغير فاعلة.

أدت كل هذه الظروف مجتمعة إلى ما يلي: الانشقاق والتشرد، وهيمنة البرجوازية، والضعف التنظيمي، وتشتت الشعب الفلسطيني، وإبقاء النهج الثوري مظهراً ثانوياً بينما شكّل النهج البرجوازي المهيمن المظهر السائد فيه، ولكن الظرف الحالي ييستدعي الحاجة الملحة للبحث في مسألة البديل الثوري، وهذا يُضعف المسؤولية على قوى اليسار من أجل تجاوز ما تعانيه من تناقض واضح بين طروحاتها البرنامجية ومسؤولياتها العملية، وزيادة تأثيرها في كافة الميادين: السياسة والتنظيم، والكفاح، والمال، والسلوك. وتجدر الإشارة إلى أنّ مسألة البديل الثوري تختلف ما بين طرحها نظرياً وبين تطبيقها في الواقع

الوطني السياسي لدى أحزاب اليسار، في ظل تشكل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وقيادة تنظيمات المقاومة الفلسطينية لها في أعقاب حرب عام 1967، والتي اعتبرها اليسار المظلة الجامعة للنضال الوطني الفلسطيني. كانت تلك فرصة لليسار للمشاركة غير المتكافئة في تقرير سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم تشكيل الهيئات القيادية والمنظمات الشعبية في المنظمة وفق مبدأ المحاصصة أو «الكوتا». واتخذت القرارات بناء على ذلك وفق مبدأ التوافق، كل هذا في ضوء هيمنة الفصيل الأكبر «فتح». ومن هنا لم يصل اليسار إلى مرحلة قيادة البرنامج الوطني، أو تقديم وجهة نظر متكاملة عن بديل ديمقراطي للتحرر الوطني، بل وكانت أرضية خطابه تنشد إلى أرضية خطاب «فتح» وهو خطاب وطني فلسطيني عام، أسهم في وضع كل الصياغات الفضفاضة للبرنامج الوطني الفلسطيني، التي كانت دوماً حمالة أوجه ومثار تفسيرات عديدة. ولم يتطور هذا التميز النسبي في المواقف ل إلى حالة التميز الحقيقي على الأرض، بحيث يسهل معها القول أن الوعي الجماهيري ميزه عن غيره في الخطاب والممارسة.

لاحقاً لذلك، كان لاتفاق أوسلو أثر في زيادة عدم وضوح موقع اليسار الفلسطيني، ونتج ذلك بشكل أساسي عن تشكل السلطة الفلسطينية وبقاء منظمة التحرير الفلسطينية

البديل الثوري-، استناداً إلى أن العلاقة بين هذه المكونات تشكّل «الجوهر الحقيقي للمسيرة الثورية الراهنة»، فيشير أولاً إلى مسألة الفكر السياسي في المقاومة الفلسطينية، وثانياً إلى مسألة الممارسة التي تبرز في العمل الكفاحي في المقام الأول، وثالثاً هناك ما يعطي -برأيه- عمقاً للمسألتين وفعالية، وهو المسألة التنظيمية. ويلخص ماوتسي تونغ - اقتباساً من كنفاني - هذه المسألة المثلثة بقوله «إن مهمتنا هي كعبور نهر، إلا أننا لا نستطيع عبوره دون جسر أو قارب، وإذا لم نحل مشكلة الجسر والقارب فكل حديث عن إنجاز المهمات دون حل مشكلة أساليب العمل هو مجرد ثرثرة.»

وفي وسط حالة من الركود العام، لا بد قبل أن تندفع قوى المقاومة دون أن تنضج العوامل الموضوعية لثورة تستطيع تحقيق شعاراتها، أن تتوفر أدوات هذه الثورة في مستوى المهمات التي تتصدى لها، وأن لا تتغنى بالولاء الجماهيري وتقف عاجزة أمام القدرة على تعبئته وتنظيمه.

فعلى سبيل المثال يمكن الحديث في عن تجربة اليسار في أمريكا اللاتينية وعلى وجه التحديد الحركة الثورية في مقاطعة تشياباس الجنوبية التي بنيت بالأساس على جهود أصحاب البلاد الأصليين، وتحمل اسم الجيش الزاباتي للتحرك الوطني. حيث بدأ هذا الجيش

العملي، فهي ليست قراراً يتخذ أو رغبة ذاتية أو نزعة إرادوية، إنما هي عنوان للنضال محكوم بعوامل ذاتية وموضوعية، ويتم عبر عملية كفاحية تراكمية متواصلة.

### لا بد أن نجيب عن سؤال «كيف»:

«نحن إذناً أمام معضلة مثلثة: النظرية، والممارسة، والأسلوب الذي هو في جوهره مسألة تنظيمية. وذلك يعني أن أي بحث نقدي لحركة المقاومة لا يستطيع أن يجتزئ طرفاً من هذه الأطراف الثلاثة، ويسكّنه، ويجعله الميزان الأثقل لتقويم ما يحدث. فإن فعل ذلك، سقط على التوف في أخطاء قاتلة. لم يعد من المقبول ولا من المجدي، أن يكون «العمل الثوري»، مجرد ممارسات تجريبية غير مسلحة بالفكر السياسي. وكذلك فإن الفكر السياسي أو النظرية، من دون ممارسة فعلية تقود عادة إلى ثرثرة داخل طقة مفرغة. على أن المسافة القائمة بين النظرية والممارسة لا يمكن تغطيتها ميكانيكياً، فالعلاقة بين الفكر السياسي وممارسته، بين النظرية والتطبيق، تطرح مسألة ثالثة موازية في الأهمية هي المسألة التنظيمية.»

يشير غسان كنفاني في مقاله «المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، أن مهمتنا تبدأ من تحديد المكونات الأساسية للمسألة -أي مسألة المقاومة أو

جزءاً من استراتيجية واحدة، وكل منها لها سياقها الخاص. فبنك الجنوب مشروع حكومات يسارية الطابع، والحركة الزبائية تجربة خاصة بالسكان الأصليين لجنوب المكسيك من خارج منظومة الدولة والأحزاب اليسارية، سبقت الحكومات اليسارية وبنك الجنوب بعشرين عاماً، ولاهوت التحرير تجربة ولدت من رحم الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية وليس من داخل قوى وأحزاب اليسار، وإن التقت معها في النضال نفسه، وسبقت الحركة الزبائية بثلاثين عاماً وبنك الجنوب بخمسين عاماً. تقديمها كلها كأنها أجزاء من «إجابة» واحدة متكاملة، قد يفهم كنوع من الفيتيشية لتجارب أمريكا اللاتينية، فيها بعض التسرع، إن لم يكن بعض التسطيح.

وفي إطار الإجابة عن سؤال «كيف»، لا بد من التطرق إلى فكرة التضامن العالمي أو الإقليمي بشكله الحالي، فقد تطورت العديد من الحركات عالمياً التي عملت على مواجهة مظاهر العولمة الرأسمالية، وآثارها على البيئة والتصنيع والزراعة. إلا أننا لا يمكن أن ننظر لها إلا كظاهرة إنتقالية، خاصة في ظل غياب البديل الواضح للنظام الرأسمالي، وأن طرح سؤالنا حول كيفية تحول هذه الأشكال من المواجهة إلى صيغة تنظيمية تتناسب مع الوضع العالمي، والتحديات التي ترفضها العولمة الرأسمالية.

حرب العصابات عام 1994 ضد السلطة الحاكمة، و ضد تحرير التجارة عن طريق اتفاق التجارة الحرة بين المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأمريكية التي يُطلق عليها اسم «نافتا». ومن ثم تحول الجيش نحو المعارضة اللاعنفية إلا أن هذا النموذج انتقل إلى المقاطعات المتاخمة لمقاطعة تشيباس، حيث بنيت التجربة بالأساس على قواعد جديدة من العمل ومستوى عالي من الوعي الشعبي، والممارسات الفعلية على الأرض وفي الميدان، فلذلك تستطيع هذه الحركة أن تتصدى لأي محاولات إجهاض أو تدخلات خارجية.

ويبقى السؤال المطروح بشكل دائم في أمريكا اللاتينية، كيف يمكن أن تحقق القوى اليسارية برامجها على الأرض، وكيف يمكن أن تحافظ على قاعدتها الشعبية، بل كيف يمكن توسيعها لتطال العديد من الشرائح غير المستفيدة من النظام السائد. وقد تمّت الإجابة عن هذه الأسئلة في أمريكا اللاتينية من خلال مجموعة من الأدوات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها على سبيل المثال إنشاء «بنك الجنوب» لتمويل التنمية في القارة اللاتينية كلها، كما طريقة تعامل التيارات اليسارية مع قضية الدين في القارة، والتقارب مع تنظيرات وأفكار رجال الدين المنحازين للفقراء والطبقات الشعبية (لاهوت التحرير). ملاحظة من قسام: بنك الجنوب والحركة الزبائية ولاهوت التحرير هي ظواهر تنتمي لتجارب مختلفة وليست

1. هلال، جميل. «في توصيف اليسار في المشرق العربي لواقعه». في إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي تحرير جميل هلال وكاتيا هيرمان. رام الله. 2014. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. ص 21-22.
2. هلال. «إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي». 25 - 26.
3. جرادات، علي. «اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية». رام الله. مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1999. ص 26-27.
4. جرادات. «اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية». ص 27.
5. جرادات. «اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية». ص 29.
6. لدادوة، حسن. «اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات». في إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي تحرير جميل هلال وكاتيا هيرمان. رام الله. مؤسسة روزا لوكسمبورغ. 2014. ص 54 - 58.
7. لدادوة، حسن. «اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات». في إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي. ص 54 - 58.
8. تلحمي، داوود. «اليسار والخيار الاشتراكي من التجربة السوفييتية في التحول الاشتراكي إلى التحولات الراهنة في أوروبا والعالم». رام الله. مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2008. ص 15 - 16.
9. تلحمي، داوود. «اليسار والخيار الاشتراكي». ص 16 - 17.
10. لدادوة، حسن. «اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات». في إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي. ص 57.
11. حبش، جورج. «استحقاقات الراهن والأفق القادم». 1992. منشورات الهدف. ص 19.
12. جرادات. «اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية». ص 12.
13. لدادوة، حسن. «اليسار الفلسطيني: الواقع والتحديات». في إطلالة أولية على اليسار في المشرق العربي. ص 58 - 60.
14. حبش. «استحقاقات الراهن والأفق القادم». ص 19.
15. غسان كنفاني، «المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في الدراسات السياسية،

كما لا بد من التطرق إلى المسألة الإعلامية كأداة تنظيمية مهمة، في الوقت الذي يقف فيه اليسار موقف التابع ضمن التحالفات العالمية والإقليمية، الأمر الذي يؤثر على موقف اليسار في مسألة وحدته المحلية والعربية، وعملائية شعاره في الربط بين الاحتياجات اليومية للطبقات الشعبية والفقيرة والتحرر الوطني وقيمه. وعليه قد يكون التفكير في منصة إعلامية يسارية موحدة هو إحدى الأدوات للتعامل من المسألة التنظيمية.

وكما قال كنفاني: «وهذا كله لا يمكن تحقيقه بسهولة، إنَّه شيء مؤكَّد. فالعصا السحرية لا تصنع التاريخ، إنما التاريخ تحوله الجماهير التي تفهمه وتعتقد العزم على تغييره.» وهذا يعيدنا إلى المربع الأول حول نقاش المسألة التنظيمية وأهميتها في نقل برنامج اليسار للتطبيق والممارسة.

- قبرص: دار منشورات الرمال. 173 - 218.
17. كنفاني، غسان. «المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في الدراسات السياسية. 2015. قبرص. دار منشورات الرمال. ص 173 - 218
18. تلحمي، داوود. «اليسار والخيار الاشتراكي». ص 156 - 157.
19. تلحمي، داوود. «اليسار والخيار الاشتراكي». ص 150 - 153.
20. تلحمي، داوود. «اليسار والخيار الاشتراكي». ص 212 - 213.
21. جبر، فداء. «في الإعلام ومشروع اليسار العربي»، مجلة الآداب. 4 تموز 2019
22. كنفاني، غسان، «المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في الدراسات السياسية. ص 173 - 218.

# التشابك بين التحرر الوطني وقضايا الديمقراطية الاجتماعية في فلسطين؟



جبريل محمد

## مقدمة

حكم ذاتي محدود الصلاحيات والسيطرة، فإن ذلك لا يغنينا أبداً عن العودة لمنابع التفكير التي استنبطت منها هذه القوى مواقفها سواء فيما يتعلق بالديمقراطية السياسية أم بالديمقراطية الاجتماعية.

تستند هذه الورقة إلى منهج تحليل النصوص التي هي برامج أو إصدارات رسمية لهذه الفصائل بمعنى أنها وثائق مقررة رسمياً لهذه القوى، وليست اجتهادات فردية لبعض القادة منهم. كما إننا نطلق هنا من موقع فكري يتماثل مع عموم مواقف هذه القوى وأي نقد هنا لمواقف هذه القوى لا يقلل من دورها في مسار الحركة الوطنية التحررية أو خلق مساحة مهمة للفكر التقدمي في المجتمع الفلسطيني بمختلف تجمعاته المكانية في الوطن والشتات. هذا النقد ينطلق من مقولة «من سلاح النقد إلى نقد السلاح»، بمعنى أن الموقع النقدي الذي اختارته هذه القوى للتيار الرئيس في الحركة الوطنية من خلال تبني النظرية الماركسية، يحتاج هو أيضاً إلى نقد بهدف تصحيح مسار اليسار الفلسطيني، والإسهام في استعادة تأثيره في المجتمع الفلسطيني.

في هذه الورقة سنعالج المضامين الاجتماعية الاقتصادية في برامج حركة التحرر الفلسطينية، وسنركز هنا على برامج القوى اليسارية ممثلة في ثلاث قوى رئيسية هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كقوتين نبعتا من أصول قومية تحولت إلى مواقع اليسار بعد نقد تجربة حركة القوميين العرب، وحزب الشعب الفلسطيني، كوريث للحركة الشيوعية التقليدية في فلسطين.

ونستند في هذه الورقة إلى ما نشرته هذه القوى من برامج وإصدارات تتعلق بموقفها الاقتصادي الاجتماعي، وآلية ربط ذلك الموقف بمهمات التحرر الوطني التي تشكل الحلقة المركزية بين مهمات الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً واليسار الفلسطيني بشكل خاص، وحتى لو اقتصر نقاشنا في هذه الورقة على مرحلة ما بعد اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة العبرية، وما نجم عنه من قيام سلطة

## هل يمكن فصل التحرر الوطني عن الاقتصادي الاجتماعي؟

إذا تم الانطلاق من كون كل الظواهر الاجتماعية هي ظواهر تاريخية محكومة بحركة التناقضات في المجتمعات فإن الاستنتاج الأساسي لذلك يقول إن حركات التحرر الوطني ما هي إلا تعبير عن صراع يأخذ طابعه القومي لكنه في الجوهر صراع طبقي، فقد تكلم لينين عن الأمم الظالمة والأمم المظلومة في أكثر من موضع، وأن الأمم المظلومة في سعيها لتقرير مصيرها تهب بمختلف طبقاتها المتضررة من الاستعمار لمقاومته، من هنا تم رفع شعار الأممية الثالثة «يا عمال العالم ويا أيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا». هنا وفي أكثر من موضع يرى لينين أن على الحركة العمالية في البلدان المستعمرة الإنخراط بقوة في النضال التحرري، كما رأى أن مهمات الثورة البرجوازية الديمقراطية في المستعمرات لا تقع على عاتق برجوازية هذه المستعمرات وحدها، بل إن عملية الانتقال من واقع الإقطاع إلى الدولة القومية البرجوازية تعني تحرير الفلاحين من ربقة الإقطاع وبالتالي على الحركة العمالية أن تبني تحالفها المتين مع الفلاحين.

ويرى ماو تسي تونغ: «إن قيام الرأسمالية وتطورها لا يمثل سوى واحد من التغيرات التي طرأت على الصين منذ أن تغلغت الرأسمالية

وقبل أن تدخل الورقة إلى تحليل هذه النصوص، ستقدم منطلقاتها النابعة من الأدب الاشتراكي حول الجمع بين مهمات الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية السياسية ومهمات التحرر الاجتماعي الاقتصادي، وآليات هذا الجمع في تجارب ثورية مختلفة الظروف تاريخيا على مختلف الأصعدة، وهي الثورة الصينية والثورة الفيتنامية والثورة الجزائرية، وربما نخرج على الثورة الكوبية بسرعة باعتبار أن هذه الثورات قد حملت مهمات التحرر الوطني من الاستعمار المباشر أو غير المباشر ومهمات بناء مجتمع ديمقراطي اشتراكي يقيم العدالة الاجتماعية، محللين الأفكار التي استندت إليها هذه الثورات ومآلات ممارستها للحكم بعد تحقيق الاستقلال الوطني.

هذا لا يعفينا أيضا من التطرق للجدل العالمي حول الديمقراطية والعدالة الاجتماعية حيث وضعها كثيرون في تضاد فيما حاول منظرون آخرون أن يؤلفوا بين المهمتين، حيث برز ما يعرف بالطريق الثالث بعد انهيار الكتلة الاشتراكية. غير أن تركيزنا هنا سيكون على حركة التحرر الفلسطينية ويسارها بشكل خاص، وبما يسلط الضوء على ما أنجزته أو أخفقت في إنجازه على صعيد الديمقراطية الاجتماعية.

في الشمال لتحرير الجنوب مع تنظيم شعبي ثوري في الجنوب، كذلك فإن مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي في الشمال والجنوب سويا لم يكن مختلفا عن باقي الدول المستعمرة، حيث تحالفت الطبقة الإقطاعية والكمبرادور مع القوى الاستعمارية، فيما كانت البرجوازية الوطنية ضعيفة وصغيرة الحجم، بينما كانت طبقة الفلاحين الطبقة الأكبر حجما ولكنها لم تفرز تنظيمها الخاص بها بقدر ما كانت الكتلة السائدة في بنية جبهة التحرير القومي بقيادة الحزب الشيوعي، هنا ظهر التحرر الوطني بمضامينه الاجتماعية السياسية بشكل واضح، فقد تأسست سلطة ثورية في الشمال طبقت برامج اقتصادية اجتماعية ذات طابع اشتراكي ( إصلاح زراعي، صناعة إلال الواردات وتلبية الاحتياجات الأساسية)، كل هذا تحت شعار «الأرض لمن يفلحها» وهو شعار في الأساس يعبر عن نزوع برجوازي وطني ديمقراطي، ففي عام 1960 وزعت الحكومة الثورية 1.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين.

في الجنوب اعتمد النضال ضد الحكومة الاستعمارية على النضال الجماهيري السياسي من مظاهرات إلى نضالات نقابية، وإضرابات عمالية، ونضالات ضد التجنيد في جيش الحكومة الجنوبية. كل ذلك ساهم في مساعدة الثورة المسلحة على الاستمرار والانتصار.

فيها، بل هناك وجه آخر لازم هذا التحول وعرقله، ويتمثل في تواطئ الإمبريالية مع القوى الإقطاعية في ممارسة الضغط على تطور الرأسمالية الصينية.»، ويرى ماو أن هذا الوضع خلق تناقضين أساسيين في المجتمع الصيني الحديث: التناقض بين الإمبريالية والأمة الصينية، والتناقض بين الإقطاعية وجماهير الشعب الصغيرة. وهناك أيضا طبيعة الحال تناقضات أخرى، كالتناقض بين البرجوازية والبروليتاريا، والتناقضات داخل صفوف الطبقات الحاكمة الرجعية، إلا أن الذي يحتل المكانة الأولى بين هذه التناقضات المختلفة، هو التناقض بين الإمبريالية والأمة الصينية، وأن الثورات الكبرى في الصين الحديثة والمعاصرة قد قامت ونمت على أساس هذه التناقضات الأساسية. ولأجل ذلك حدد ماو طبيعة الثورة بأنها ثورة برجوازية ديمقراطية من طراز خاص فهي تمهد السبيل للرأسمالية المستقلة لكنها تمضي على طريق الاشتراكية. بهذا وعلى ماو عملية الترابط بين التحرر الوطني من الاستعمار والتحرر الاقتصادي الاجتماعي من بقايا الإقطاع المحلي والرأسمالية أيضا.

يختلف الأمر نوعا ما في التجربة الفيتنامية عن التجربة الصينية، فرغم إقامة الصينيين للحكومات الثورية في المقاطعات التي كانت تُحرر، إلا أن فيتنام التي انقسمت إلى جنوبية عاصمتها سايجون، وشمالية عاصمتها هانوي وفق مبدأ اعتمد على نظرية قاعدة الارتكاز



واليمينية، لكنها وضمن موازين القوى فيها انحازت إلى جانب من التطبيق الاشتراكي حيث ساد القطاع العام المفاصل الأساسية للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى تأمين حقوق اقتصادية واجتماعية للطبقات الشعبية.

غير أن واقع البيروقراطية وغياب الديمقراطية والتعددية قد أفضى إلى أزمات كبيرة عصفت بالاقتصاد الجزائري وانتشر الفساد بشكل كبير، وزاد انتشار الفقر خاصة في ظل العشرية السوداء، لتخضع الجزائر لإرادة صندوق النقد الدولي ووصفاته القائمة على الخصخصة، والتي زادت من عمق الفساد وأدخلت الجزائر في مديونية جديدة.

نمط آخر هو نمط ثورات أمريكا اللاتينية وهو نمط ظهر أيضا في أوساط الفلاحين وحركات المحرومين من الأرض، فعندما بدأت ثورة «فارك» أعلنت في برنامجها السياسي، عن الإصلاح الزراعي الجذري عبر إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار وإلغاء حيازة الأراضي الكبيرة. وأصبح تطبيق الإصلاح الزراعي شرطا من شروط المصالحة بين فارك والحكومة الكولومبية في مفاوضات 2017، وقد قامت فارك خلال سيطرتها على مناطق واسعة من كولومبيا بتوزيع الأراضي على الفلاحين، هنا جرى بشكل واضح عملية مساومة بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية الاجتماعية، بحيث تخلت القوات المسلحة

أما في الجزائر فقد كانت الأمور مختلفة نوعا ما، فهناك الاستيطان الأوروبي الذي بنى قطاعا حديثا بالاعتماد على تسهيلات السلطة الاستعمارية، فيما كان القطاع الوطني تقليدي زراعي أو حرفي في المدن، بينما كان الاستعمار الفرنسي ييسر سيطرته على قطاع النفط والتعدين، وحين انطلقت الثورة الجزائرية عام 1954 وضعت ميثاقها الأول الذي حدد أهداف الثورة بالاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الشعبية الاجتماعية ضمن المبادئ الإسلامية. وقد حدد دستور الجزائر لعام 1963 بعض الأهداف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للثورة بعد الاستقلال تمثلت في الشروع في إنجاز الإصلاح الزراعي، وإنشاء اقتصاد وطني ينهض العمال بتسييره، وانتهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير كي يرتفع مستوى معيشة العمال، والتعجيل بترقية المرأة قصد اشتراكها في تدبير الشؤون العامة، وتطوير البلاد، ومحو الأمية، وتنمية الثقافة القومية، وتحسين السكن، والحالة الصحية العامة. هنا يمثل نموذج الجزائر صورة أخرى عن التوجه الاجتماعي والسياسي، فقد ربط الدستور بين تحقيق أهداف وطنية استقلالية وضمن جانب مهم من العدالة الاجتماعية، إلا أنه حدد أن المسير لأجل تحقيق هذه الأهداف هو «حزب الطليعة الواحد» ممثلا بجهة التحرير الوطني الجزائري، والتي كانت تمثل تنوعا فكريا وسياسيا من مختلف التيارات اليسارية

أقرب إلى الصينية أو الفيتنامية من خلال مفهوم حزب الطليعة الواحد، بينما كان الأمر مختلفاً في أمريكا اللاتينية، فقد كانت تحاول بناء ديمقراطيات شعبية جمعت بين التعددية السياسية والإصلاحات الاجتماعية، وهي تجارب لا زالت في الميزان رغم مرور زمن عليها.

### فلسطين هل هي قاعدة أم استثناء:

بفعل المشروع الإجلائي والاستيطاني للصهيونية، شكلت فلسطين حالة فريدة، فلم يكن هدف المشروع الصهيوني استغلال موارد تعتبر فلسطين فقيرة بها، ولا استغلال الأيدي العاملة، بل كان الهدف هو الاستيلاء على الأرض وطرد الشعب منها وإحلال المستوطنين محلهم، هذا لم يحدث في الصين أو فيتنام أو كوبا ونيكاراغوا، ولا حتى في الجزائر التي تم استيطانها في فترة، لكن لم يتم طرد شعبها منها، من هنا تكمن فريدة فلسطين في أنها مشروع نفي للقائم وإحلال كيان مستحدث عليها اجتماعياً واقتصادياً وإقامة سلطة سياسية غريبة عنها، هذا المشروع لا زال يتمدد ويتعمق في الأرض الفلسطينية من خلال السيطرة على مزيد من الأراضي، وتخفيف منسوب الوجود الفلسطيني من خلال عمليات تطهير عرقي متعاقبة كان أكبرها اللجوء والتشريد الذي حصل إثر نكبة عام 1948، ثم النزوح الذي حصل إثر احتلال ما تبقى من فلسطين عام 1967، عدا عن أشكال التهجير غير

الثورية الكولومبية عن إسقاط النظام والدخول في عملية ديمقراطية، فيما تنازلت الحكومة بقبولها الإصلاح الزراعي وإصلاحات اجتماعية اقتصادية أخرى. وفي نيكاراغوا شكلت الجبهة الساندينية «مجلس إعادة بناء وطنية تمثلت فيه الكتلة الساندينية والبرجوازية. وتم إعلان أن مبادئ الثورة هي الاقتصاد المختلط، والتعددية السياسية وعدم الانحياز، بما هي استراتيجيات ضرورية في المدى القصير.» وكان برنامج الجبهة الساندينية يتضمن بناء حكومة ثورية تتيح مشاركة تامة للسكان برمتهم، على صعيد وطني ومحلي، واحترام حقوق الإنسان، وحرية تنظيم الحركة النقابية في المدن وفي القرى، وحرية تنظيم مجموعات الفلاحين، والشباب، والطلاب، والنساء.. الخ. وجرى نزع ملكية كبار ملاكي الأراضي، وتوزيع الأرض، وتشكلت نقابات وجمعيات فلاحين، كما جرى تأمين مصانع وبنيات وأملاك أخرى لأوليغارشية سوموزا».

خلال استعراض النماذج الثورية السابقة نجد أن هناك نمطا خاصا لكل تجربة، وبمقارنتها مع الحالة الفلسطينية نجد أن ما سبق كان متقدما كثيرا على التجربة الفلسطينية من الناحية الاقتصادية الاجتماعية، أما من ناحية الحقوق المدنية والسياسية فإن تجارب كالصين وفيتنام اعتمدت نظام الجبهة الوطنية الموحدة والمتوافقة أكثر من الديمقراطية السياسية الغربية، فيما اقتفت الجزائر تجربة

أبعاد التحرر من الاستعمار والصهيونية، دون إيلاء أهمية كبيرة للبعد الاقتصادي الاجتماعي لحركة التحرر الوطني، فهي لم تقم سلطة ثورية على أرضها كما أنها تعاملت مع احتياجات المخيمات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاعتماد على وكالة الغوث أو سياسات الدول المضيفة وخاصة في الأردن وسوريا، مما أضعف التوجهات الميدانية لفحص مدى تقدمية الأطر السياسية الفلسطينية في ميدان الفعل الاجتماعي الاقتصادي وامتحان مواقفها النظرية في هذا المجال.

حتى منظمة التحرير الفلسطينية في وثائقها لم تتطرق إلى أبعاد اقتصادية اجتماعية، كما أغفل الميثاق الوطني الفلسطيني هذه الأبعاد، عدا عن أن برامج منظمة التحرير وقرارات المجالس الوطنية المتعاقبة لم تقدم رؤية اقتصادية اجتماعية للدولة الفلسطينية المنشودة، وظل هذا مؤجلاً إلى ما بعد التحرير.

على صعيد التيار المركزي في الحركة الوطنية آنذاك وهو حركة فتح فقد تطرقت في بيان تأسيسها وفي برنامجها السياسي الأول إلى موضوعة الأرض، واستعارت الموقف الفيتنامي: «الأرض لمن يفلحها»، وأضافت عليه: «وللسواعد التي تحررها»، فيما لم تتطرق إلى برامج اجتماعية اقتصادية أخرى.

بالنسبة للتيار اليساري في الساحة

المباشرة عبر تضيق الخناق الاقتصادي، ودفق الشباب إلى الهجرة، أو نقل السكان بالقوة كما حصل في قطاع غزة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات حيث هجرت قوات الاحتلال آلاف العائلات من مخيمات القطاع إلى الضفة أو إلى شرقي نهر الأردن.

وإذا كان المشروع الصهيوني في فلسطين قد حمل معه مشروعاً فرعياً بإقامة نظام سياسي ديمقراطي وعصري في شكله، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية ومنذ نشأتها لم تواجه هذا المشروع السياسي بمشروع بديل قادر على هزيمته، ففي حين دأبت الصهيونية على عملية تحويل الكيانية الدينية اليهودية إلى قومية تأثراً بيزوغ القوميات في أوروبا، ظلت الكيانية الفلسطينية تسير بطرق تقليدية قائمة على بطيركية سياسية اعتمدت قيادة العائلات للحركة الوطنية حتى عام 1948، ثم تم تغييب الحالة الفلسطينية لعقدين من الزمن حتى برزت الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة والتي انغمست تماماً في مسألة التحرر الوطني مهمشة كل أشكال النضال الاجتماعي أو إنها جرت على هامش الحركة.

هذه الحركة لم تنطلق من الأرض الفلسطينية بل انطلقت من الشتات وكان عمادها الأساس أبناء المخيمات من اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان، كما تمركزت قيادتها خارج فلسطين ومعظم رموزها القيادية من الشتات وبالتالي شكل هذا عاملاً حاسماً في التركيز على

## الانتفاضة الشعبية وأوسلو..

### مفارقة كبرى

حين اندلعت الانتفاضة الشعبية لم تقدم برنامجاً سياسياً فحسب، بل قدمت برامج اجتماعية هامة ساهمت في تكافل المجتمع من جهة وخلق حالة من الفصل النسبي عن السوق الاحتلالي، سواء بتطور التوجه الانتاجي البسيط أو بمقاطعة البضائع التي لها بديل محلي، أو بأشكال التكافل الاجتماعي المختلفة لدرجة بات لكل فلسطيني دور في هذه الانتفاضة من المواجهة المباشرة مع جنود الاحتلال إلى زراعة شتلة في حديقة المنزل إلى إنشاء التعاونيات وتشكيل لجان الحراسة الليلية، لقد كانت الأراضي الفلسطينية على عتبة عصيان مدني حقيقي بأشركته بيت ساحور في تجربتها العصيانية الغنية.

بتشكل السلطة الفلسطينية وفق اتفاق أوسلو وملحقاته، بات أمامها مهام غير تلك التي كانت تؤديها المنظمة من خارج فلسطين، فقد باتت أمام مهام مركبة حيث نشرت وهما بأن قيام السلطة ما هو إلا مقدمة لقيام الدولة، وأن جل تركيز السلطة ينصب على ذلك، وبالتالي بنت السلطة هيكلها الإداري كبنى دولانية، لتمارس مهمة احتكار العنف من خلال وحدانية الأجهزة الأمنية، ووحداية التصرف بالموارد المتاحة من خلال الوزارات المشكلة، إضافة لبناء هيكل سياسي مكون من سلطة تشريعية

الفلسطينية، فقد أنغمس في صياغة شعارات أيديولوجية حول المواقف الاجتماعية والطبقية دون أن يقدم خريطة واضحة لرؤيته الاجتماعية الاقتصادية وطرق تنفيذها، فيما علت لديه نبرة الخطاب الطبقي الذي لم يستند سوى إلى لمح الظواهر الاجتماعية دون تحليلها وتحديد الحلقات المركزية التي يجب العمل عليها. فإذا أخطأ الشيوعيون التقليديون في ثلاثينيات القرن الماضي في شعار وحدة البروليتاريا اليهودية والعربية ضد الصهيونية والاستعمار وضد الرجعية المحلية الفلسطينية، فإن النسخة الجديدة من اليسار الفلسطيني لم تقدم سوى شعارات مثل تحرير المرأة عبر انخراطها في الكفاح الوطني، والاعتماد على الطبقات الشعبية في التجنيد والتنظيم.. الخ.

لعل الانشداد الرئيس لموضوعة التحرر الوطني هو الذي غيب عن تفكيرها الانتباه إلى القضايا الاقتصادية الاجتماعية والسعي لبناء برامج تستجيب لحاجات الشعب الفلسطيني، حيث لم تعتبر الأرض المحتلة سوى ساحة أسناد للمركز الكفاحي الفلسطيني في الخارج حتى الخروج من بيروت عام 1982 والذي أعاد للأرض المحتلة اعتبارها في البرامج الفلسطينية، ولكن من زاوية واحدة هي زاوية خلق ساحة صراع جديدة تدار عن بعد من دمشق أو تونس.

على كافة مساحة القطاع ولم تستطع أن تحقق انفصالا تاما عن تحكم الاحتلال بالمنافذ، وبتنا أمام نظامين سياسيين فلسطينيين أحدهما قام بقوة السلاح والآخر استغل فرصة الانقسام ليفرض نظامه الشمولي.

في إطار هذا المسار حاول اليسار الفلسطيني أن يحد من مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية كقوة متميزة عن التيارين الديني السياسي والوطني شبه العلماني، وفيما انحاز فكر هذين التيارين لصالح خطاب اقتصادي عام حول التعاضد بين كافة الطبقات من أجل التحرر الوطني ونفيا أية صفة طبقية عن تفكيرهما تجاه المجتمع إلا أن واقع الممارسة العملية أثبت انحياز هذين التيارين لصالح الطبقات الغنية، وذلك من خلال تمكن هذين التيارين من إدارة واقع سلطة محدودة سواء في الضفة أو القطاع. حتى إن هذا الانحياز العملي لم يجد تبريره الأيدولوجي لا في التيار المركزي ولا في التيار الإسلامي، حيث شكلت الممارسات الاجتماعية الاقتصادية لهما نوعا من الاستجابة للشروط الإقليمية والدولية التي خضعتا لهما، وبالتالي فليس هناك برنامجا حقيقيا لهذين الفصيلين في هذا المجال بقدر ما هنالك مواقف متباينة أو متفرقة لا يجمعها ناظم فكري محدد، سوى التخزع بأنه لا يمكن معالجة هذه القضايا قبل التحرر الوطني وإنجازه.

(المجلس التشريعي المنتخب)، وسلطة تنفيذية (الحكومة)، وسلطة قضائية، واعتمدت السلطة في بنائها هذا نموذجا يستند إلى هيمنة واضحة لشخص الرئيس من جهة وللفصيل الذي يدعم السلطة، مع وجود بعض التحالفات التي ظلت هامشية أمام مركزية قرار فتح وقوتها وانتشارها الجماهيري.

بالمقابل عانت السلطة من معارضة قوية من خارج النظام السياسي قرابة عقد من الزمان أدارته من خلال القمع البوليسي أحيانا أو من خلال الوصول إلى تفاهات محددة حيث غلبت لعبة الصراع على لعبة التوافق، إلى أن كانت انتخابات عام 2006 والتي شكلت توافقا فلسطينيا عاما تقريبا على الاحتكام للعبة سياسية داخل إطار السلطة أساسها القانون الأساسي للسلطة، وقانون الانتخابات الذي تحول من مناطقي إلى مناصفة بين التمثيل النسبي والمناطقية، أوجد هذا النظام الانتخابي ازدواجية سلطة تركزت أساسا في قطاع غزة، وتمظهرت هذه الازدواجية بصراع دموي انتهى بحسمه يوم 14 حزيران 2007، وأدى هذا الحسم إلى سيطرة حماس على قطاع غزة فيما سيطرت فتح على مناطق الضفة الغربية، هنا استفادت حماس من الانسحاب من طرف واحد من القطاع، فيما لم يطبق هذا في الضفة، وبذلك ظلت سيطرة فتح والسلطة في الضفة محدودة بمحددات الاتفاقات، فيما كانت حماس قد سيطرت داخليا

## هل كان اليسار مختلفا؟

بداية، لم يمسك اليسار بأية سلطة أو قيادة لحركة التحرر الوطني، حتى ينفذ رؤاه سياسية كانت أم اقتصادية اجتماعية عبر برامج واضحة ومحددة لها شعاراتها الاستراتيجية والتكتيكية العملية، كما أنه انغمس في موضوعة التحرر الوطني بخط يحاول تصحيح وإصلاح المسار السائد من خلال الشراكة والتحالف لا من خلال طرح برنامج مواز، بمعنى أنه لم يطرح نفسه بديلا متميزا مستقلا عن البنية العامة بل طالما أكد حرصه على التمسك بالبنية العامة للمنظمة رغم حالات نقد هنا وهناك إلا إنها كانت تتعلق بالقضية الوطنية التحررية أكثر منها بالقضية الاجتماعية الاقتصادية.

ورغم ذلك حافظ اليسار من خلال الشعارات العامة وبعض الممارسات على هوية مختلفة عن التيار السائد شكلت أحيانا تيارا فكريا ولغة خطاب منتشرة في أوساط الناس، لكنه لم يتجاوز هذا الخطاب التبشيري إلى خلق نماذج عملية تؤكد تمايزه القاطع عن السائد. ربما يعود ذلك إلى ضعف الإمكانيات من جهة أولى والانغماس في المسألة الوطنية التحررية من جهة ثانية، أما الجهة الثالثة وهي الأهم فهي ذلك الفقر النظري والفكري الخاص والنابع من غياب التحليل الملموس للواقع الملموس، فحتى الآن لم نستطع العثور على معالجة نظرية شاملة توصف الحالة

الفلسطينية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، كما إننا لا نجد معالجات جادة في أوساط اليسار لعملية الربط بين واقع المجتمع الفلسطيني اقتصاديا واجتماعيا ومهمات العملية التحررية.

لقد برع كتاب فلسطينيون من خارج الأحزاب السياسية وينتمون لليسار نظريا في تقديم بعض التوصيفات، ويمكن القول إن بعض القوى اليسارية استفادت مما قدموه في هذا الجانب.

ولعلنا نحتاج في هذه الورقة إلى الإطالة على برامج الأحزاب موضوع الورقة وكيف ربطت الاقتصادي الاجتماعي بالسياسي التحرري خاصة في مرحلة ما بعد أوصلو.

### • الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في تعريفها لنفسها ترى الجبهة أنها «حزب سياسي كفاحي، يعمل لتوعية وتنظيم وقيادة الجماهير الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس كهدف مرحلي على طريق إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، والتي يعيش جميع مواطنيها بمساواة كاملة بدون تمييز في الحقوق والواجبات، وهو يناضل من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خالي من الاستغلال، قائم على المبادئ الديمقراطية والإنسانية على طريق تحقيق مجتمع عربي اشتراكي

موحد».

وورد في مادة أخرى من نظامها الداخلي أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تسعى لتحقيق أهداف وحقوق الشعب الفلسطيني وكادحيه وفي مقدمتهم العمال والفلاحين الفقراء، وهي تضم في صفوفها العناصر المناضلة والديمقراطية في كافة الطبقات والفئات الاجتماعية التي تعمل من أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي، وتناضل من أجل وحدة كل القوى والفعاليات والشخصيات الديمقراطية في إطار سياسي - ديمقراطي موحد. وهي تسعى لتمكين الطبقة العاملة وعموم الكادحين وممثليهم للقيام بدورهم القيادي في هذا الإطار.

أما المادتين السادسة والسابعة فتتناول على أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تسعى من أجل تعزيز التقدم الاجتماعي، وتنمية الاقتصاد الوطني، وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية وحرية الانتماء الفكري والديني والسياسي للأفراد والجماعات وتدعو إلى فصل السلطات واستقلال القضاء واعتبار ممثلي الشعب المنتخبين هم مصدر التشريع الوحيد. وتناضل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أجل توسيع وتعزيز المكتسبات والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنساء على طريق تحقيق المساواة والتحرر الاجتماعي الناجز لهن.

في هذه المواد التعريفية نرى أن الجبهة تعبر عن رؤية تقدمية على المستوى النظري، لكننا نجد أيضاً أن هناك نزعات ليبرالية تختلط بالنزعة التقدمية فقد خلط التعريف بين المهام الاقتصادية الاجتماعية وبين المهام السياسية المتعلقة بالحرية والتعددية واستقلال القضاء، ولم يربط التعريف بين المهمتين بوضوح بل جاء الأمر كصيغة تجاور أكثر منها صيغة ترابط. هل ارتبط الموقف النظري التقدمي بالممارسة العملية للجبهة وما هي درجة هذا الارتباط؟ هذا السؤال يحيلنا إلى مراجعة تاريخية للجبهة منذ مباشرتها عملها الجماهيري في الأرض المحتلة نهاية سبعينات القرن الماضي وطوال ثمانيناته حتى قامت السلطة، فقد جهدت الشعبية في تشكيل لجان العمل التطوعي وممارسة أنشطة تطوعية فعالة في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع وفي القدس وشاركت أطرها التطوعية في مخيمات تطوعية في الجليل والمثلث، كما حاولت إنشاء تعاونيات إنتاجية في بعض القرى، وكانت ممثلة في الاتحاد العام لنقابات العمال ورفضت الانشقاقات التي اعترته في الثمانينات، لكن هذا الدور ظل تابعه خدماتياً (لجان العمل التطوعي) أو رمزياً (التعاونيات)، حتى انخرطت في معمعان الانتفاضة وأسهمت بشكل أساسي في صياغة برامج الانتفاضة الاقتصادية الاجتماعية، لكن بالنظر إلى كل التحليلات التي قدمتها حول مآلات الطبقة



لبرنامج السلطة تعمل من أجله لا في الصراع على السلطة المحكومة بسقف أو سفلو، بل في الصراع من أجل كسب الجماهير وخرطهم من خلال النضال الاقتصادي الاجتماعي في المعركة الوطنية التحررية.

#### • الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

لا تختلف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في هذا المجال عن الجبهة الشعبية، مع أسبقية الجبهة الديمقراطية على الشعبية في مجال العمل الجماهيري في الأرض المحتلة سواء في الجانب النسوي أو النقابي في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، وقد أولت الجبهة الديمقراطية اهتماما عاليا بهذا الجانب في تلك الفترة، لكن حدود انتشارها كان أقل من انتشار الجبهة الشعبية في الأراضي المحتلة، ورغم ذلك أسهمت الديمقراطية في إرساء العمل النسوي الفلسطيني بشكل كبير كما أسهمت في العمل النقابي في أوساط العمال لدرجة أنها شكلت اتحادا عماليا مستقلا بعد انشقاق كتلة الوحدة العمالية عن الاتحاد المركزي، غير أن الانشقاق الذي عانته الجبهة الديمقراطية بخروج (الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني-فدا) من تنظيم الديمقراطية قد أخرج معه أغلب الكفاءات النقابية والنسوية، هذه الكفاءات هي التي شكلت قيادة فدا في الداخل، وبالتالي ضعف تأثير الجبهة الديمقراطية في العمل الجماهيري، كما ضعف دورها في العمل الأهلي بعد قيام

البرجوازية الفلسطينية التي قادت إلى أو سفلو، فإنها لم تضع برنامجا عمليا في الجانب الاقتصادي الاجتماعي يواجه حتى لو من خارج السلطة برامج السلطة، فقد أسهبت الجبهة في تشخيص السلطة وانحيازاتها الطبقيّة/السياسية، لكنها لم تمارس أنشطة ونضالات فعالة وذات تأثير في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وظلت مناهضتها لترجمات أو سفلو مناهضة سياسية، تركزت في جوانب الحقوق المدنية والسياسية وغيبت الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، لتهدر بذلك فرصتها التاريخية بالحفاظ على وزنها السياسي في المجتمع الفلسطيني لو قامت بطرح بديلها الاقتصادي الاجتماعي، فقد أركنت الجبهة وعبر تحول منظماتها الجماهيرية إلى مؤسسات أهلية على هذه المؤسسات التي غابت بشكل كبير عن رقابتها أو إشرافها، ان تقوم بهذا الدور، لكن الحصيلة كانت هي ان هذه المؤسسات وبدل أن تكون قوة ضغط على السلطة، أصبحت مكملا للنقص في برامج السلطة، الأمر الذي حولها إلى مجرد مقدم خدمات لا محشد لقوى اجتماعية مناهضة لسياسات السلطة الاقتصادية الاجتماعية.

صحيح أن الجبهة الشعبية لم تشارك في السلطة التنفيذية، وأن دورها في السلطة التشريعية الأخيرة كان محدودا بحكم تعطل المجلس التشريعي وضعف التمثيل العددي لها، لكنها في النهاية لم تطرح برنامجا موازيا



الاقتصادية على خطين: فمن جهة يعاني المواطن الفلسطيني تداعيات قيود بروتوكول باريس والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي؛ ومن جهة ثانية، فهو يعاني من اعتماد السلطة الفلسطينية أجنحة سياسية اقتصادية نيوليبرالية مغرقة في يمينيتها، ما يؤدي إلى زيادة حالة الإفقار في صفوف الفلسطينيين، ويغرقهم في أزمت اقتصادية طاحنة». وفي هذا السياق، أكد المؤتمر أن هذا يملئ على القوى الوطنية الجذرية، والديمقراطية والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية، والمرأة والشباب ومؤسسات المجتمع المدني القيام بالدور المطلوب في الدفاع عن حقوق الطبقات الشعبية الفقيرة الكادحة وشرائح واسعة في الطبقة الوسطى، وتطوير وسائل النضال من أجل تحويل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية إلى أعمدة النضال الوطني الفلسطيني، من أجل الحرية والعدالة والمساواة، وإلى قضية تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسة الوطنية وبرنامجها السياسي دفاعاً عن الطبقات الشعبية. كما أكد أن ما تعانيه مناطق السلطة الفلسطينية وبالذات في الريف والمخيمات وقطاع غزة الواقع تحت الحصار، يفرض العمل على النضال من أجل إعادة توزيع الموارد المالية المتاحة للشعب الفلسطيني، وتوجيه إنفاقها بما يخفف من الآثار السلبية الواسعة لواقع التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والسياسات الاقتصادية

السلطة، وبالنظر إلى نظامها الداخلي ووثائقها، فيما يخص الجانب الاقتصادي الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا نجد اختلافاً نظرياً كبيراً بينها وبين الجبهة الشعبية، فيما نجد أنها اختلفت في الممارسة العملية عبر مشاركتها في حكومتين؛ الأولى هي حكومة الوحدة الوطنية عام 2006 وحكومة سلام فياض الثانية، بمعنى أنها قبلت السياسات الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن أوصلو، وهي أكثر مرونة من الشعبية في التعاطي مع مسألة المشاركة في الحكومات التي تشكلها السلطة، كما ترأس ممثلها في المجلس التشريعي (قيس عبد الكريم) لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي المعطل، وبالتالي لم تسنح الفرصة لتقييم الدور الذي قام به في هذا المجال.

جاء المؤتمر السابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام 2018 ببرنامج فيه نوع من الاختلاف عن البرامج السابقة للجبهة، حيث تطرق إلى نقد الفساد المستشري في السلطة ونقد فساد السياسات الاجتماعية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، حيث جاء في البيان الختامي للمؤتمر: «إن المواطن الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية يعاني من سياسة اقتصادية، من شأنها أن تلحق الضرر الشديد بمصالح أوسع الشرائح من أبناء الشعب الفلسطيني على اختلاف مراتبها الاجتماعية. وتتحرك هذه السياسة

### • حزب الشعب الفلسطيني

تعود جذور الحزب إلى بدايات الحركة الشيوعية في فلسطين في عشرينيات القرن الماضي، وقد غلب على مفهوم هذه الحركة الشيوعية مفاهيم أعطت الأولوية للطبقي على الوطني التحرري، بعكس الجبهتين التي تعود أصولهما لحركة القوميين العرب التي أعطت أولوية للتحرر القومي الوطني، وأهملت البعد الطبقي حتى جاء تحول فرعها الأردني الفلسطيني نحو اليسار، مرتكزا على مفاهيم يسارية مستقاة من تجارب حركات يسارية تحررية وطنية كفيتنام وكوبا والصين وغيرها، واستمرت هذه النزعة الطبقية لدى الحركة الشيوعية في فلسطين حتى قيام عصبة التحرر الوطني عام 1943، حيث انتقل الشعار من وحدة البروليتاريا العربية اليهودية في مواجهة الاستعمار الإنجليزي وكلا من الإقطاع العربي والرأسمالية الصهيونية إلى الدعوة لدولة ديمقراطية واحدة، وهو ما نتج عن انشقاق في الحركة الشيوعية على أساس قومي منذ عام 1940. وبعد النكبة لم يتسن للشيوعيين الفلسطينيين إعادة تشكيل حزبهم الخاص إلا في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية فقد نشط الشيوعيون ضمن الحزب الشيوعي الأردني، وهنا ركز الحزب على مقاومة الأتحلاف الاستعمارية وعلى العمل في النقابات المهنية والنقابات العمالية، وتسليح بخبرة نقابية جيدة رغم الملاحقات الأمنية

النيوليبرالية، ووضع خطة وطنية تقود إلى الانفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وبروتوكول باريس.

وطرح المؤتمر ضرورة تطوير بنى الحركة الجماهيرية وتوسيع أفقها بما يجعلها تكسب وزناً إضافياً في ميدان المعركة السياسية ضد الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، دفاعاً عن مصالح الفئات الشعبية وباقي شرائح المجتمع.

وطرح المؤتمر ضرورة تنظيم صفوف الحركة الجماهيرية وتأييرها وإخراجها من حالتها العفوية إلى حالتها المنظمة، لمواجهة القضايا والملفات الوطنية، وإخراج الاتحادات الشعبية وباقي المؤسسات من حالة الجمود وتحريرها من هيمنة البيروقراطية على أوضاعها وأن تتقدم القوى الوطنية والديمقراطية الصفوف في المعارك الوطنية والاجتماعية، وأن تقدم القدر الكافي من اليقين والثقة بجدارة هذه القوى على قيادة العمل الوطني في الميدان.

لا زال كل ما سبق في إطار التفكير والعمل النظري، حيث إنه وحتى الآن لا نجد أية ممارسة عملية لذلك أسوة بالشعبية، وأن كلا منهما لا زالا متمسكين بالبقاء في أطر بيروقراطية تحتويها السلطة مثل الاتحاد العام لنقابات العمال الذي لم تجر له أية انتخابات منذ أكثر من ثلاثة عقود بل هو قائم على محاصصة فصائلية فوقية.

الجهتين في فقدان الثقل الجماهيري سواء في الطلبة أو بين العمال وهذا ناشئ عن القبول بسياسة المحاصصة في الاتحادات الشعبية.

يحدد الحزب إلى جانب أهدافه الوطنية أهدافاً اجتماعية اقتصادية، فهو يعتبر نفسه مناضلاً من أجل «مصالح الشعب وفي مقدمتها مصالح الفقراء والفئات المهمشة، وانطلاقاً من أن الحزب يقف إلى جانب المطالب العادلة لهذه الفئات، فإنه يناضل من أجل تحسين ظروف حياتهم وتحقيق أقصى درجات العدالة الاجتماعية والمساواة والعيش الكريم، ورفض سياسة التمييز والفساد والمحسوبية والفئوية والرشاوى، كما يناضل من أجل الحفاظ على المنجزات الديمقراطية لشعبنا، وفي مقدمتها حرية التعبير والانتماء السياسي، وحرية الصحافة والنشر وممارسة كافة النشاطات السياسية والمطلبية التي تعبر عن مواقف ومصالح الأفراد والجماعات في إطار القانون» «ويرى الحزب أن جوهر عملية التغيير التنظيمي فيه تتطلب وضع أولويات مباشرة أمام الحزب في إعادة بناء منظماته الجماهيرية، وعدم قصر نشاطه الجماهيري على العمل الأهلي». الذي رأى أنه قد «غلب عليه طابع الخدمات الإغائية وأضعف التركيز على البعد الحقوقي والمطلبي للجماهير الشعبية الكادحة، كما أنه أغفل أهمية العمل التنظيمي الجماهيري، واستبدل تنظيم الجماهير ومشاركتها بتحويلها

والاعتقالات، إلا أن هزيمة حزيران عام 1967 واحتلال الضفة وقطاع غزة أوجدت مهاماً جديدة للحزب تمثلت في مقاومة الاحتلال من خلال النضال الجماهيري والنقابي، وقد أسهم الشيوعيون هنا في الحفاظ على حركة نقابية جماهيرية، وتوسعوا في هذا المجال من تأسيس لجان العمل التطوعي والانخراط في النقابات والنقابات المهنية، وتأسيس الجبهة الوطنية، ليعاد تشكيل الحزب عام 1982، بتوحد الشيوعيون في القطاع مع الضفة والخارج باسم الحزب الشيوعي الفلسطيني.

دمج الحزب في هذه المرحلة بين المقاومة الجماهيرية لسياسات الاحتلال والعمل النقابي بين الجماهير، وطرح الحزب قضايا عديدة تتعلق بالنضال النقابي الجماهيري، دفعت الجبهتين لاستلهاام تجربته في هذا المجال مع حفاظهما على صبغتهما المميزة في ذلك.

قبيل قيام السلطة وإثر تفكك الكتلة الاشتراكية غيّر الحزب اسمه ليصبح «حزب الشعب الفلسطيني»، لكن برامجه الأساسية تجاه الواقع الفلسطيني لم تتغير، وبعد قيام السلطة شارك الحزب في الانتخابات التشريعية الأولى ولم يحظ بمقاعد في هذه الانتخابات فيما شارك الحزب في الحكومة، لكن الحزب حول أغلب منظماته الجماهيرية إلى منظمات مجتمع مدني، برز نشاطها سواء في المجال الزراعي أو الصحي أو المجال النسوي أو في مجال القضايا العمالية، فيما لم يختلف عن

## خاتمة

لا زال اليسار الفلسطيني غائبا عن تقديم مقاربة منهجية في النظرية والممارسة للقضايا الاقتصادية الاجتماعية للشعب الفلسطيني سواء في الوطن أو الشتات، كما إنه لا زال مفقدا لأية آلية عملية واضحة وفعالة للربط بين الوطني التحرري والديمقراطي الاجتماعي رغم ترديده للشعار الأثير حول «الثورة الوطنية الديمقراطية» التي لم نلمس من خلال مراجعاتنا سوى ترجمات تجاوزية للوطنية التحررية والديمقراطية الاجتماعية، فهو لا زال غير مدرك بشكل سليم للجمع الخلاق بينهما، وهذا ناتج عن عدم تعمق قيادته في استلهام الفكر التقدمي بشكل خلاق يقدم النموذج الفلسطيني الخاص الذي يثري التجربة الإنسانية في هذا المجال.

وبالتالي فإن أمام اليسار قبل أن يبحث بالوحدة الشكلية بين مكوناته، أن يراجع منطلقاته الفكرية ويعيد نقدها من خلال الربط بين العالمي والإقليمي والوطني المحلي، وأن يقدم خريطة طبقية دقيقة للقوى الاجتماعية الفلسطينية وعلاقتها باللاحق الكولونيالي سواء على المستوى العالمي أو على مستوى رؤية الصراع مع الصهيونية كمعبر ومجسد للفكرة الكولونيالية، أو على مستوى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في فلسطين وأنماط الانتاج السائدة فيها، وأشكال الاستهداف

إلى جمهور منتفع من الخدمات»، وبذلك يدعو إلى إعادة بناء الحركة الجماهيرية، وتنظيمها بوصفها الحلقة المركزية للعمل الوطني الجماهيري والشعبي، وضمان إسنادها من خلال منظمات العمل الأهلي وليس العكس. وحدد لذلك أولويات أهمها بناء حركة نقابية مستقلة مرتبطة بالحزب وتطوير الأطر الخاصة بالعمل في أوساط المهنيين. وإعادة بناء الحركة الطلابية وتعزيز وتطوير الحركة التعاونية وتنظيم المزارعين والفلاحين. وتطوير أطر ومنظمات المرأة».

ما يقدمه الحزب من برامج حالية تشير إلى حالة من المواءمة بين حرصه على المشاركة في الحكومة وبين الحفاظ على السمات الأساسية التي تميزه كحزب يساري خاصة في المجال الاجتماعي الاقتصادي، لكنه أسوة بالجهتين لم يقدم حتى الآن نتاجا فكريا يحاول تحليل الواقع الفلسطيني والتطورات التي اعترته خلال الحقبة الفاتنة المتمثلة بقيام السلطة الفلسطينية، هذا رغم أنه يحاول التفصيل كثيرا في البرنامج الاجتماعي الاقتصادي الذي يتبناه أكثر من الجهتين، إلا إنه لا زال يغيب مقتضيات تحليله السريع لطبيعة السلطة.

انظر: لينين، حول حركة شعوب الشرق التحررية (موسكو: دار التقدم، 1974).

ماو تسي تونغ، « الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني»، الحوار المتمدن، 1939. المرجع السابق.

لي ذوان، في التجربة الفيتنامية، (بيروت: دار الطليعة، 1979).

دستور الجزائر لعام 1963:

2016/07-19-13-25-03/1018-1963

«بوجه الأزمة الاجتماعية والسياسية في نيكارجوا، تضامننا مع المطالب الشعبية ضد القمع الأورتيغي»، صحيفة المناضل، 2018:

جبرا الشوملي، التجربة العثمانية في بيت ساحور، (القدس: مركز الزهراء، 1990). كما يمكن مراجعة بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والتي أظهرت اهتماما شديدا بحياة الناس وعلاقاتهم (عبد الجبار عدوان، بيانات الانتفاضة)، ويمكن كذلك العودة إلى ربعي المدهون، وإلى كتاب (الانتفاضة مبادرة شعبية) لمجموعة من الكتاب الفلسطينيين. حيث تعرض لأدوار القوى الاجتماعية في الانتفاضة. عدا ذلك يمكن القول إن منشورات عادل سمارة حول التنمية بالحماية الشعبية كانت الأساس في ترسيخ كثير من مفاهيم الاعتماد على الذات.

انظر: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (رام الله: مواطن، 2000).

هنا يمكن الاستشهاد بشخص أمثال عادل سمارة، حسين أبو النمل، وآخرون.

يمكن العودة للنظام الداخلي للجنة الشعبية لتحرير فلسطين.

الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، البيان الختامي للمؤتمر السابع، 2018.

المرجع السابق.

بولس فرح، تاريخ الحركة العمالية العربية في فلسطين، 1985.

يعقوب زيادين، البدايات.. أربعون عاماً من مسيرة الحركة الوطنية الأردنية، 1981.

تم تعيين المرحوم بشير البرغوثي (الأمين العام للحزب آنذاك) وزيرا للصناعة والتجارة.

- الاستعماري لهذه الأنماط، إضافة لتقديم خريطة طبقية تحدد مواقع الطبقات والفئات الاجتماعية من مشروع التحرر الوطني ودور كل طبقة في هذا المشروع، عدا عن ضرورة إبداع أشكال نضالية جديدة تجمع بين البعد الكفاحي الوطني، والمنظور الاجتماعي التقدمي.
- إن مقياس الثورة هنا ليس بارتفاع نغمة الخطاب، بل بقدرته هذا الخطاب على التحول إلى ممارسة يومية تبني وعياً وقيماً تقدمية جديدة. هذا يتطلب عدا مراجعة التجربة ونقدها جرأة في تحديد المعسكر التقدمي وتوجهاته باستقلال عن هيمنة كل من اليمين العلماني أو الديني.

- بخروج مصطفى البرغوثي من الحزب وتشكيل المبادرة الوطنية الفلسطينية خرجت معه المؤسسة التي كان يديرها وهي جمعية الإغاثة الطبية، كما استقل كل من مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، وجمعية المرأة العاملة عن الحزب، وهذا شكل خسارة كبيرة للحزب إذ خرجت بذلك أعداد من الكادرات الجماهيرية والنقابية المتمرسية.
- المرجع السابق.

# مراجعات في الفكر الماركسي



مهند عبد الحميد

## مقدمة

ارتبطت الماركسية بالرأسمالية لجهة الكشف عن تناقضاتها في مراحلها المتعاقبة وتقديم البدائل. بمعنى كان هناك علاقة بين التحولات البنوية في النظام الرأسمالي وبين تطور الفكر الماركسي وبروز تياراته الجديدة. وإذا كان التناسب بين الرأسمالية والماركسية في الحقبة الأولى والثانية من تطور الرأسمالية (القومية والإمبريالية) كان منسجماً أو متلائماً فيما بينهما. فإن التلاؤم بينهما في الحقبة النووية أو السيبرنيتيكا (السيطرة على أي نظام يستخدم التكنولوجيا) صار أقل تلاؤماً، حيث أصبح يظهر في التنظير الماركسي لفضاءات الرأسمالية الجديدة فجوات أو هكذا يبدو. إن تراجع النظام الرأسمالي العولمي عن التأميم، وحماية الصناعات الوطنية، وتدخّل الحكومات للمساعدة في زيادة النمو والحد من البطالة، وعن بناء شبكات أمان اجتماعية، وتوفير التأمين صحي ونزع الشرعية عن دولة الرعاية نفسها، وخصخصة كل شيء، والتراجع عن اتفاقيات حماية البيئة وغير ذلك. هذا التراجع الذي فرضته علاقات السوق وأدواته ممثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ألحق خسائر فادحة بقطاعات اجتماعية واسعة في البلدان الرأسمالية نفسها، فضلاً عن خسائر

أثناء الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2007، والتي نجمت عن سياسات الليبرالية الاقتصادية، أتخمت الصحافة الرأسمالية بإحالات إلى كارل ماركس ونظريته عن التطور والأزمة. حدث ذلك بعد خمسة عشر عاماً من انهيار الاتحاد السوفييتي الذي افترض بأن تجربته هي تطبيق للماركسية. لقد استخدمت فلسفة ماركس السياسية التأسيسية كمفتاح لفهم انهيار أو «مأزق» الليبرالية الاقتصادية والمعتقد الليبرالي السياسي الذي كان يُنظر بشأن «نهاية» التاريخ. ما هو واضح للعيان بطلان ادعاءات العولمة النيوليبرالية القائلة بأن الرأسمالية العالمية هي إحدى صيغ النظام العقلاني الذي سيدوم إلى الأبد» [1].. وفي الأزمة العربية والأزمة الفلسطينية المستفحلة الآن هل يجوز البحث عن اليسار الفلسطيني واليسار العربي وطرق أبوابهما باعتبارهما جزءاً افتراضياً من عناصر الحل؟ اليسار محط البحث ليس اليا فطة والشعارات والعجز والقوى المأزومة، بل اليسار الناقد للتجربة والمجدد والمبادر، والمواكب للتطورات والتحولات في بلدانه وعلى صعيد كوني.

تنظيمات اليسار، وكانت مقولتا ماركس وأنجلز المتداولتين: «لم يفعل الفلاسفة شيئاً سوى تفسير العالم بطرائق شتى، لكن الأهم هو تغييره» ومقولة «لا يمكن لأمة تستعبد أمة أخرى أن تكون حرة»، وقعا وتأثيرا تحفيزيا كبيرا أدى للتغيير والتحرر. فإذا كان هدف تغيير الواقع مطروحا على أجنحة القوى اليسارية فإن الفكر يبقى مطروحا للتصويب والتطوير والنقد باعتباره من أهم أدوات التغيير. وعندما تشرع النخب اليسارية بالقراءة النقدية لتاريخ اليسار، فستكون معنية بالتوقف عند قراءات نقدية سابقة وراهنة وفي مختلف مراكز إنتاج الفكر. لا يمكن تجاهل عملية النقد التاريخية ولا ما ترتب عليها من تصويب واستجابات. ومن الطبيعي تحديد مواطن الاتفاق والاختلاف بين القوى اليسارية مع المراجعات النقدية، وما هو إسهامها واستجاباتها للخروج من الأزمة. إن عرض أبرز ما توصل إليه النقاد والمفكرون يستهدف معرفة الفعالية الفكرية للتنظيمات، ومستوى استعدادها للانخراط في عملية الخروج من الأزمة الفكرية التي لا تنفصل عن دورها في الخروج من المأزق الوطني والاجتماعي.

بدأ ماركس «بنقد الرأسمالية وتحليل أشكالها المتطورة المتحولة باستمرار وبالبحث عن سبل تجاوزها، وبقي النقد مهمة راهنة وهي أساس استمرار الماركسية ما بعد ماركس الذي ترك عمله النظري مفتوحاً»

أكبر في البلدان الفقيرة التي فرض عليها تراجعاً أشد، ما أدنى إلى تراجع الأمل في التغيير للأفضل وحل محله الرعب من الخسران [2]. في هذه الشروط يتباين الفكر الماركسي في تشخيصه ورؤيته لتناقضات الرأسمالية ما بين استمرار اعتماد تشخيص المراحل الأولى لتناقضات الرأسمالية، وبين محاولة التلاؤم مع تحولات الرأسمالية الجديدة. وينعكس مستوى الاستجابات على دور اليسار وفعاليته وتأثيره، فيما إذا كان جزءاً من مقاومة التوحش الرأسمالي ومن عملية التغيير، أو جزءاً من الأزمة الطاحنة التي تعيشها الشعوب.

حدد كريم مروة في كتابه (نحو نهضة جديدة للييسار في العالم العربي) «شرطان ضروريان لكي يستعيد اليسار دوره وحضوره في حركة التاريخ. الشرط الأول: أن يبادر اليسار إلى قراءة نقدية موضوعية لتاريخ اليسار القديم منذ ثورة أكتوبر 1917 وحتى نهاية التجربة الاشتراكية. الشرط الثاني: أن يقرأ اليساريون بدقة سمات العالم المعاصر بكل مكوناته لكي يحددوا بموضوعية أفكارهم ويحددوا بدقة المهمات التي يواجهونها، وأن يبذلوا الجهد استناداً إلى العلوم الإنسانية كلها» [3].

### ماركس ترك عمله النظري مفتوحاً

اقتربت الفلسفة الماركسية بالعمل على تغيير الواقع وتحقيق العدالة بحسب أدبيات سائر



من قبل لينين، إلى أن نشر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1990. تقول روزا: «التجربة التاريخية هي وحدها معلمة الطبقة العاملة، وطريق التحرر ليس معبداً فقط بالآلام التي لا تحتمل، بل وأيضاً بأخطاء لا تحصن، ويتوقف تحرر البروليتاريا على تعلمها من أخطائها» [5] وتضيف في مكان آخر: «إن النقد الذاتي الذي لا هوادة فيه ليس مجرد حق فحسب، بل هو أيضاً الواجب الأعظم للطبقة العاملة» [6]. وهنا يمكن تناول أبرز الموضوعات التي تعرضت لها روزا بالنقد الصريح، وجرى تجاهلها:

1. تكتيك دفاع الاشتراكيين اللاديمقراطيين عن الوطن في الحرب العالمية الأولى، تقول روزا كانت الحرب العالمية الأولى أول اختبار عملي لمبادئنا الأممية. وقد وقع الاشتراكيون في تكتيك خاطئ يوضحه بيانهم الذي جاء فيه: «لن نخذل وطننا في ساعة الخطر» وهذا يعني أنهم وقفوا إلى جانب برجوازياتهم التي رفعت شعار «النصر أو الهزيمة». لكن روزا ترى أن أي حسم عسكري للحرب كان يعني أكبر هزيمة للبروليتاريا، ودعت إلى وقوف البروليتاريا ضد معسكري الحرب الإمبرياليين، وإعلان الحرب على الحرب، والتغلب عليها وفرض السلام بأقصى سرعة. ووصفت الحرب بأنها مذبحة جماعية، العمال جنود الاشتراكية يسقطون بمئات الآلاف ويقتلون بعضهم بعضاً. حرب تهدد الحركة العمالية

كما يقول فالح عبد الجبار، ويضيف: النظرية لم تكتمل، والظواهر التي درسها ماركس في تحول مستمر، ومنهج دراسة الظواهر في تعمق مستمر نتيجة الانجازات الكبيرة في علوم المنهج، وانفتاح حقل البحث دون قيود، وبفضل ما أنتجته «تيارات العصر الفكرية الكبرى، كالبنوية، وعلم النفس، والتفكيكية، ومدرسة فرانكفورت، ومدرسة تشومسكي السنديكالية» [4]. فضلا عن غرامشي وميشيل فوكو وجاك دريدا وغيرهم. السؤال، هل واكب اليسار تيارات العصر الفكرية؟ وما قبلها من تيارات نقدية دخلت في سجالات مهمة ومنها بليخانوف وكاوتسكي وبرنشتاين وروزا لوكسمبورغ؟ الذين كان لهم مواقف في المسألة الديمقراطية، والمقومات المادية الضرورية للاشتراكية، والمسألة القومية، لكنهم تعرضوا إلى هجوم شديد، وإلى تجاهل بتهمة التأثير بالفكر البرجوازي.

## «الحرية هي دوما حرية أصحاب الفكر المختلف» روزا لوكسمبورغ

من المفيد التوقف عند النقد الذي قدمته روزا لوكسمبورغ تحت عنوان «الثورة الروسية» والذي كان قد طويت صفحته منذ أن كتبتة في عام 1918، أثناء وجودها في السجن ونشر لأول مرة في صيغته غير النهائية عام 1922 أو جرى تقديم بعضاً منه في سياق نقده

التي تحمل في رحمتها مستقبل البشرية،  
والوحيدة القادرة على إنقاذها [7].

2. استيلاء الفلاحين على الأرض في ثورة أكتوبر 1917: الشعار الذي أطلقه البلاشفة «هيا اذهبوا وخذوا الأرض» تقول روزا: «إن استيلاء الفلاحين المباشر على الأرض وتقسيماها لا يمت بأية صلة إلى الاقتصاد الاشتراكي، وهو إجراء غير اشتراكي، بل يقطع الطريق على الاشتراكية. لقد حدث انتقال فجائي وفوضوي للأراضي من الملكيات الكبيرة إلى الملكية الفلاحية، ما تحقق لم يكن ملكية جماعية، بل ملكية خاصة جديدة جاءت عبر تفتيت الملكيات الكبيرة إلى ملكيات متوسطة وصغيرة، وعبر تحويل مشاريع كبيرة متقدمة إلى مشاريع صغيرة بدائية» وتضيف: «عبر هذا الإجراء وطريقة تنفيذه الفوضوية والمتعسفة لم تجر إزالة فوارق الملكية في الريف بل ازدادت حدتها، ولم يؤد في المحصلة إلى القضاء على الظلم الاجتماعي والاقتصادي في أوساط الفلاحين بل على العكس أدى إلى استفحاله وإلى ازدياد حدة التناقضات الطبقيّة»، وتضيف: «إن الفلاحين الأغنياء والمرابين إصبوا المنتفعين الأساسيين من الثورة الزراعية، وهؤلاء يقفون في وجه كل شكل من أشكال التأميم الاشتراكي للملكية الزراعية». وتخلص روزا إلى القول: «خلق إصلاح لينين الزراعي طبقة شعبية

جديدة وقوية معادية للاشتراكية» [8].

3. شعار حق الأمم في تقرير مصيرها بما في ذلك انفصالها، أدى إلى تفتيت روسيا كدولة، تقول روزا: «يندهش المرء من العناد والاصرار المتصلب الذي يتمسك به لينين ورفاقه بهذا الشعار. فقد استغلت تلك الأمم الواحدة تلو الأخرى هذه الحرية وتحالفت مع الإمبريالية الألمانية كعدو لحدود للثورة الاشتراكية، ومن نماذج ذلك أوكرانيا وفنلندا وبولندا ولتوانيا ودول البلطيق. ليست الأمم بل الطبقات البرجوازية الكبيرة والصغيرة هي التي حولت حق تقرير المصير إلى أداة لسياستها الطبقيّة المناهضة للثورة. هكذا منح البلاشفة عبر حق تقرير المصير البرجوازية في كل البلدان الحدودية أكثر الحجج المنشودة لأهداف الثورة المضادة» [9].

4. «إلغاء الديمقراطية» هو العلاج الذي وجده لينين وتروتسكي لتفادي الأضرار بحسب روزا، فقانون الانتخابات الذي أعدته الحكومة السوفيتية استخلص من نقد لينين وتروتسكي للمؤسسات أنهما يرفضان مبدئياً التمثيل الشعبي عبر الانتخابات العامة ويريدان فقط الاعتماد على مجالس السوفييت. القانون يحدد حق طبقات عريضة ومنتامية من البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا التي لا تتيح لها المنظومة الاقتصادية أي

الذي تنفصل فيه عن البيئة الثورية. لا يبدو أن المركزية المفرطة التي يؤيدها لينين تحمل في جوهرها روحا إيجابية خلاقة، بهذا تختم روزا نقدها. [11]

### ما بعد ماركس

يتوصل فالح عبد الجبار استنادا للأفكار التطويرية إلى نتائج من نوع: أن المدرسة السوفيتية عممت تحليل ماركس عن الرأسمالية قسرا ليشمل التاريخ كله، والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الخمسة بأنماط انتقال جديدة، ويشمل كل الظواهر، مشبها ذلك بالنظم الدينية، وكان ذلك مخالفا لرؤية ماركس. ويضيف عبد الجبار «إن التقسيم الثلاثي المبسط، للماركسية، على أنها "مادية تاريخية" و"مادية دياكتيكية" و"اشتراكية علمية"، تقسيم مبسط، وإن تحويله إلى مذهب، أو منظومة، كان أحد منابع تقويض الماركسية، وثلم حدّها النقدي». [12] يذكر أن التنظيمات اليسارية الفلسطينية تبنت المدرسة السوفيتية ومنظومتها الفكرية والتي بقيت محطاً للمراجعة والنقد، وكان مستوي إعادة النظر في عناصر تلك المنظومة يراوح ما بين مراجعة ونقد محدودين وغير كافيين لتجاوز الأزمة، كما فعلت الجبهة الديمقراطية في نقدها لمقولة العوالم الثلاثة الصينية، ومقولة التطور اللارأسمالي السوفيتية. [13] والملاحظ

موارد لممارسة العمل، ويجردها القانون من حقوقها ويضعها سياسيا خارج إطار المجتمع، في حين يعجز اقتصاديا عن توفير مكان لها داخل هذا الإطار. القانون يلغي الضمانات الديمقراطية لحياة عامة سليمة وكذلك النشاط السياسي للجماهير العاملة، هناك حقوق (كحرية الصحافة وحق التجمع وتكوين الاتحادات) جرد منها كل معارضي الجمهورية السوفيتية. تقول روزا: «الحرية لأنصار الحكومة فقط، لأعضاء حزب واحد، مع أن الحرية هي دائما حرية المختلفين فكريا». ما حدث هو «قمع الحياة السياسية، فدون انتخابات عامة وحرية الصحافة والتجمع وصراع الآراء الحر ستحتضر الحياة السياسية لصالح ديكتاتورية حفنة من السياسيين وديكتاتورية الحزب، ليست ديكتاتورية البروليتاريا. وبدون ديمقراطية لا يمكن تحقق التحول الاشتراكي. [10]

5. التشديد على المركزية، كان كتاب لينين «خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء» توجهها مفرطاً في المركزية، فاللجنة المركزية مخولة بتنظيم كل اللجان الفرعية وتقرر أيضا بشأن الأفراد. وتخلص روزا للقول: إن الاشتراكية لا يمكن تأسيسها على الطاعة العمياء، ولا على تبعية مناظلي الحزب وكل منظمات الحزب في كل نشاطاتها حتى أدق التفاصيل بعماء لسلطة مركزية تضطلع وحدها بالتفكير واتخاذ القرارات في الوقت

اشتراكية متخلفة لبلد رأسمالي متخلف» لقد اشتكى لينين من بيروقراطية دولة الحزب التي سرعان ما أصبحت ديكتاتورية على البروليتاريا بدلا من أن تكون ديكتاتورية البروليتاريا. [15] وقد استنتج رونالدو منك بأن «ليس هناك إلا مقدار طفيف من التشابه بين ماركس الذي يعاد اكتشافه والماركسية الخشبية التي كانت لها السطوة عالميا، فقد نشطت تيارات يسارية، أجيال ما بعد 1968 وما بعد 1989 استمدت الإلهام من فلسفات ما بعد بنوية وما بعد حديثة، وصدرت موسوعة فعلية من الماركسية المعاصرة التي تقر بأزمة الماركسية مع بداية القرن». ويضيف: «أصبح الخطاب الماركسي أكثر انفتاحا، أقل جبرية، أكثر سياسية». [16]

وكان رونالدو منك قد استهل كتابه (ماركس 2020 بعد الأزمة) بالقول: «ثمة طريقة أخرى لطرح إعادة إعمار الماركسية بحيث تتلاءم مع مقاصد اليوم وذلك عبر دمجها على نحو أكبر مع طروحات النسوية، والأيكولوجيا، وما بعد الكولونيالية، إذ كانت الماركسية الكلاسيكية ضعيفة بالمجمل في هذه الجبهات الثلاث» [17]. استنتاجات أخرى توصل لها رونالدو منك:

- انعطافة ثقافية نيو ماركسية من مظاهرها تراجع المركزية الأوروبية والتطلع نحو زاوية نظر تنطلق من الجنوب، وتبلور نزعة عالمثالية، وقومية ثورية، وتيار ما بعد كولونيالية، وبزوغ لاهوت التحرير في

أن مراجعة الجبهة الديمقراطية، لم تفعل في الخطاب السياسي والإعلامي وفي أوساط التنظيم والنخب. وهذا يطرح سؤالاً عن أسباب مواصلة بقاء المدرسة الفكرية المحافظة وسط تنظيمات اليسار وما هو دفاعها في مواجهة النقد؟

ويتفق «رونالدو منك» مع استنتاج عبد الجبار، فيتهم إنجلز بتبسيط فكر ماركس في نصوصه العقائدية مثل كتاب «ضد دوهرينغ» و«كتاب ديالكتيك الطبيعة» وفي ابتداعه المادية التاريخية، بالقول: يجدر التذكير بأن ماركس لم يُجل يوما إلى المادية التاريخية وبالتأكيد لم يُجل قطعا إلى الوحش السوفييتي «المادية الديالكتيكية» وبالطبع كان كراس ستالين «المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية» الذي صدر عام 1938 هو ما رسّخ الأثرثوذكسية الماركسية وأسهم في تحويلها إلى أيديولوجيا دولة ومنهج بوليسي، ويضيف: «وإن كانت المادية الديالكتيكية جزءا لا يتجزأ من التوتاليتارية الستالينية... في الوقت الذي كان فيه فكر ماركس بذاته ابتكارية دائمة وتكيف وتأمل ونقد ذاتي» [14]. ويضيف رونالدو: «أما لينين مبتكر الحزب الطليعي. المؤمن المتزمت بالانضباط الاقتصادي والسياسي استنادا للأساس الموضوعي في ضوء الأوضاع المؤلمة للتخلف الاقتصادي الاجتماعي والسياسي في روسيا بداية القرن العشرين، فقد أصبحت اللينينية ماركسية التخلف، أو

أمريكا اللاتينية.

- صعود حركات اجتماعية جديدة وثيق الصلة بتراجع الدور المركزي للطبقة العاملة التي شهدت تحولات عميقة.
- انحياز الماركسية الذكوري في النظرية والممارسة كان عائقاً أمامها كمرشدة للتحول الاجتماعي للبشرية بأسرها.

### إسهامات النظرية النقدية

مشروع مدرسة فرانكفورت النظري فتح أمام الماركسية أبعاداً متعددة، حين نقد مفكروها الوضعية وتأثرت بكانط ولوكاش وفرويد واستندت للعلوم الإنسانية والطبيعية، والتفاعل بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية التجريبية وحاولت تجديد الماركسية، انطلاقاً من روح الفلسفة الماركسية وفلسفات العصر كالفلسفة الفينومينولوجيا «الظاهرات» والفلسفة الوجودية. اهتمت هذه المدرسة بالتنشيط والاعتراب والعقلانية الأدائية والتقنية. وفي المجمل كانت هذه المدرسة النقدية وليدة أزمات العصر ونتاج للصراعات والمتناقضات على اختلاف درجاتها، لكنها عجزت عن تقديم نسق نقدي محكم، وعن تقديم بديل في الوقت الذي ثارت عليه، كما يقول نقادها، في الوقت الذي نجحت في ربط الفلسفة بالثورة من

خلال إبراز الدور الثوري للفلسفة. وبالمقارنة مع النخبة المثقفة في عالمنا العربي نجد انحسار الاهتمام بالفلسفة وبدورها النقدي، فقد لوحظ تراجع وغياب الفلسفة في التعليم المدرسي والأكاديمي ولدى النخب التي تكثفي بالنقل والتقليد في أحسن الأحوال على حساب النقد. [18]

أما المفكر السوداني هشام عمر النور فقد أدلى بدلوه في المراجعة من خلال تبني المدرسة النقدية (فرانكفورت) التي عملت بمبدأ «الفحص النقدي للمستجدات التاريخية وفتح الطريق للتغيير، ولتجاوز نظام السيطرة والقمع في الرأسمالية والاشتراكية، وفتحت المادية التاريخية على التعدد حيث يتحدد تاريخ النوع الإنساني بأسس بيولوجية وسيكولوجية واقتصادية بدلا من أن يتحدد بالأسس الاقتصادية وحدها. وهذا يعني أن الصراع الطبقي لم يعد وحده المحرك للتاريخ وإنما المجتمع كله هو المحرك».

وحاول تمييز آرائه استنادا لتجربته في الواقع السوداني. حين دعا إلى التمسك بالماركسية مع انفتاحها على أفكار جديدة والعمل على تخليصها من دوغمائيتها. يقول: "إن مشروع التحرر الإنساني يستند في كل فترة تاريخية على تعميم نظري لقمم نشاطه المعرفي، ثم سرعان ما يصبح هذا التعميم النظري قاصرا عن القيام بدوره كهادٍ أو مرشد نظري لمشروع

كلية وشمولية وحتمية ووضعية كما هو حال الماركسية. لقد أصبحت العلاقات في المجتمعات الحديثة علاقات معقدة ومركبة، تحاول فيها قوى السيطرة تغليب منطق السلطة والسوق بينما تحاول قوى التحرر الإنساني تغليب منطق عالم الحياة، منطق العقلانية التوافقية، ومنطق الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان» [20]. ويرى النور أن تنظيمات اليسار مارست القمع بحق المختلفين، ويعتبر أن صعود الإخوان المسلمين هي النهاية القصوى لبؤس حياتنا الفكرية.

### الماركسيات الألف

د. ماهر الشريف يذهب بعيدا في مراجعاته المفتوحة على نقد وإسهامات مفكرين عالميين في رحلة الكشف عما شاخ وتقادم وعما بقي را هنا من الماركسية كما يقول. لقد ربط الشريف بين الماركسية وبين إخفاق تجارب البناء الاشتراكي، وبين التطور الذي طرأ على الرأسمالية نفسها، وتحدث بجرأة عن نزع القدسية عن كل ما تراكم من ثغرات في الحقل الذي أفتتحه ماركس، مسلطا الأضواء على ثغرات من الوزن الثقيل [21]:

- الثغرة الأولى، نزع ماركس للاقتصادية: جعل ماركس من العامل الاقتصادي مفتاحا

التحرر الإنساني بسبب اعتلاء الفكر الإنساني لقمم جديدة في نشاطه المعرفي، ويفترض أساسا نظريا جديدا يتجاوز الأساس السابق». [19] ويتبنى النور النظرية النقدية التي كان هدفها الرئيسي فتح المادية التاريخية على التعدد انطلاقا من الوقائع السياسية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية، التي كانت تشير إلى انغلاق المادية التاريخية ووقوعها في فخ أحادية المجتمعات الرأسمالية وتحولها من نظرية للتحرر إلى نظرية السيطرة.. ويضيف: "إن نظرية المعرفة الماركسية هي التي جعلت الماركسية أحادية البعد، الحقيقة فيها واحدة هي الحقيقة الموضوعية المنطبقة مع الواقع، وبسبب ذلك صارت الماركسية محافظة أكثر من كونها نظرية للتغيير». مقابل ذلك ارتبطت نظرية المعرفة في النظرية النقدية بالمصالح الإنسانية كالمصلحة في السيطرة على الطبيعة، والمصلحة في تزايد الترابط والتفاعل الاجتماعي بين الذوات الإنسانية، والمصلحة في التحرر وهو الذي يعتمد على التفكير النقدي، وعلى التعددية العقلانية، (العقلانية الأداة والعقلانية التوافقية والعقلانية النقدية) وتعددية منهجية، كمنهج التحليل التجريبي، ومنهج التأويل والفهم، ومنهج التأمل الذاتي، والجمع بين الهوية واللاهوية.

الصراع الطبقي بحسب النظرية النقدية لم يعد وحده المحرك للتاريخ وإنما المجتمع هو المحرك، ولم تعد النظرية النقدية

حرا إلا حينما يكون تعبيراً عن إرادة مشتركة حرة. والرأسمالية لا تتمثل في مراكمة البضائع فقط بل تتمثل كذلك في الإدارات الحديثة والطرق وأنظمة التعليم والإعلام وإنتاج المعارف. كما أن اختفاء الملكية الخاصة لم يفض إلى زوال الطبقات والدولة الطبقية بل أفضى إلى تشكل دولة طبقية من نوع آخر.

-الثغرة الرابعة، أخذ على ماركس موقفه من الديمقراطية السياسية، فالديمقراطية بمفهومه لا يمكن أن تكون هدفاً بذاتها، بل يمكن التضحية بها على مذبح متطلبات النضال البروليتاري، وتبنيه لمفهوم ديكتاتورية البروليتاريا وبخاصة بعد ثورات 1848 في أوروبا.

يصل الشريف إلى نتيجة مفادها أن تداعي الأرتوذكسية الماركسية والماركسية، مهد لولادة عشرات المساهمات في الحقل الذي افتتحه ماركس قبل قرن ونصف، حيث يجري الحديث عن الماركسيات الألف المنعزلة عن الممارسات للأحزاب الشيوعية التقليدية، والتي تطمح في بناء علاقة جديدة بين النظرية والممارسة، وإلى إحياء الفكر في إطار ما يسمى نيوماركسية أو ما بعد الماركسية. المساهمات تطرح مسألة الاتفاق على حد أدنى نظرياً؛ وتوفير إمكانية نظرية لتحليل الرأسمالية المعولمة وأشكالها، وتوليد حركات وممارسات اجتماعية جديدة لتجاوز أشكال الاستغلال والإستلاب للرأسمالية الجديدة.

لفهم تشكل المجتمعات، وقبل بصورة ضمنية، بأن مصير الرأسمالية مقرر سلفاً، وتعامل ميكانيكياً بين الأزمة الاقتصادية وبين الثورة. لم يحل ماركس الواقع المعقد والمتناقض للطبقة العاملة، كما قدّس العمل المأجور وتجاهل أهمية العمل المنزلي، واستهان بخطورة النتائج الأيكولوجية الناجمة عن تطور الرأسمالية، ولم يتعمق في دراسة العلاقات بين الجنسين، وتجاهل قوة المشاعر القومية بين العمال.

- الثغرة الثانية، العلاقة بين البنية التحتية والبنى الفوقية، إن المعارف تدحض فكرة أن علاقات القرابة وأشكال السلطة والتمثيلات الدينية تتوافق في كل مرة مع شكل مادي للإنتاج محدد تاريخياً وجغرافياً. مثلاً بعض المجتمعات القبلية، والأديان لا تتوافق مع الفكرة، والفكر لا يختزل إلى مجرد كونه انعكاساً للواقع المادي. فيوجد إلى جانب العنف الذي تمارسه الطبقات منبع آخر لسيطرتها، يتمثل في قبول الخاضعين للسيطرة ورضاهم عنها، وتشارك المسيطرين والخاضعين للسيطرة في تبني التمثيلات نفسها.

- الثغرة الثالثة، المماهة التي أقامها ماركس بين الرأسمالية وبين السوق، ذلك أن غنى المجتمع الرأسمالي لا ينبع من شكله البضاعي وحسب، وإنما ينبع من شكله المنظم، والتعاقد الحر بين الأفراد في ظل الرأسمالية لا يكون



## موقع اليسار الفلسطيني من المراجعة

ثمة علاقة بين مشروع التحرر الوطني والاجتماعي وبين النشاط المعرفي والفكري، والحوار والسجال والنقد الذي يساهم في حل التناقضات وإيجاد الحلول للمشكلات، وما يعنيه ذلك من تطور الفكر السياسي. كان اهتمام الثورة الفلسطينية بالثقافة والمعرفة ضعيفا بسبب غلبة السياسة الوطنية الخالصة على إعادة البناء المستندة إلى المعرفة الاجتماعية. يقول يزيد صايغ: «لم يصدر من المستوى القيادي نتاجا نوعيا واحدا حول الاقتصاد والمجتمع والاستراتيجية والتحولت في المجتمع الفلسطيني، ولم تبادر القيادة بحملات تصحيح للتوجهات الداخلية في المراحل المختلفة، ويعود ذلك إلى النقص العام في المعرفة بالثقافة والفكر السياسي.» [22] يشهد على ذلك ضعف المنتج الفكري لتنظيمات الحركة الوطنية وبخاصة اليسارية، فضلا عن انطفاء السجال اليساري/ اليساري، واليساري/ الليبرالي والقومي الذي بدأ مع صعود الثورة الفلسطينية، وطال موضوعات حساسة من نوع المسألة اليهودية، والمسألة القومية، واستراتيجيات التحرر الوطني. كما لوحظ في حال وجود إنتاج فكري من قبل النخبة المثقفة من داخل وخارج التنظيمات اليسارية، (نموذج حسين مروة ومهدي عامل في لبنان، وسمير أمين وخليل كلفت وإبراهيم

فتحي في مصر، وهشام النور في السودان، وهادي العلوي وفالح عبد الجبار في العراق) فإن ذلك الإنتاج لا ينعكس على السياسات والحماية والتعبئة الداخلية.

الوضع الفلسطيني أكثر شدا في الفكر السياسي والمراجعة الفكرية باستثناء مساهمات إدوارد سعيد وهشام شرابي. ومن مظاهر ذلك أن الواقع الفلسطيني شهد تغلغلا للفكر الديني المحافظ في المنظمات والقواعد، وأحيانا طال كواد وقيادات في التنظيمات اليسارية، وما ترتب على ذلك من تكريس انفصال التحرر الاجتماعي عن التحرر الوطني وانطفاء التنوير، وصولا إلى انفصال البرامج السياسية عن قواعد التنظيمات السياسية على اختلاف ألوان الطيف السياسي، حيث ينتمي الجميع للثقافة المحافظة التي نشرها الإسلام السياسي في المجتمع دون اعتراض اليسار والعلمانيين والمنتورين، ليشكل ذلك ذروة الإخفاق الفكري.

وتعمقت أزمة الفكر عندما استنكفت التنظيمات والأحزاب اليسارية ومفكريها - باستثناءات ضئيلة - عن المراجعة والنقد وإعادة بناء الدائرة على صعيد كوني، والتي أطلق عليها «الماركسيات الألف». كانت المشاركة شبه منعدمة وشحيحة، ولم تنفتح قيادة وكواد التنظيمات عليها أو على بعضها من باب الفضول، إن لم يكن من باب التسلح بالخبرة والمعرفة الضرورية لإزالة العقبات وفتح الطريق أمام التطور. لماذا بقيت



في تغيير الآخر والذات، فإنه سيضع نفسه في تصرف من يعملون على تغييره كأمر واقع.

لا يوجد مبرر لمواصلة الانفصال عن مساهمات المفكرين الجدد ولا يوجد مبرر لعدم الاطلاع على نتائج تفاعلهم مع المراجعات على صعيد كوني. ولا يوجد مبرر لعدم الاطلاع على إسهامات إدوارد سعيد وبخاصة كتاب الاستشراق الذي فكك فيه الغزو الثقافي الممهد للاستعمار، والذي نقد فيه تأثير ماركس وإنجلز بمقولات المستشرقين (كالاستبداد الشرقي، ونمط الإنتاج الآسيوي)، وكتاب الثقافة والامبريالية، ودور المثقف. الشيء نفسه ينطبق على مساهمات هشام شرابي ومحمد أركون وجورج طرابيشي ونصر حامد أبو زيد ومحمد عابد الجابري، والمؤرخون الإسرائيليون الذين قدموا دعماً نظرياً شديداً للأهمية للرواية الفلسطينية وبخاصة كتاب التطهير العرقي لإيلان بابيه وثلاثية شلومو ساند (اختراع الشعب اليهودي، واختراع أرض إسرائيل، ولماذا لم أعد يهودياً).

### مكانة النخبة الثقافية

لا يمكن فصل الحزب السياسي عن دور المستوي الثقافي بالمعنيين الإيجابي والسلبي، فقد كان صعود الثورة الفلسطينية مقترناً بحضور المثقفين الذي أغنى التفكير السياسي والانفتاح على العالم، وعلى عكس ذلك فقد

تنظيمات اليسار منعزلة عن تلك المراجعات وما تزال تنتمي للمدرسة البيروقراطية السوفييتية واللينينية في حقل التنظيم، وللشمولية المحافظة؟ لقد وضع الروائي الراحل إميل حبيبي إصبعه على الجرح في وصفه لأزمة التنظيمات اليسارية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بالقول: «كنا في ما يشبه القفص الذي تحطم ذات يوم، البعض بقي على أنقاض القفص المحطم بانتظار عودة القضان للإغلاق عليهم مرة أخرى، والبعض الآخر رفرر وتلمس طريقه، فوجد عالماً آخر خارج القفص» محاولاً استعادة دور سياسي اجتماعي ثقافي تقدمي داخل مجتمعه كما فعلت مجموعات الألف التي قامت بالمراجعة وتلمست سبل الخروج من الأزمة، كما أن البعض الآخر غادر القفص المحطم ودخل إلى ضفة البرجوازية الليبرالية الجديدة. يبقى السؤال لماذا لم تدخل التنظيمات ميدان المراجعة الداخلية لتجيب عن سؤال لماذا أخفق اليسار أو بقي يراوح مكانه كمعارضة مستأنسة أو مشاكسة بعض الشيء، ولم ينتقل إلى موقع مركز القرار؟ وبقي اليسار في موقع المُعْطَل، فلا هو يراجع ويدلي بدلوه، ولا يطلع على مراجعات الآخرين ويقول رأيه فيها، كأن يقبل بها أو بأجزاء وعناصر منها، أو يرفضها كلياً ويحاول تفنيدها، لم يحدث لا هذا ولا ذلك. لماذا لا يأخذ اليسار بالنظرية التي تقول: إذا عجز المرء عن تغيير الواقع، فعليه أن يغير نفسه؟ وإذا فشل

تقديم الأفكار، بعد أن تلازم ظهوره بظهور الحيز العام الذي يتشارك فيه المثقف مع الحركات الاجتماعية في العمل ضد الأشكال الاستبدادية للسلطة [25]. وهذا يتفق مع تعريف غرامشي للمثقف. فكل فئة اجتماعية تخلق معها عضواً مثقفين يمنحونها التجانس والوعي بوظيفتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويتم الفرز بين المثقفين على قاعدة مصالح القوى الاجتماعية التي يعبر عنها المثقف، فيما إذا تطابقت مع أحد الأشكال الاجتماعية للتغيير التي تقع في مسار تحقيق العدالة والمساواة والحرية، وهو المثقف الداعم للتحرك، مقابل المثقف المعيق للتحرك الذي تتناقض مصالح القوى الاجتماعية التي يعبر عنها مع العدالة والمساواة والحرية، وهو ينافح السلطة ويدافع عنها [26]. ومن هنا يطرح غرامشي الكتلة التاريخية التي تربط البنية الاجتماعية بالبنية الفوقية، وتتيح تكوين كتلة تاريخية ذات منطلقات وطرائق وآفاق ثقافية، إنها مفهوم ثقافي لاستراتيجية بناء هيمنة ثقافية مضادة للهيمنة الثقافية السائدة [27]. تلك الكتلة التي لا تتكون إلا حينما يلتحم المثقفون التحاماً عضوياً بالشعب، والتي تضع أساساً لتنظيم اجتماعي جديد.

مفهوم آخر جديد للمثقف عند فوكو، يبحر فيه المثقف إلى المقهورين في قضايا محددة ويكشف لهم الحقيقة المختبئة دون ادعاء تمثيلهم. مفهوم ما بعد الحدأة الذي

سجلت مرحلة التراجع ابتعاداً للمثقفين النقديين لصالح مثقفي السلطة. ولا يمكن الحديث عن نهوض اليسار وحركة التحرر الوطني بمعزل عن دور المثقفين. يقول إدوارد سعيد: «لم يحدث أن قامت ثورة كبرى في التاريخ الحديث دون مثقفين، وفي مقابل ذلك لم تنشب حركة مناهضة كبرى للثورة دون مثقفين. فلقد كان المثقفون آباء الحركات وأمهاتها، وكانوا بطبيعة الحال من أبنائها وبناتها» [23]. وذلك من خلال الدور الذي يضطلع به المثقفون، سواء برصد التحولات وكشف غموضها، أو بفتح الأبواب أمام التغيير والتطوير، وبالتصدي للأسئلة الاجتماعية المعقدة والمحرجة، وبمحاولة نقل الناس من حالة المزاج الانفعالي والشعبوية إلى حالة الوعي، وصولاً إلى هدف الانتصار لقضية الحرية والعدالة من خلال الانحياز إلى صفوف الضعفاء والمضطهدين. ويحدد سعيد الدور بشكل ملموس بالقول: «إن قدرة المثقف على مداومة نزع الأقنعة وتحطيم الأشكال النمطية للرؤية والفكر التي تغرقنا فيها وسائل الاتصالات الحديثة، تعبر عن رؤية نضرة للمفكر المستقل»، مقابل ذلك فإن: «استقطاب السلطة للمثقفين وضمهم تحت جناحها ما زال قادرين فعليا على إضعاف أصواتهم، وانحراف المثقفين أو المفكرين عن أداء رسالتهم، وهذا ما زال يجري في حالات [بالغة الكثرة]» [24].

ولا يقتصر دور المثقف كناقذ اجتماعي على

(1) رونالدو منك، ماركس 2020 بعد الأزمة (ميلانو: منشورات المتوسط، 2018) 10-11.

(2) فرديريك جايسمون، خمس أطروحات في الماركسية المعاصرة، مجلة بدايات عدد-5 ربيع 2013.

(3) كريم مروة، نحو نهضة جديدة للييسار في العالم العربي، الحوار المتمدن، 9/12/2018.

(4) فالح عبد الجبار، تأملات في الماركسية، 2000، الرابط:

//http://yonadam.com/2018/03/02

(5) روزا لوكسمبورغ، عن الثورة والحزب وأفول الرأسمالية نصوص مختارة (رام الله: مؤسسة روزا 2016)، صفحة 129.

(6) المرجع السابق، 132.

(7) المرجع السابق، 232، 231، 141، 236.

(8) المرجع السابق، 248، 249.

(9) المرجع السابق، 253، 252، 255.

(10) المرجع السابق، 263، 260، 259، 264.

(11) المرجع السابق، 277، 274، 281.

(12) عبد الجبار، تأملات في الماركسية.

(13) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين محطات في المسار 1969-2015، الرابط:

http://group194.net/article/55926

(14) منك، ماركس 2020 بعد الأزمة، 31-33.

(15) المرجع السابق، 45-46.

(16) المرجع السابق، 11.

(17) المرجع السابق، 14.

(18) عبد الغفار مكاوي، النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، مؤسسة مهداوي 2017، صفحات: 14، 16، 24.

(19) هشام عمر النور، تجاوز الماركسية الى النظرية النقدية (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2012) صفحة 82.

(20) المرجع السابق، 208-213.

استبدل المثقف الكلاسيكي الذي يناضل من أجل قضايا ضخمة كالتحرر والتحول الاجتماعي، بالمثقف المحدد الذي يتدخل في مجالات مثل الجامعات والسجون والمستشفيات وأقليات [عرقية. 28]

بقي التأكيد على الهدف العام من هذا المقال وهو: معرفة ما يجري طرحه من المدارس الفكرية المنوه عنها، ومحاولة إيجاد جسر يربط القوة الحية من اليسار مع التطور الفكري الناجم عن المراجعات النقدية، وتحفيز الإنتاج الفكري والسجال، وطرح الأسئلة والإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الواقع.

(21) ماهر الشريف، هل الماركسية مستقبل في عالم متغير؟، الحوار المتمدن، تمت مشاهدته: 2004-2-9

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=14574>

(22) يزيد صايغ / الكفاح المسلح والبحث عن دولة - الحركة الوطنية - 1949-1993 / مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت 2002 صفحة 945

(23) إدوارد سعيد، المثقف والسلطة، ترجمة محمد عناني، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2006) صفحة 42،43.

(24) المرجع السابق، 53-56.

(25) فيصل دراج / صور المثقف /مجلة الكرمل عدد 78 شتاء 2004

(26) النور، المثقف والسلطة، مقال منشور في موقع الحوار المتمدن، تمت مشاهدته: 2015-9-14

(27) علاء اللامي / الكتلة التاريخية: ماهيتها سياقها، تعريبها السياسي/ مجلة الآداب. 2016-4-4

(28) النور، المثقف والسلطة.

# التحولات الطبقيّة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أوسلو



## حسن لدادوة

وتنطلق هذه الورقة من تشخيص الواقع الفلسطيني بوصفه حالة استعمارية تقليدية، يجري الصراع فيها ما بين المستعمر (الصهاينة)، والسكان الأصليين (العرب الفلسطينيين) على الوجود ذاته. وتنطلق هذه الورقة من تعريف هذه التشكيلة بوصفها بنية رأسمالية كولونيالية حسب منطق مهدي عامل. وعليه من الصعب فهم البنية الطبقيّة وتحولاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة خارج إطار هذه العلاقة الاستعمارية. فقد أدت السياسات الاستعمارية التي خضع لها الفلسطينيون في كل من فلسطين المستعمرة منذ العام 1948، وفلسطين المستعمرة منذ العام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وديناميكيات مقاومتها، إلى توليد نظام طبقي خاص. ويتطلب فهمها الانطلاق من تعايشها التبعية مع الاقتصاد الصهيوني، وفي إطار التفتت الاجتماعي (الشرذمة) التي ولدتها ديناميكيات الصراع.

وفيما يلي بعض الملاحظات المهمة لفهم التحولات في البناء الطبقي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أوسلو (المالكي وآخرون، 2018):

تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة في التغيرات على البنية الطبقيّة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وربطها بالتغيرات في البنية الاقتصادية التي تشكل ضمن الشرط الاستعماري، مع وجود سلطة فلسطينية تقوم ببعض المهام الدولانية. وتشمل القراءة نقاش السياسات الطبقيّة والوعي الطبقي.

وتنطلق هذه الورقة من افتراض أن التحليل الطبقي ما زال يحتفظ بقدرته على فهم التباين في واقع المجتمعات الإنسانية المعاصرة. ويشمل ذلك التفاوت في توزيع الثروة (القوة الاقتصادية) والرفاه، وتوزيع القوة السياسية، والمكانة الاجتماعية. ويساهم التحليل الطبقي في فهم التباين في ثقافة وسلوك الجماعات المختلفة في المجتمع.

## (1) تشكيلة كولونيالية

تشكل التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الشرط الذي تجري فيه التحولات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، بما فيها التحولات الطبقيّة. ولا يمكن فهم هذه التحولات دون وضعها في سياقها الاجتماعي- التاريخي.

وفي الوقت نفسه ترافقت أو سلو مع الدعم الدولي والرعاية الدولية، بحيث أصبح ما يسمى «المجتمع الدولي، والجهات المانحة» ذات أثر فاعل في البناء الطبقي، ووجهاته.

3. شكل تطور المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاستعمار خلفية التحولات الطبقيّة بعد أو سلو. فقد تأثرت الشرائح الاجتماعيّة بعد عام 1967 بالسياسات الإسرائيليّة وساهمت الظروف الجديدة في إحداث تغييرات هامة على البنية الطبقيّة في المجتمع الفلسطيني، وكان للاستعمار الصهيوني وسياساته وقعا متباينا على الشرائح الاجتماعيّة المختلفة، فتعززت قوة بعض الشرائح الاجتماعيّة، بينما ضعفت أخرى. وولدت الصلات السياسيّة والاقتصاديّة بإسرائيل شرائح اجتماعيّة جديدة؛ كالمقاولين الذين يزودون إسرائيل باليد العاملة، وكبار التجار والوكلاء الذين يوزعون المنتوجات الغذائيّة ومواد البناء والمنسوجات الإسرائيليّة في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أعطي هؤلاء وكالات تجارية لشركات إسرائيلية أو أجنبيّة وأصبحوا يشكلون تدريجيا شريحة من «الأغنياء الجدد». ويتحكم المستعمر بتحديد العناصر الأساسيّة لتلك الشريحة من خلال تقديم التسهيلات ومنحها تراخيص وامتيازات اقتصاديّة لم تكن ممكنة للآخرين.

1. يمثل المجتمع الفلسطيني حالة استثنائية بما يحمله من خصائص تميزه عن المجتمعات العربيّة المجاورة، وهذه الخصويّة ناتجة عن تشرذمه السكاني والجغرافي الذي سببته النكبة عام 1948. فالمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمثل سوى جزء من المجتمع الفلسطيني الأكبر والذي تم تدميره وتشتيت سكانه تاريخيا. كما أن انفصال السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية عن سكان قطاع غزة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وخضوعهم لنظامين سياسيين مختلفين، الأردن ومصر على التوالي، قد ولد اختلافات هامة في الأبنية الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمنطقتين. واستمرت هذه الحالة بعد أو سلو. وفي الوقت ذاته لا يمكن إهمال التفاعل بين هذه المكونات في فهم البناء الطبقي والسياسات الطبقيّة.

2. ولدت عملية أو سلو ومرافقاتها آليات مهمة لإعادة إنتاج الطبقات والنظام الطبقي. فمن جهة أدنى وجود سلطة فلسطينية والتوجه نحو البناء المؤسّساتي إلى توسع كبير في شرائح الطبقة الوسطى، ونمو شرائح جديدة من الطبقة العليا، وولد آليات للتزاوج ما بين الرأسمال الفلسطيني في الشتات، والرأسمال المحلي، وبيروقراطية السلطة المؤقتة.

القطاعات الحكومية وغير الحكومية وبعض المؤسسات الأجنبية كالأونروا. وكان لهذه الشرائح دور مركزي في تسيير شؤون المجتمع الفلسطيني وفي مواجهة سلطات الاحتلال الإسرائيلي ونفوذه.

أدى ظهور الاتجاهات التجانسية وما رافقها من اختفاء الأشكال العلنية للتمايز الطبقي في المجتمع الفلسطيني في تلك الفترة إلى تعزيز المواقف الأيديولوجية والثقافة السياسية الداعية إلى المساواة الاجتماعية والتضامن المجتمعي في مواجهة الاحتلال، والتي كانت تجد مبرراتها في تفاقم المخاطر الوجودية الذي يمثله الاحتلال وممارساته على الأرض. ونمّا الخطاب السياسي للفصائل الفلسطينية هذه المظاهر خلال هذه الفترة.

وَمَرَّ اتفاق أوصلو البيئة السياسية الملائمة لإعادة صياغة علاقة السيطرة الاستعمارية التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتلاءم مع التغيير في استراتيجيات السيطرة الإسرائيلية؛ من سيطرة مباشرة إلى سيطرة بالوكالة، ومن تحكم مباشر إلى تحكم عن بعد بالسكان الفلسطينيين مع بقاء السيطرة المباشرة على الأرض والمياه والحدود. وتأتي هذه التغييرات في إطار تعزيز نظام التحكم والسيطرة والرقابة الشاملة والمحكمة الذي طوره الاحتلال الإسرائيلي

4. وتوسعت قاعدة الطبقة العاملة المستخدمة في الأسواق الإسرائيلية المكونة من الفلاحين واللاجئين. وأخذ حجم الطبقة العاملة بالازدياد سريعاً لتشمل شرائح اجتماعية متنوعة. فعلاوة على الفلاحين السابقين وفقراء اللاجئين، جذبت أسواق العمل الإسرائيلية أعداداً متزايدة من الحرفيين وصغار التجار والموظفين الذين تراجعت أوضاعهم الاقتصادية، بالإضافة إلى خريجي الجامعات العاطلين عن العمل، وأعداد متزايدة من ربات البيوت والأطفال الذين التحقوا ببعض الأعمال الزراعية الموسمية. لقد عملت هذه الشرائح في إسرائيل في ظل شروط عمل جائرة تحكمها شروط الفصل العنصري المهني، وتقييد إمكانية الحركة، وغياب الحماية القانونية. وكانت تتحدد فرص عملهم على الأغلب في وظائف متدنية ومنعهم من العمل في وظائف أخرى. وفي ظل تلك الشروط، لم يكن للمستوى التعليمي لهؤلاء العمال أي تأثير على فرص عملهم الممكنة.

5. وتتوسط تلك الشريحتين مجموعات اجتماعية من الطبقة الوسطى والمتوسطة بصغار التجار (تجار المفرّق)، وأصحاب الكفاءات المتعلمة من الأكاديميين ومن الأطباء والمحامين والمهندسين ومعلمي المدارس والموظفين المستخدمين في

في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. وتدرجياً أصبحت التغييرات في سياسات السيطرة التي اعتمدها إسرائيل أكثر صرامة وشمولية. وتلعب المستعمرات الصهيونية دوراً مهماً في نظام السيطرة والتحكم والإخضاع هذا، إضافة إلى دورها في نهب الأرض والموارد الفلسطينية وتفكيك الحيز المكاني والاجتماعي. وترافق ذلك مع استخدام مكثف لنظام الحواجز والإغلاقات المتبع في الضفة الغربية.

وقد أدت عملية أوصلو إلى تسريع عملية إضعاف الاقتصاد الفلسطيني عبر إدخال ديناميكيات جديدة عليه زادت من وهن القاعدة الاجتماعية الاقتصادية المتأكلة، وزادت من هشاشته (Roy, 1999: 64). فعندما يتم تحقيق مكاسب اقتصادية، يتم عكسها بسرعة وسهولة، فهي تفتقر لاستدامة، كما أنها تكون مرهونة بتدفق التحويلات الخارجية وتخفيف الإجراءات الإسرائيلية. وما يميز المشهد الاقتصادي الفلسطيني الفقر وتراجع المؤشرات الاقتصادية العامة.

### اقتصاد مقيد ومجزأ

لقد عمق تزواج عملية الإغلاق واتفاقيات أوصلو عملية شرذمة الاقتصاد الفلسطيني، والذي سبق للمستعمر فرض واقع الشرذمة

في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967. وتدرجياً أصبحت التغييرات في سياسات السيطرة التي اعتمدها إسرائيل أكثر صرامة وشمولية. وتلعب المستعمرات الصهيونية دوراً مهماً في نظام السيطرة والتحكم والإخضاع هذا، إضافة إلى دورها في نهب الأرض والموارد الفلسطينية وتفكيك الحيز المكاني والاجتماعي. وترافق ذلك مع استخدام مكثف لنظام الحواجز والإغلاقات المتبع في الضفة الغربية.

### 2) خصائص الاقتصاد الفلسطيني بعد أوصلو:

يتسم الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاق أوصلو بتعمق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وتجزأته، وتعمق اختلالاته البنوية، وترسخ طابعه الريعي، وزيادة اعتماده على التحويلات الخارجية، وتضخم قطاعه العام، وضعف القدرة على توليد فرص عمل. ويسهم النظام الاقتصادي في بلورة البناء الطبقي في المجتمع. وسنركز على الخصائص ذات الأثر المباشر في البناء الطبقي وفي السياسات/ الممارسات التطبيقية.

### تعمق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي:

أبقى المستعمر سيطرته على مفاتيح التحكم



تعمّق الاختلالات البنيوية وترسّخ الطابع الريعي للاقتصاد الفلسطيني تعمقت التشوهات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني، والتي تتمثل في ضعف البنية التحتية، وتشكل فجوة مزمنة في المصادر ناتجة عن أن الاستهلاك الخاص أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، (ويزيد الانفاق الاستهلاكي النهائي عن الناتج المحلي بحوالي 33.9%) (ماس ب، 2005: 24)، واحتكار إسرائيل للتجارة الخارجية، وزيادة عجز الميزان التجاري حيث يجري تغطية الزيادة في الطلب من خلال الاستيراد، واعتماد نسبة كبيرة من الأيدي العاملة على سوق العمل الإسرائيلي، وهذه النسبة خاضعة للاعتبارات الإسرائيلية، وتقديمها «تسهيلات» كما تسميها للفلسطينيين، وهذا أضعف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، وإضعاف العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، كما أن الترابط بين القطاعات الاقتصادية ضعيف، وضعف القطاعات الانتاجية، وضعف التنوع الصناعي، والذي يغلب عليه الطابع الحرفي، ونقص خدمات المساعدة الفنية والبحث والتطوير (ماس أ، 2005: 24).

وفي هذا المجال أصبح الاقتصاد الفلسطيني بعد العام 1994 أكثر نزوحاً نحو القطاعات الخدمية والانشاءات على حساب القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. فقد ارتفعت حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت

عليه خلال سنوات سيطرته الطويلة. وقد تعمق تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى جزر متباعدة، لا يخضع الكثير منها إلى سيطرة السلطة الفلسطينية. ورسخت عملية الشردمة الجغرافية من التشظي الاقتصادي. وفي هذا المجال تعمق الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وغيرت من مسار تطور كلا المنطقتين، وقد ترسّخ ذلك بعد الانقسام الذي حل بالساحة السياسية الفلسطينية منذ العام 2007، وتلاشت العلاقات التجارية بين قطاع غزة مناطق الـ 1948. وكذلك فصلت الضفة الغربية عن القدس، وسرعت عملية تهويد القدس، وجرى تعقيد عملية الانتقال بين المنطقتين من خلال حواجز مادية (معابر وجدار الفصل) وإدارية (نظام التصاريح والإغلاقات).

ويغلب على المنشآت الفلسطينية في الضفة والقطاع الطابع الصغير والعائلي (من حيث الملكية والتشغيل). وحسب بيانات تعداد المنشآت 2017 فإن 88.6% من المنشآت صغيرة تشغل أقل من 5 عاملين، و فقط 1.4% من المنشآت تشغل 20 عاملاً أو أكثر. و 88% من المنشآت فردية (يملكها شخص واحد)، و 2.6% شركات عادية وعامة، و 3.6% مساهمة خصوصية و 0.5% شركات مساهمة عامة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018: 23، 31). ومع ذلك فقد ظهر عدد من المؤسسات والمنشآت الكبيرة بعد أوصلو، والتي تشغل مئات العمال، خاصة في مجال الخدمات.

الاحتكارات كونها الأكثر كفاءة في المطالبة بالتخليصات الجمركية. وتضم هذه الاحتكارات السلطة والقطاع الخاص المرتبطين على نحو خاص بتأمين خدمات أمنية و سلع أخرى (فرسخ، 2012: 488).

عجز الاقتصاد الفلسطيني عن توليد فرص عمل ملائمة وانتشار الفقر.

عجز الاقتصاد الفلسطيني عن توليد فرص عمل كافية، وهذه نتيجة منطقية لاقتصاد أسير ومحاصر. وفي الوقت ذاته فإن المتغيرات الديمغرافية تشير إلى توقع زيادة متصاعدة في الطلب على العمل، وذلك نتيجة للتركيبة العمرية الفتية للمجتمع الفلسطيني من جهة، وتزايد نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة رغم ضعفها حتى الآن.

ويدعم ذلك التوجهات التالية: فمن المتوقع أن تزداد نسبة من هم في سن العمل (16-64 سنة)، على حساب تراجع نسبة صغار السن. وأيضاً تزداد نسبة الإقبال على التعليم العالي، خاصة في أوساط الفتيات، مما يعني زيادة كبيرة متوقعة في نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة. يضاف إلى ذلك معدلات النمو السكاني الكبيرة (مواطن، 2010). وهذا يعني أن البطالة ستتركز في أوساط الشباب، والمتعلمين، والنساء، خاصة الخريجات.

تُشكّل ظاهرة الفقر (وهي اللفظ الملطف للفجوة الطبقيّة) واحدة من التحديات الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني، نتيجة

حصّة الزراعة والصناعة.

وتزداد أهمية التحويلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وتشمل تحويلات العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتحويلات المغتربين الفلسطينيين، والمساعدات الخارجية. ويعتمد أداء الاقتصاد الفلسطيني بدرجة كبيرة على تدفق هذه التحويلات. ولعبت هذه التحويلات دوراً مركزياً في تخفيف المصاعب الاقتصادية التي عصفت بالمجتمع الفلسطيني خلال العقدين الماضيين (سعد، 2015).

### قطاع حكومي متضخم وضعيف الفاعلية

يعمل أكثر من خمس العاملين في القطاع الحكومي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019: 32). واستخدم التوظيف في القطاع العام كآلية للتخفيف من البطالة من جهة، وكمكافأة للولاء السياسي من جهة أخرى. وساهم الانقسام في تضخم القطاع الحكومي، وفي ترسيخ خضوع آليات عمله للاعتبارات الحزبية الضيقة.

في الوقت ذاته، نشأت في إطار السلطة الفلسطينية عملية تحالف بين الرأسمال الفلسطيني والبيروقراطية الحاكمة، خاصة شقها الأمني، وترجم ذلك في بناء قطاعات محمية من الاقتصاد الفلسطيني، مثل الاحتكارات (تجارة الأسمنت، البترول، السجائر، إلخ). وقد سهلت الاتفاقيات نشوء هذه

الطبقات ميدانياً.

ومن جانب ثالث ربما يفيد الأخذ بعين الاعتبار تصنيفات بورديو لأنواع الرأسمال في تتبع آليات التجاذب والصراع الطبقي. فتصورات الأفراد والجماعات عن أوضاعهم الطبقيّة مهمة في فهم ممارسات هذه الطبقات والشرائح الطبقيّة.

ومن البديهي أن فهم آليات تجاذبات وصراعات الطبقات الاجتماعيّة يتم في إطار عام من توزيع مصادر القوة المختلفة في المجتمع، وآليات ممارستها. فعلى سبيل المثال تحتل الدولة الزبائنية دوراً مهماً في آليات الحراك الاجتماعي، وفي آليات إعادة إنتاج الطبقات والشرائح الاجتماعيّة المختلفة من خلال آليات المكافأة والاستثناء.

#### 4) ملاحظات على التحولات الطبقيّة في

##### الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أوسلو:

يمكن رصد التحولات التالية في البناء الطبقي في الضفة الغربية وقطاع غزة، انطلاقاً من المعايير السابقة، وانطلاقاً من الواقع الاستعماري الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني في هذه المنطقة.

انعكاساتها وتأثيراتها التي تطال شرائح واسعة في المجتمع الفلسطيني، وهي من المؤشرات المهمة (كما البطالة، فهاتان ظاهرتان مترابطتان) على حيوية المجتمع، وفعالية الاستراتيجيات والسياسات التي يعتمدها على المستويات المختلفة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

### 3) معايير التمايز الطبقي

تشكل هذه المسألة محور النقاش بين التوجهات النظرية المختلفة. ويعتبر التنظير الماركسي في هذا المجال محور النقاش، فالنقاشات حول الطبقة والتدليل الطبقي تتراوح ما بين محاكاة أو نقد ونقض له. ويركز التحليل الماركسي على علاقات الإنتاج، وتحتل علاقات الملكية مكانة رئيسية في هذا التحليل. ولا يهمل هذا التحليل العلاقات ذات الطابع التنظيمي أو علاقات التبادل. ويهتم التحليل الماركسي بدنامية العلاقات بين الطبقات، أي أن الطبقات تتبلور من خلال بلورة مصالحها ووعيها بهذه المصالح (عبد المعطي، 2001). من جانب آخر تؤثر علاقات التبادل (الدخل ومستويات المعيشة) في السياسات أو الممارسات الطبقيّة، لذا لا بد من أخذها بعين الاعتبار في رسم الحدود والتفاعل بين الطبقات. وربما يفيد في هذا المجال تطوير دليل للثروة لاستخدامه في رسم خرائط

## البرجوازية الكبيرة (الطبقة العليا الحاكمة):

أوجدت أوسلو تغييرات مهمة: أوجدت السلطة الفلسطينية، ما يعني إيجاد آلية لإنتاج وإعادة إنتاج شريحة مهمة من البرجوازية الكبيرة، وهي البرجوازية البيروقراطية، التي توسعت من حيث العدد والنفوذ، وخلق آلية مهمة للمزاوجة بين شرائح البرجوازية الكبيرة؛ وفرت إعطاء السلطة الفلسطينية مهمة إدارة الاقتصاد المحلي (تحت سقف أوسلو) فرصة لزيادة تأثير الرأسمال الفلسطيني في الخارج (الشتات) في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووفرت فرصة لتزاوج هذه الشريحة مع البرجوازية حديثة النشأة في السلطة الفلسطينية، والرأسمالية المحلية. وأوجدت كتلات اقتصادية ذات أثر سياسي، لعبت فيها الرأسمالية الفلسطينية في الشتات الدور المركزي؛ وأصبح «المجتمع الدولي والمانيين» فاعلين رئيسيين في الاقتصاد والسياسة الفلسطينية، سواء من خلال الترتيبات المؤسسية لإدارة مرحلة أوسلو، أو من خلال التمويل الذي توفره هذه المؤسسات (دول، ومؤسسات دولية، ومنظمات ممولة)، وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في اتجاهات التغيير في البناء الطبقي (من خلال توجيهاتها المباشرة، أو من خلال السياسات العامة للسلطة الفلسطينية).

وتتكون البرجوازية الفلسطينية الكبيرة من

تزاوج بين شرائح متعددة:

- نخب سياسية واقتصادية جديدة، تميزت باختكارها للمناصب الإدارية والسياسية العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية،
  - شريحة من الأغنياء الجدد تداخلت وتشابكت مصالحها مع النخبة السياسية الحاكمة والنخب الاقتصادية أو الشريحة البرجوازية المحلية.
  - البرجوازية المحلية، التي راكمت ثروتها في الداخل. ومنها شريحة كبار مالكي الأراضي والتي حولت نشاطها إلى العقارات والخدمات بصورة رئيسية.
  - البرجوازية الفلسطينية التي تتركز استثماراتها في الخارج، وأعدت فرض حضورها من خلال استثمارها المباشر في مناطق أوسلو.
- برز لأول مرة في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نخب سياسية واقتصادية جديدة تميزت باختكارها للمناصب الإدارية والسياسية العليا في السلطة الفلسطينية، واختكار بعضها للفرص الاستثمارية المتعددة التي سمحت بها المرحلة السياسية الجديدة. وزاوج بعض هؤلاء بين مواقعهم القيادية في منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية المشاركة في السلطة الفلسطينية ومناصبهم السياسية في السلطة. ومنحهم ذلك فرصة السيطرة والتحكم بالموارد المالية والاقتصادية العامة

مصالحها مباشرة وتعزز من مكانتها، في ظل غياب المؤسسة والقوانين الناظمة والمساءلة الحقيقية، وهو ما أدى إلى اتساع دائرة الفساد المالي والإداري» (المالكي وآخرون، 2018).

تداخلت وتشابكت مصالح شرائح هذه الطبقة: الشريحة البيروقراطية وشريحة البرجوازية المحلية (كبار التجار والوكلاء ومالكي العقارات) في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تشكلت أو تكيفت مع الظروف التي فرضها المستعمر خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات. بالإضافة إلى كبار الرأسماليين في الخارج الذين شكلوا كتل اقتصادية تقوم بالاستثمار جزئياً في بعض القطاعات الاقتصادية وأقاموا شركات مع السلطة الفلسطينية، خاصة في القطاعات التي تحقق معدلات ربح عالية، وفي حالات معينة جرى احتكار بعض القطاعات. «وقد شرعت هذه الشريحة الجديدة من كبار رؤوس الأموال في تنظيم نفسها وتشكيل رؤية خاصة بها وممارسة الضغوط على السلطة الوطنية الفلسطينية مستفيدة بذلك من تراجع مكانة السلطة السياسية وإمكاناتها الاقتصادية الهزيلة، ومستغلة المناخ الدولي السائد المنحاز لأيديولوجيا الليبرالية الجديدة الراعية لدور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي لعمليات «التنمية». فقد مارست الدول المانحة ضغوطاً متزايدة ومستمرة على السلطة لتوفير البيئة الملائمة لعمل هذا القطاع عبر

المتاحة لهذه السلطة (هلال، 2002: 78). «والتقت مصالح هذه النخب مع توجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات والمنظمات الدولية المانحة الداعية إلى أن التنمية قابلة للتحقق في ظل الاستعمار من خلال بناء مؤسسات الدولة على «أسس رشيدة»، وانطلاقاً من مفاهيم الاقتصاد الليبرالي الجديد الذي اجتاحت معظم أرجاء العالم. وقد شملت سلطات هذه النخب على: توقيع اتفاقيات، والإشراف على تنفيذ مشاريع وتسجيل شركات، واستصدار تراخيص، وجباية الجمارك والضرائب المختلفة. كذلك ظهرت شريحة أخرى من هذه النخبة نشأت مع السلطة الوطنية وتم تعيينها من قبل رئيس السلطة، ونمى نفوذها على أرضية السعي إلى توفير موارد للسلطة خارج الرسوم والضرائب والجمارك وخارج سياسات واشتراطات المؤسسات والدول المانحة مثل مدراء شركات القطاع العام المسجلة كشركات خاصة (شركة الخدمات التجارية الفلسطينية) أو مدراء الهيئات الحكومية المنظمة في مجالات البترول والتبغ وغيرها. وتدرجياً ازداد قوة وتأثير بعض شرائح هذه النخب من خلال توظيف مواقعهم القيادية في السلطة الفلسطينية لإقامة شبكة واسعة من العلاقات الدولية والعربية والإسرائيلية لإنشاء مشاريع واستثمارات خاصة بهم، واستغلال المنح والمساعدات العربية والدولية لصالح بعض المشاريع التي تخدم

الفلسطينية ومؤسساتها شبه الدولانية، واتساع حجم المؤسسات غير الحكومية المحلية والأجنبية وتنوع نشاطاتها، ونشوء مؤسسات القطاع الخاص، الكبيرة والمتوسطة الحجم، بعد اتفاق أوسلو. وقد تسارع تكوين هذه الطبقة وتوسعها بفعل أربعة آليات للحراك الاجتماعي سادت في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العقود الماضية وتمثلت أساساً في: التعليم، والهجرة، والانتماء الحزبي (خاصة الانتماء إلى الحزب الحاكم كفتح أو حماس في قطاع غزة بعد الانقسام)، والموقع الإداري أو الإشرافي في القطاع الخاص (المالكي وآخرون، 2018). ويمكن تقسيم الطبقة الوسطى حسب حداثة تشكلها إلى حديثة وقديمة. وتشمل الطبقة الوسطى الحديثة الفئات المهنية التالية: المشرعون، وموظفو الإدارة العليا (في القطاع الحكومي أو الخاص أو في المنظمات غير الحكومية)، والمتخصصون ومساعدوهم، والفنيون، والكتبة، والحرفيون الذين ينتجون لصالحهم دون استخدام عمالة مأجورة، وأصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامون والمهندسون، بالإضافة إلى المثقفين. وتشمل الطبقة الوسطى القديمة أصحاب الملكيات والتجارة المتوسطة والصغيرة، والصناعات والحرف المتوسطة، والوكلاء أو الوسطاء بين كبار ملاك الأراضي والفلاحين، إضافة إلى المثقفين التقليديين من علماء دين ومعلمين وقضاة وموظفين حكوميين. وتعتبر الطبقة الوسطى

تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية الليبرالية في إطار مفاهيم الخصخصة وحرية التجارة والأسواق، دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاستعماري الذي يزرع تحته المجتمع الفلسطيني بأكمله» (المالكي، 2018).

والتغير الأبرز في هذا المجال يتمثل في: ولادة شرائح جديدة نتيجة آليات أوسلو، وضعف الخطاب المبني على التماثل والعدالة والتضامن الذي ميز مرحلة ما قبل أوسلو، لصالح خطاب وواقع جديد يقوم على إعلاء قيم الإنجاز الفردي والنجاح والمنافسة. وجود سقوف رسمها أوسلو والعلاقة مع المنظمات الاقتصادية الدولية والممولين الأجانب فيما يتعلق بسياسات/ ممارسات هذه الشرائح تجاه الانفكاك عن المستعمر ومقاومته من جهة، والتكافل والتضامن الاجتماعي فيما يخص التنظيم الداخلي للمجتمع؛ كما عملت هذه الشرائح على بناء تضامنياتها الخاصة، في مسعى لتعزيز دورها ونفوذها. وتعاني هذه التضامنيات من تأثير الانقسام السياسي على فعلها، ومن جهة أخرى ما زال أثرها محدوداً في مجال مجابهة شرذمة الاقتصاد والشرذمة الاجتماعية.

2- تراجع دور وتأثير الطبقة الوسطى الحديثة رغم اتساع حجمها:

اتسع حجم الطبقة الوسطى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد نشوء السلطة الفلسطينية، نتيجة نشوء مؤسسات السلطة

لقد ولدت مصاحبات أوصلو آليات تولد التوسع الكبير في هذه الطبقة، وفي الوقت ذاته ولدت تنوعا كبيرا في واقعها اليومي، ومستويات حياتها وشروط عملها، يؤدي بالضرورة إلى درجة استقطاب كبيرة في مواقفها الفكرية والأيدولوجية.

3- الطبقة الكادحة: شرائح متعددة وتشنت في الأداء

تشكل قاعدة الهرم الطبقي، وتتكون من شرائح متعددة: عمالية، وفلاحية، وعمالية فلاحية (تجمع ما بين واقعها العمالي واستمرار روابطها الريفية).

وتعيش الشرائح العمالية واقعا متباينا من حيث شروط عملها، والامتيازات التي تحصل عليها في مواقع عملها. وتولد هذه الاختلافات تباينا في أولويات هذه الشرائح حسب مكان عملها، والقطاع الاقتصادي:

- الشريحة التي تعمل في الاقتصاد الصهيوني، وتجد نفسها في شروط عمل خاصة تجمع ما بين اضطهادها القومي واستغلالها الطبقي، وتعرضها للابتزاز من خلال تصاريح العمل.

- الشريحة التي تعمل في الاقتصاد المحلي، وهي تتمايز حسب منطقة عملها: غزة و الضفة و قدس، وكذلك منطقة ج مقابل مناطق أ/ ب، المناطق التي عزلها الجدار. من جانب آخر، فإن الشرائح العمالية تتنوع حسب الأنشطة الاقتصادية والقطاعات

القديمة أكثر محافظة، سياسيا واجتماعيا، من الطبقة الوسطى الحديثة.

ومع ذلك فقد تراجع دورها التحديثي والوطني الذي من المفترض أن تلعبه داخل المجتمع الفلسطيني حيث اتسمت بالضعف وغياب الهوية والثقافة والمشروع التحديثي الخاص بها. فالطبقة الوسطى طبقة مهمة عادة بفعل موقعها الاستراتيجي في الدولة، وبفعل دورها في التخطيط الاقتصادي، ودورها في الأحزاب، والاتحادات، والمنظمات غير الحكومية، وفي وسائل الإعلام وفي الإنتاج الثقافي والفكري بشكل عام. وتشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يقدرها البعض بخمسة. وتشمل هذه الطبقة طيف واسع وغير متجانس من المهن والحرف المرتبطة بدرجات متفاوتة من التعليم أو الثروة أو الدخل، لذلك تعتبر طبقة غير متجانسة بطبيعتها (هلال، 2006: 280-281).

تؤثر آليات توليد الطبقة الوسطى الحديثة في سماتها من حيث فكرها وممارساتها ودورها المجتمعي. فهي هجين من شرائح وفئات غير منسجمة اقتصاديا أو مهنيا، وتعيش واقع اجتماعي متمايز وظروف عمل مهنية مختلفة، وتفاوت في مستويات معيشتها. كما أن اختلاف الجذور العائلية والمناطقية لأفراد هذه الطبقة له تأثير كبير في خلق تباينات في التوجهات الفكرية والأيدولوجية لهذه الطبقة (فئات محافظة، وليبرالية أو معولمة أو شعبية).



الاقتصادية. فتختلف شروط العمل ما بين القطاع الحكومي، الذي توجد فيه حقوق وامتيازات عمل مختلفة عن المتوفرة في القطاع الخاص أو قطاع المؤسسات غير الحكومية أو المؤسسات الدولية. كما تتفاوت شروط عمل الشرائح العمالية حسب الأنشطة الاقتصادية، ما بين قطاع الخدمات الذي تتواجد فيه مؤسسات كبيرة من حيث عدد العاملين، والعاملين في قطاع الانشاءات، أو الصناعة أو القطاع الاقتصادي غير المنظم، حيث يغلب عليها العمل في مشروعات صغيرة الحجم وشروط عمل سيئة.

ويترتب على هذا التشظي في واقع المعاش اليومي للعمال، وما يتولد عنه من تمحور في تركيزها على الحقوق / الامتيازات المتباينة التي تتمتع بها الفئات المختلفة، حيث تعطى الأولويات للحفاظ على هذه الحقوق / الامتيازات وتنميتها. وهذه الحالة تولد تشظي في وعي الشرائح العمالية وفي ممارساتها. وقدمت حالة الاشتباك الطبقي التي رافقت الحراك ضد قانون الضمان الاجتماعي مثالا على هذه الحالة. ففي الوقت الذي خاض فيه الرأسمال هذه المواجهة بموقف واحد متماسك من خلال اتحاداتها المختلفة، عجزت تنظيمات العمال عن تقديم مثل هذا الموقف، وتناثرت مواقف العمال حسب تصوراتهم عن المكاسب التي يضمنها القانون لها أو يفقدها إياها.

ولم ترتق أشكال التنظيم الذاتي للعمال إلى مستوى مواجهة الآليات النابذة من خلال أساليب تنظيم وعمل تدفع وتعزز من آليات توحيد فعل هذه الشرائح في معاركها النقابية العامة. فقد كشف حراك الضمان الاجتماعي على انشداد الشرائح العمالية المختلفة إلى مصالحتها اليومية المباشرة، ولم تستطع التنظيمات النقابية من الاستفادة من هذه الفرصة لتطوير عملها باتجاه بناء حركة نقابية عامة تتمحور حول القضايا الأساسية للعمال. وبالنسبة للفلاحين، فقد أدت السياسات الاستعمارية، والسياسات العامة للحكومة الفلسطينية إلى إضعاف حضور هذه الشريحة من حيث العدد (تراجع نسبة العاملين في الزراعة، وتراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أصبح يحتل دورا هامشيا في التشغيل وفي الناتج المحلي الإجمالي). كما أن هذه الشريحة مهمشة في السياسات العامة، وليس لها حضور فعلي على مستوى التنظيم الذاتي أو الفعل السياسي، أو الدفاع عن حقوقها. هذا رغم أن الأرض تشكل محور الصراع مع المستعمرين الصهاينة.

أما الشريحة العمالية الفلاحية فهي الأوسع، وهي تعيش حياة مزدوجة: فهي تعيش علاقات الاستغلال الرأسمالي في موقع العمل، وتحافظ على روابطها الريفية، وأحيانا على استثمارات ريفية تستخدمها كمصدر دخل ثانوي. وتشمل هذه الشريحة فئة واسعة من العاملين في الاقتصاد الصهوني، والعاملين

الاقتصادية. فتختلف شروط العمل ما بين القطاع الحكومي، الذي توجد فيه حقوق وامتيازات عمل مختلفة عن المتوفرة في القطاع الخاص أو قطاع المؤسسات غير الحكومية أو المؤسسات الدولية. كما تتفاوت شروط عمل الشرائح العمالية حسب الأنشطة الاقتصادية، ما بين قطاع الخدمات الذي تتواجد فيه مؤسسات كبيرة من حيث عدد العاملين، والعاملين في قطاع الانشاءات، أو الصناعة أو القطاع الاقتصادي غير المنظم، حيث يغلب عليها العمل في مشروعات صغيرة الحجم وشروط عمل سيئة.

ويترتب على هذا التشظي في واقع المعاش اليومي للعمال، وما يتولد عنه من تمحور في تركيزها على الحقوق / الامتيازات المتباينة التي تتمتع بها الفئات المختلفة، حيث تعطى الأولويات للحفاظ على هذه الحقوق / الامتيازات وتنميتها. وهذه الحالة تولد تشظي في وعي الشرائح العمالية وفي ممارساتها. وقدمت حالة الاشتباك الطبقي التي رافقت الحراك ضد قانون الضمان الاجتماعي مثالا على هذه الحالة. ففي الوقت الذي خاض فيه الرأسمال هذه المواجهة بموقف واحد متماسك من خلال اتحاداتها المختلفة، عجزت تنظيمات العمال عن تقديم مثل هذا الموقف، وتناثرت مواقف العمال حسب تصوراتهم عن المكاسب التي يضمنها القانون لها أو يفقدها إياها.

ولم ترتق أشكال التنظيم الذاتي للعمال إلى



ولا تعطي هذه التكتيكات خيارات واعية، سواء في موقفها من القضايا الوطنية أو القضايا النقابية، وبهذا تقدم ممارسات متباينة في هذا المجال، فهي رغم حرصها على تصريح العمل تقدم المناضلين الأكثر شراسة في مواجهة المستعمر. وهي على العكس من خيارات الطبقة البرجوازية، التي تأتي ممارساتها وسياساتها تجاه المستعمر كخيارات واعية.

وفي هذا المجال فإن الطبقة البرجوازية وشرائح الطبقة الوسطى تتأثر بوعي في ممارساتها الوطنية والطبقيّة بالسقوف التي رسمتها مصالحها (شبكة علاقاتها مع الجهات الراعية لها، ضمان بيئة مناسبة لاستثماراتها وتعظيم ربحها). لذا تفرض على نفسها رقابة ذاتية لخياراتها في الانفكاك عن المستعمر ومقاومته، وفي خطابها وسلوكها الأيديولوجي حول الحقوق. ولا يخفى أن جزءاً من آليات التأقلم التي تلجأ لها بعض فئات الطبقة الوسطى تأتي في إطار «التحايل على تحقيق مصالحها الآنية» دون أن يترتب على ذلك انحياز واعي لخيارات معينة في العلاقة مع المستعمر (على سبيل المثال علاقات المستوردين الصغار والمتوسطين مع مخلصي البضائع الإسرائيليين، وتهربهم الضريبي). من جانب آخر فإن هذه السقوف غير قائمة بالنسبة لشرائح الطبقة الكادحة المختلفة.

وهذا يتطلب من ممثلي الطبقة الكادحة

في القطاع الخاص المحلي. وقد ساهم ضعف الهجرة الداخلية في تكريس مثل هذا الواقع، حيث تحولت العديد من القرى التي يغلب عليها الطابع العمالي إلى أماكن مبيت لفئات عمالية واسعة.

الوعي الزائف أم واعي يومي يتمحور حول «التحايل على المعاش»، ويرتبط بالوضع الوظيفي:

كيف يمكن فهم سلوكيات الشرائح العمالية المختلفة، أو سلوك شرائح الطبقة الكادحة؟ فهي من جهة منسدة إلى واقعها اليومي (من حيث شروط العمل والحقوق والامتيازات التي تحصل عليها)، ومن جهة أخرى تلجأ إلى طرق تأقلم مع ظروف عملها الصعبة هي أقرب إلى «التحايل على المعاش»، مثل التكتيكات التي يتبعها العاملون في الاقتصاد الصهيوني، وحرصهم على توفير شروط الحصول على تصريح العمل، بما في ذلك اللجوء إلى الرشاوى، أو اصطفاغ البعض من العمال خلف المشغل كما حصل في الحراك ضد الضمان الاجتماعي، أو مدهانة المشغل، والخوف من العمل النقابي المنظم.. إلخ.

وتنطلق في ترجمة وعيها بشروط عملها وعلاقتها بالمشغل (الرأسمالي) من تجربتها الخاصة على نطاق شروط عملها في المنشأة، وتعطي الأولوية لمصالحها الآنية، وأولها استمرارها في العمل في ظل معدلات بطالة استثنائية.

## النقابين والسياسيين تكثيف العمل على تجاوز

حالة شرذمة وعي هذه الطبقة، والبحث عن آليات عمل تطور التنظيم الذاتي لهذه الشرائح، وتعظم من فعلها السياسي والاجتماعي.

• الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية- تقرير المنشآت. رام الله، فلسطين.

• الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، مسح القوى العاملة- التقرير السنوي 2018. رام الله، فلسطين.

• سعد، إيهاب (2015)، أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس.

• عبد المعطي، عبد الباسط (2001). التحولات العالمية والتنظير للطبقات الاجتماعية فيعلم الاجتماع المعاصر. إضافات- كتاب غير دوري محكم، العدد الثالث.

• فرسخ، ليلي (2012). «من الهيمنة إلى الدمار: الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي». في سلطة الاقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تحرير ساري حنفي وعدي أوفير وميخال غيفوني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

• المالكي، مجدي وآخرون (2018). تحولات المجتمع الفلسطيني منذ 1948. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

• معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية- ماس أ (2005). نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية. رام الله.

1. وفي هذا المجال يصبح الخطاب الذي يتمحور حول الفساد التافها على واقع أن هذا الفساد يمثل الممارسة الممكنة للطبقة العليا الحاكمة، في ظروف السيطرة الاستعمارية. فقبولها بدور التوسط ما بين المستعمر والشعب المستعمر يمثل أعلى درجات الفساد، والتي تجعل من ممارسات الفساد سلوكا مستساغا.

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس ب (2005). نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني. رام الله.
- مواطن (2012). نحو قانون ضمان اجتماعي لفلسطين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- هلال، جميل (2002). تكوين النخبة الفلسطينية. رام الله - عمان: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-مواطن ومركز الأردن الجديد للدراسات.
- هلال، جميل (2006). الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية. رام الله-بيروت: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- Roy, SarA,(1999) “De-Development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo,” Journal of (Palestine Studies, 28, no. 3 (Spring 1999).

# العدالة الضريبية في فلسطين



## الهرم المقلوب

أبي عابودي

### مقدمة

هذا الاقصاد من التلطف الناتج عن الإرث الاستعماري التقليدي، بل أيضا من التقويض والتجريف الناتجين عن السياسة الكولونيالية الاستيطانية.

تهدف هذه الورقة إلى البحث في توزيع العبء الضريبي الذي أصبح من مهمات السلطة الفلسطينية بعد قيامها عام 1994، على المواطنين الفلسطينيين محاولين توضيح مدى عدالة توزيع هذا العبء على المواطنين من منظور مفاهيم العدالة الاجتماعية.

تشكل الضرائب وأشكالها المختلفة جزءا من السياسة المالية العامة لأية حكومة، هذه السياسة المالية بدورها تشكل جزءا من السياسة الاقتصادية الأشمل النابعة من طبيعة النظام السياسي وتوجهاته الفكرية بشأن القضايا الاجتماعية الاقتصادية، وبالتالي تختلف السياسة المالية والضريبية بشكل خاص باختلاف النظام الاقتصادي الاجتماعي، ويرى البعض أن الضرائب تشكل أحد عوامل توزيع الدخل، كما تشكل جزءا من آليات سد الفجوات الاجتماعية، والضرائب حكما هي إجراء إلزامي

تعتبر السلطة الفلسطينية اليوم حالة فريدة في السياق العالمي، فهي وفق الاعتراف الدولي دولة من دون سيادة أو بتعبير أدق ذات سيادة منقوصة، وفي الواقع العملي هي حالة حكم ذاتي بصلاحيات محدودة كما عبر عنها في اتفاق أوسلو، في هذا الإطار، تمارس السلطة بعضا من مهام الدولة وفق الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي أفرزته الاتفاقيات والوقائع السياسية خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية. إلا أن هذا لم يمنع السلطة الفلسطينية من محاولة بناء أسس وهيكل أولية لبنى الدولة من وزارات وهيئات وأجهزة أمنية وغيرها، الأمر الذي تطلب منها واجب توفير مصادر الموازنة من منح خارجية أو جباية محلية وغيرها. فقد أعطاها بروتوكول باريس حق الجباية المحلية، وتلقي المنح الخارجية، لا بل إن المنح الخارجية كانت الدفعة الأولى التي أعطت السلطة مقومات الحياة، فقد ورثت عن الاحتلال اقتصادا مدمرا منهكا وملحقا ومصادرا أيضا. لم يعان

توزيع وإعادة الدخل القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية).

### وتنقسم العدالة الضريبية إلى نوعين هما:

أولاً: العدالة الضريبية العمودية ويقصد بها تباين واختلاف معاملة المكلفين ضريبياً حسب مقدرة كل مكلف على تحمل دفع دين الضريبة، ويكون الدخل هو المؤشر والمقياس الأساسي لبيان مقدرة المكلف على الدفع، وتكون الضريبة وفقاً للعدالة الضريبية الرأسية إما ضريبة تصاعدية أو نسبية أو متدرجة، وبما يتوافق مع مقدرة كل مكلف على دفع دين الضريبة وحسب الدخل الذي حصل عليه (اختلاف في مستوي الدخل).

ثانياً: العدالة الضريبية الأفقية: ويقصد بها أن تكون معاملة المكلفين ذوي الدخل المتشابهة متماثلة، أي يدفع الأفراد أصحاب الدخل المتماثل نفس المبلغ من الضريبة.

فالعدالة الضريبية إذن إما أن تتضمن اختلافاً في المعاملة الضريبية للأفراد تبعاً لاختلاف مقدرة الأفراد على دفع الضريبة أي العدالة الضريبية العمودية، أو تتضمن مساواة المكلفين في المعاملة الضريبية في المجتمع والذين لديهم مقدرة متساوية على الدفع أي العدالة الضريبية الأفقية. بمعنى أن العدالة الضريبية العمودية تقضي تفارقاً في النسب

على المكلفين، وبالتالي فالتهرب منها يضع صاحبها تحت طائلة القانون، ويسعى المشرعون من وراء سن التشريعات الضريبية وتعديلها إلى تحقيق جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية أهمها زيادة الإيرادات لموازنة الدولة، وتشجيع الاستثمارات، وإعادة توزيع الدخل بين الفئات المجتمعية المختلفة.

تختلف الرؤى بشأن ما يعرف بالعدالة الضريبية، والتي تنبع أساساً من المساواة أمام القانون، فالعدالة الضريبية تحمل بعدين؛ الأول أفقي يقوم على التعامل بالمساواة مع جميع الأفراد بغض النظر عن ثروتهم، والثاني عمودي يقوم على التعامل مع الدخل المتحققة ويقسم المكلفين إلى شرائح تختلف في نسب العبء الضريبي الواقع عليها حسب مستوي الدخل المتحقق لها. غير أن مفهوم العدالة الضريبية يبقى مبهماً وإشكالياً، حيث لا يمكن الاتفاق مجتمعياً على مفهوم محدد وثابت للعدالة الضريبية ويرجع ذلك لاختلاف التوجهات الفكرية. وهنا يصبح تعريف العدالة الضريبية مهماً.

هناك من يعرّف العدالة الضريبية بأنها: (التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين الأفراد، ومبدأ العدالة الضريبية من المبادئ التقليدية للضريبة الذي تقتصر آلية العمل فيه على إشباع الحاجات العامة بمعزل عن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة، ومؤخراً أخذت الدول بالتدخل بواسطة الضريبة بقصد التأثير في

## فلسطين والعدالة الضريبية

لم تعرف فلسطين شكلا محددًا من العدالة الضريبية، منذ العهد التركي وحتى اليوم، فقد رزح المواطن الفلسطيني تحت أعباء ضرائب السلطنة العثمانية المتعددة، كما خضع لنظم ضريبية انتدابية في فترة الاستعمار البريطاني، شكلت داعما وممولا لحكومة الانتداب، فيما شكل قانون الضرائب الأردني القديم أحد أشكال الجباية التي لم يتحملها المواطن العادي، بينما كانت أقسى أشكال الضرائب المباشرة وغير المباشرة هي الضرائب اللصوية التي فرضها الاحتلال، والتي لم تذهب إلى تحسين حياة المواطنين بل للصرف على آليات القمع الاحتلالي، لتكون مقاومة الضرائب والامتناع عنها أحد عناوين الانتفاضة الكبرى عام 1987، والتي تكللت بالتجربة العصيانية المجيدة لمدينة بيت ساحور.

ولم تبادر السلطة الفلسطينية إلى فرض قانون للضرائب إلا عام 2004 أي بعد ثمانية أعوام على انتخاب المجلس التشريعي، ومرور عشرة أعوام على قيام السلطة، هذا القانون جرت عليه تعديلات عام 2008، وتم إلغاء قانون 2004 وتعديلاته ليجري سن قانون جديد عام 2011، ورغم ذلك أجريت عليه تعديلات عام 2012، 2014، 2015، ولم ينجح قانون الضريبة في تحقيق التوازن المطلوب بين الأهداف المالية

بين شرائح الدخل المحددة قانونا، بينما تعتمد العدالة الضريبية الأفقية نسبة واحدة من الدخل المصرح به لكل المواطنين.

هنا لا بد أن نضيف إلى مفهوم العدالة الضريبية جانبا يتم التغاضي عنه، فعادة ما يفسر كثيرون العدالة الضريبية بأنها العدالة في عملية الجباية الضريبية، وعلى أهمية ذلك، فإن هذا لا يكفي ولا يقدم عدالة إلا في توزيع الأعباء، فيما تغفل العدالة في توزيع الإيرادات الناجمة عن جمع الإيرادات، بمعنى آخر لا بد من الإجابة على سؤال من المستفيد من الإيرادات الضريبية في المجتمع وكيف توظف؟ بمعنى أنه لا بد من تحليل الموازنة العامة أيضا، باعتبارها الآلية التي تبين اتجاهات صرف وإنفاق هذه الضرائب مباشرة كانت أم غير مباشرة.

يرى كثير من الاقتصاديين إن إحدى علامات التخلف هي ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة في مجموع الضرائب وتدني نسبة الضرائب المباشرة، ويرى صندوق النقد الدولي، أن الإيرادات الضريبية في الوطن العربي كانت منخفضة ومستقرة نظرا لعدم فرض ضرائب تصاعدية على الدخل، وللإعفاءات التي يحققها المستثمرون من خلال قوانين تشجيع الاستثمار.

وكان آخر تعديل عليه عام 2015. لكننا نجد ضرائب غير مباشرة مفروضة على المواطنين من خلال قوانين اقتصادية أخرى كالجمارك والتبغ والمحروقات وضريبة القيمة المضافة وغيرها من الرسوم الناتجة عن المعاملات اليومية للمواطن، والتي عادة ما تقرها أنظمة ولوائح تنفيذية أكثر مما تستند إلى نص قانوني صريح.

أما القوانين النافذة التي تنظم الجباية الضريبية في فلسطين فهي متعددة في مصادرها تمتد من الانتداب البريطاني وحتى قيام السلطة الفلسطينية وأهمها:

1. اتفاقية باريس الاقتصادية 1994.
2. قانون ضريبة الدخل وتعديلاته لعام 2011.
3. قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998.
4. قوانين أردنية تخص ضريبة الأملاك والمحروقات، ومنها قانون ضريبة الأبنية والأراضي وكذلك قانون الجمارك والمكوس الأردني رقم 1 لسنة 1962.
5. الأوامر العسكرية الإسرائيلية.
6. قوانين بريطانية تخص ضريبة الأملاك، ومنها قانون ضريبة الأملاك البريطاني رقم 42 لسنة 1940 والذي يسمى "قانون ضريبة الأملاك داخل المدن"، ويطبق داخل قطاع غزة.
7. أوامر عسكرية «إسرائيلية» تتعلق بضريبة القيمة المضافة، وما زالت مطبقة حتى

والاقتصادية والاجتماعية، وكان تركيزه على تعزيز العائدات الضريبية (المالي) على حساب الهدفين الآخرين الاقتصادي والاجتماعي.

إن تأخر إقرار قانون الضرائب عقداً من الزمن يعود إلى البجوبة التي عاشتها السلطة جراء تدفق أموال الدول المانحة دعماً لموازنتها أو تنفيذاً لمشاريع تطويرية كانت تصب الأموال فيها من الخارج، وبطريقة منفصلة عن موازنة السلطة الفلسطينية، التي دار جدال كبير حول قانون إعدادها حتى تم إقراره عام 1998.

### الإطار القانوني للضرائب في فلسطين:

يخضع الإطار القانوني للضرائب في فلسطين إلى مرجعية أساسية هي بروتوكول باريس الاقتصادي الذي يعتبر مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل ضمن غلاف جمركي واحد، كما حدد هذا البروتوكول عديد القضايا المتعلقة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تجبها السلطة الفلسطينية، مثل ضريبة القيمة المضافة وضرائب المحروقات وغيرها من الضرائب والجمارك، وبالتالي لا يمكن الحديث هنا عن قوانين فلسطينية مستقلة للضرائب إلا في هامش محدود سقفه اتفاق باريس لعام 1994.

يوجد لدينا قانون لضريبة الدخل باعتبارها ضريبة مباشرة صدر لأول مرة عام 2004، لكنه ألغي وتم استبداله بقرار بقانون لعام 2011

الآن.

## أنواع الضرائب في فلسطين:

توجد في الأراضي الفلسطينية نوعان من الضرائب، الأولى مباشرة وهي الأقل مساهمة في الإيرادات العامة للسلطة لأنها تعتمد على ضريبة الدخل، فيما تشكل الضرائب غير المباشرة الكتلة الأساسية من قيمة الإيرادات. تشمل الضرائب المباشرة ضريبة الدخل وهي تجبى من الأفراد المكلفين العاملين في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى أرباح الشركات والمؤسسات الربحية العاملة في الأراضي الفلسطينية، وضريبة الأملاك، والضريبة على عائد الإيجار لهذه الأملاك. أما الضرائب غير المباشرة فهي نتاج الاستهلاك أو الإنتاج أو التجارة، أو الأملاك العقارية في حدود البلديات ومنها ضريبة القيمة المضافة وهي ضريبة تفرض على جميع السلع والخدمات المستهلكة من المواطنين، وضريبة الشراء وهي مفروضة على أنواع من المشتريات لا تشكل حاجة أساسية مثل الكحول، والسجائر، والكيماويات، والسيارات. وضريبة المقاصة: وهي ضريبة تحصلها السلطة من القطاع الخاص الفلسطيني على البضائع المستوردة وتدفع لسلطة الاحتلال التي تحولها إلى السلطة الفلسطينية بعد خصم عمولة أو مصاريف إدارية، وضريبة المحروقات، والرسوم الجمركية والمكوس الخاضعة لقانون أردني

وتعديلات من الأوامر العسكرية الإسرائيلية، كذلك ضريبة الإنتاج: الخاضعة لقانون أردني لسنة 1963 .

## توزيع الإيرادات الضريبية

تبين من خلال عرض موجز قدمته وزارة المالية في جلسة لائتلاف «أمان» عن تقرير موازنة عام 2018 أن إجمالي الإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية قد بلغ 12.8 مليار شيكل فيما كان صافي الإيرادات العامة حوالي 12.6 مليار شيكل وبلغت الإيرادات المحلية حوالي 4.2 مليار شيكل فيما بلغت إيرادات المقاصة حوالي 8.8 مليار شيكل، أما ترتيب أنواع الضرائب في مساهمتها في الإيرادات العامة الضريبية فقد كانت إيرادات المقاصة هي الأعلى، تليها ضريبة المحروقات، ومن ثم ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة والقادمة من إسرائيل، وفي المرتبة الرابعة جاءت ضريبة القيمة المضافة على المبيعات المحلية، فيما شكلت ضريبة الدخل المباشرة النسبة الأقل من الكتلة الأساسية لإجمالي الإيرادات العامة.

وترى سلطة النقد الفلسطينية في تقريرها السنوي لعام 2018، أن السياسة الضريبية الجديدة للحكومة والقائمة على توسيع القاعدة الضريبية، مع تخفيض نسبتها على الفئات الأقل دخلاً، قد حققت نجاحاً في زيادة الإيرادات الضريبية المباشرة، لكن سلطة النقد



القصور في التشريعات.

حتى الآن لا يوجد تقدير رسمي لحجم التهرب الضريبي، فبينما قدّرت دراسة بكدار عام 2015 أن حجم التهرب الضريبي بين 30%-40% من مجموع الإيرادات الضريبية، قدرت دراسة أعدتها مؤسسة مفتاح حجم التهرب الضريبي بحوالي 37% من مجموع الإيرادات، أما دراسة أمان ” فقد خلصت إلى أن نسبة التهرب الضريبي قد تصل إلى 65% في حين تقدر نسبة التهرب الجمركي بحوالي 30% طبقاً لانطباع كل من الإدارة العامة لضريبة الدخل، والإدارة العامة لضريبة الأملاك، والإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة .

في ضوء الأرقام السابقة حول نسبة التهرب الضريبي، قدرت دراسة مؤسسة مفتاح أنه لو تم الحد من التهرب الضريبي بشكل ناجح يمكن أن تحقق الموازنة العامة فائضاً يقدر بـ 9.5% ، أي أنه يمكن تحقيق فائض مقداره حوالي مليار شيكل.

### النظام الضريبي والعدالة الاجتماعية:

يشير الدفتر الجمركي الرسمي إلى نسبة الجمارك على السلع المتوافرة في السوق وفق الجدول التالي:

لم توضح أن نسبة مساهمة ضريبة الدخل في الإيرادات الحكومية لا تتعدى 10%، من مجمل الضرائب بمعنى أن أية زيادة في هذه النسبة لن تحقق إسهاماً كبيراً في تغذية الموازنة العامة أو سد العجز المالي، حيث أن الزيادة الناتجة عن تعديل قانون الضريبة لم تسهم سوى بـ 1.2% من تغطية النفقات الجارية وصافي الإقراض.

### التهرب الضريبي

تشكو أغلب التقارير والمعالجات من نسبة عالية من التهرب الضريبي، والذي يتمظهر أغلبه في شكلين، الأول هو تهرب كثير من أصحاب المهن الحرة من تقديم كشوف ضريبية حقيقية حول دخولهم، والثاني هو قيام التجار بتقديم كشوفات حول مبيعات أقل بكثير من حجم مبيعاتهم الحقيقية مما يؤدي إلى استيلاء التجار على جزء غير قليل من ضريبة القيمة المضافة التي يدفعها المستهلك لتصل إلى الخزينة العامة، لكنها تصب في أغلبها في جيوب التجار.

ويرى تقرير ائتلاف امان حول التهرب الضريبي في الاراضي الفلسطينية ان اهم اسباب التهرب هي عدم وجود سيطرة فلسطينية على المعابر والحدود، وضعف المتابعة وهشاشة الرقابة على قيمة فواتير المقاصة التي تعدّها إسرائيل بدون شفافية إضافة إلى

النسبة %	مقدار الصرف / شيكل	السلعة
6.7	400	محروقات
13.4	800	تبغ وكحول
1.7	100	أثاث
2.5	150	ملابس وأحذية
8.3	500	مواصلات
0.8	50	دواء وعلاج
23.3	1400	سيارة
6.7	400	فواتير
36.6	2200	غذاء

الأسرة الثانية يعمل بها فرد واحد من الأسرة المكونة من خمسة أفراد ودخلها الشهري 2500 شيكل، لا تملك سيارة وكما الأسرة السابقة لا تدفع أجرة منزل قدرنا جدول صرفها الشهري بالآتي:

النسبة %	مقدار الصرف / شيكل	السلعة
4	100	محروقات
12	300	تبغ وكحول
2	50	أثاث
2	50	ملابس وأحذية
16	400	مواصلات
0	0	دواء وعلاج
0	0	سيارة
8	200	فواتير
56	1400	غذاء

نلاحظ أن الغذاء يستحوذ على أكثر من ثلث الدخل، فيما تقترب نسبة الاستهلاك من السلع الأساسية بين الأسرتين، خاصة في مجال التبغ

نسبة الضريبة الجمركية %	السلعة
65	المحروقات
85	تبغ وكحول
34	أثاث
34	ملابس وأحذية
10	مواصلات
16	علاجات وأدوية
30	غذاء
56	سيارات
30	الكهربائيات
12	الفواتير

المصدر: الدفتر الجمركي الرسمي

يلاحظ من الجدول أن توزيع العبء الضريبي يقع في الأغلب على السلع التي يستهلكها القطاع الأوسع من المجتمع، في حين أننا يمكننا رسم سيناريوهين لاستهلاك أسرة متوسطة وأخرى فقيرة حيث يتم توزيع دخلهما على بنود السلع السابقة لنحصل على حصة كل أسرة من العبء الضريبي القائم حالياً:

الأسرة الأولى متوسطة وتحصل على دخل مقداره 6000 شيكل ويعمل فيها الزوج والزوجة أو اثنان من الأسرة أحدهما براتب مقداره 3600 شيكل والآخر براتب مقداره 2400 شيكل وقد تم توزيع استهلاكها من السلع وفق الجدول التالي:

بين الدول المجاورة إذ يبلغ حوالي 36.5% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى من ذلك في مصادر وتقديرات أخرى، بينما هو في إسرائيل حوالي 32% وفي الأردن حوالي 27% كما صرحت الحكومة وهو حوالي 19% في لبنان و15% في مصر.

إن هذا العبء الضريبي غير موزع بعدالة بين طبقات الشعب المختلفة نتيجة سيطرة الضرائب غير المباشرة، وبالتالي هناك حاجة لتعديل النظام الضريبي الفلسطيني ضمن التوصيات التالية:

1. فرض نظام ضريبي تصاعدي على الدخل غير تلك النسب التي وضعها القانون الأخير.
2. بناء نظام تحصيل ضريبي لأصحاب المهن الحرة، قائم على الربط الإلكتروني المباشر عند تقديم الخدمة.
3. تخفيض نسبة الضرائب غير المباشرة أو إعفاء سلع أساسية من ضريبة القيمة المضافة.
4. المكافحة الشديدة لكل أشكال التهرب الضريبي بتشديد الرقابة على المكلفين، ووضع نظام جباية ملزم يحد إلى أقصى درجة من هذا التهرب.
5. وفوق كل ذلك التحرر من ربقة بروتوكول باريس الاقتصادي وتحكم الاحتلال بالنسبة الأكبر من الإيرادات الفلسطينية.

والمواصلات والملابس، وهذا يعني وبحسبة مركبة أن العبء الضريبي على الأسر يتراوح بين 20%-30% من الدخل فيما تدفع شركات كبرى ضرائب تتراوح بين 7.5% -10%، وهذا يعني أن المجتمع والفقراء منه بشكل خاص يتحملون العبء الأكبر من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فيما تتمتع شركات كبرى بإعفاءات خاصة قدمها قانون تشجيع الاستثمار وقوانين أخرى وهو ما يشير إلى غياب العدالة في توزيع الضرائب ما يؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية.

قضية أخرى تتعلق بالعدالة الضريبية وهي أن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لا يتسم بالتصاعدية، بل هو يقوم على نظام أقرب للأفقية في جباية الضرائب وهذا يؤدي إلى إرهاب الفقراء ومتوسطي الدخل، فيما يعطي امتيازات للأغنياء والشركات في هذا المجال. خلاصة وتوصيات:

مما تقدم نستنتج أن النظام الضريبي في فلسطين لا يقوم على عدالة ضريبية حيث تسيطر عليه الضرائب غير المباشرة التي تضع المقتدرين وغير المقتدرين على قدم المساواة في التكليف، كما لا تشكل فيه ضريبة الدخل كتلة مهمة من حصة الضرائب، وتدنيها يشير إلى وجود تهرب ضريبي عال في هذا المجال خاصة عند أصحاب المهن الحرة، والملاك العقاريين، والتجار، الأمر الذي يبين أن العبء الضريبي الفلسطيني يشكل العبء الأعلى

- حسن النجفي، معجم المصطلحات الاقتصادية والقانونية (بغداد: دار واسط للنشر، 1982) ص48.
- تجدر الملاحظة إلى أن العدالة الاجتماعية تختلف عن العدالة الضريبية بأن الأولى هي : نظام اقتصادي يعمل على إزالة الفروق الاقتصادية بين الطبقات في المجتمع)، أي استخدام العدالة في سبيل إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع وذلك من خلال توزيع الواجبات والحقوق بينهم وبما يضمن تحقيق المصلحة العامة المرجع نفسه، 155.
- أندرو جويل وآخرون، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي العدالة الضريبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015.
- انظر اتفاق باريس ونصوصه.
- تعتبر رسوم المحاكم واستصدار الهويات الشخصية لأول مرة أو بدل فاقد كما جواز السفر وغيرها الكثير من المعاملات كاستصدار رخصة سواقة عبارة عن ضرائب غير مباشرة يدفعها المواطن وتذهب الى الخزينة العامة.
- فراس جابر، الضرائب والعدالة الاجتماعية، 2017.
- من عرض قدمته وزارة المالية في لقاء حول الموازنة في مقر ائتلاف أمان.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2018.
- منقول من دراسة أمان حول التهرب الضريبي،

## الثقافة ودورها في العبودية والتحرر



فريد مرة



إن الإمبريالية الجديدة المسيطرة على العالم، هي عبارة عن عملية ابتلاع البشر والطبيعة وهضمهم وإخراجهم سلعا للتسوق<sup>(1)</sup> الطيب تيزيني.



### مقدمة:

والنظام العالمي الجديد. وفي ظل هذا النظام فقد تحول كل شيء إلى سلعة معروضة للبيع.

تتعامل الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الجنوب، باعتبارها مصدرا للمواد الخام الرخيصة، وسوقا واسعة للاستهلاك، وهو ما يتطلب السيطرة على مقدرات وسيادة وقرار هذه الدول التي يجب أن تظل مصدرا للمواد الخام وسوقا مفتوحا بلا قيود لمنتجات وسلع دول المركز.

بالتالي، لا بد من أن تكون أنظمة الحكم فيها أي في دول المحيط تابعة، وأن يكون استقلالها مسقوفا أو لا يتعدى صلاحيات الحكم الذاتي الإداري وألمني، لهدفين متداخلين وهما الحفاظ على هذه الانظمة بهدف الحفاظ على

تتناول هذه الورقة الثقافة باعتبارها إفرزا لواقع مادي اقتصادي بالأساس، موضحة أشكالها ومظاهرها ودورها في تكريس عبودية الإنسان أو تحرره وذلك من خلال التعرض لأشكال مختلفة من الثقافة، ابتداء من ثقافة الاستهلاك والثقافة الرجعية مرورا بدور الغزو الثقافي والحرب الناعمة، وانتهاء بدور الاحتلال والسلطة الحاكمة وكذلك تتعرض لثقافة التحرر.

هيمنة السوق بهدف الربح المستمر بلا حدود، ومراكمة رأس المال واحتكاره بأيدي أقلية تتحكم من أجله ومن خلاله بالعالم، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء من جهة، وبين دول المحيط ودول المركز أو الجنوب والشمال من جهة أخرى، هي السمات الأبرز للإمبريالية

تأمل ذاتي لكل فرد ليكتشف ذاته ويحدد دوره.

### مفهوم الثقافة وأهميتها :

عادة تتعدد التعريفات لأي مفهوم وهذا بالتأكيد يطال مفهوم الثقافة خاصة أنه مفهوم مطاط من الصعب حصره في مصطلحات معينة، إلا أن معظم الباحثين يرون بأن الثقافة هي شيء إنساني خاص ينفرد به الجنس البشري من دون الأجناس الأخرى، وهي تشمل السلوك والأشياء المادية التي تصاحب السلوك والتراث وتشمل اللغة والأفكار والمعتقدات والعادات والرموز والمؤسسات الاجتماعية والأدوات المادية والتقنيات والأعمال الفنية والطقوس والاحتفالات بالإضافة إلى أشياء أخرى، بحسب كتاب تأويل الثقافات.

إن الاهتمام بالثقافة والتساؤلات حولها أصبحت تحتل مواقع جديدة وواسعة في ظل العولمة لأن تأثيرها كبير، وكان موضوع الثقافة والاهتمام بها على رأس أجندة اليونسكو حيث اعتبرت أن قضية الثقافة أكثر أهمية بما لا يقاس من أن تترك للتجار فحسب.

وفي هذا السياق أولى العديد من القادة والكتاب والمثقفين والفلاسفة أهمية للثقافة ودورها في السيطرة والتحرر.

ففي إحدى تصريحات الحكيم (جورج حبش) حول الثقافة ودورها في حماية القضية

دورها المستجيب والراعي للمصالح الامبريالية. وبعبارة موجزة السوق المفتوح والسلع والهيمنة من قبل الامبريالية والتبعية من قبل الدول الاخرى تعبير عن جوهر النظام العالمي الجديد .

إن هذا الواقع المادي الملموس لا بد له من أن يفرز الثقافة الملائمة له، والتي تسهم بشكل كبير في المحافظة عليه، واستمراره.

فالثقافة الملائمة لهذا الواقع تتطلب زرع ونشر وتثبيت ثقافة الاستهلاك والتي سيتم التطرق لها بتوسع في هذه الورقة، إضافة إلى تبرير وتعزيز ثقافة الهيمنة و التبعية من قبل الأنظمة الحاكمة، وسيترافق ذلك مع انتشار الثقافة الرجعية، للمحافظة على استمرار وجودها لضمان استمرار دورها.

بتعزيز ثقافة الاستهلاك والهيمنة والتبعية والرجعية، وبمقابل هذا الاضطهاد والظلم والتجبر بالشعوب ونهب خيراتها لا بد وأن تفرز ثقافة نقيضة لها أساسها التمرد والتحرر، والتي سيتم التطرق لها أيضا في هذه الورقة. ونحاول أيضا وبشكل وصفي توضيح بأية ثقافة أو ثقافات متأثرا أسلوب التفكير والسلوك للإنسان في مجتمعنا الفلسطيني خاصة والعربي عامة، هادفة إلى المساهمة المتواضعة في رسم صورة لواقع ودور الثقافة المؤثرة أو المتأثر بها مجتمعنا وأين موقع الفرد والجماعات منها. بهدف محاولة إجراء

وبالتالي فإن علاقة الثقافة بالأفكار هي كعلاقة البذرة بالأرض، فلا تنمو البذرة إلا بالأرض الملائمة لها، وكذلك الأفكار يحتاج نجاحها وتطبيقها توفر الثقافة الملائمة لها.

وأخيراً نؤكد أن العالم العربي خاصة ودول العالم الثالث عامة تعيش حالة هيمنة ثقافية تتجاوز هيمنة السلطة وسيتم التعرض لذلك في الجزء الخاص بالغزو الثقافي والحرب الناعمة.

### الثقافات المؤثرة بمجتمعنا:

#### أولاً: ثقافة الاستهلاك والاستهلاكوية

«نحن لسنا محكومون فقط من طرف الطغاة وإنما أيضاً من طرف الأشياء، مات الإنسان لتحتيا الأشياء».

- زيجمونت باومان

بهذه العبارة تم اختصار معنى الاستهلاك .

نحاول هنا وبشكل مختصر الإجابة على مجموعة من الأسئلة حول ماهية ثقافة الاستهلاك؟ ولماذا تنتشر وتتوسع وتتعمق وتثبت وكيف يتم ذلك؟ وما هو دورها وتأثيرها على تفكيرنا وسلوكنا اليومي؟ هل نحن حقيقة عبيد لها أم نتحكم بها؟

لقد تحول كل شيء إلى سلعة وأصبح معداً وجاهزاً للبيع، إن هذا بحاجة إلى سوق هاضم

الفلسطينية، اعتبر أن الثقافة والجهة الثقافية هي صمام الأمان الأخير لمعركة الوجود الفلسطيني، وأكد على أننا بخسران المعركة الثقافية يخسر الشعب الفلسطيني كل شيء. واعتبرها إدوارد سعيد بحسب كتابه الثقافة والمقاومة، السور الواقفي والحامي للشعب من الذوبان، وهنا يبرز دورها وأهميتها في معركة الوجود مع الكيان الصهيوني.

ويؤكد الخامنائي في إحدى خطابه بما معناه أن قوة الشعب هي من قوة ثقافته والثقافة بالنسبة لفكر وسلوك الإنسان كالهواء الذي يتنفسه، والذي يؤدي انعدامه للموت، ويكونون أصحاء إذا كان نقياً، ويمرضون إذا كان فاسداً.

واعتبر البعض أن الناس لا يسكنون على كوكب بل يسكنون ثقافة تأكيداً لأهميتها بحسب ميشيل فوكو.

وتعتبر الثقافة مفتاح التغيير لكل شيء؛ التحرر والديمقراطية والتنمية والحماية والتقدم والتخلف والإرهاب والاقتيال من خلال استخدامها للتأثير على الأفكار وأسلوب التفكير والسلوك بحسب كتاب تأويل الثقافات، وتوضح قوة تأثير الثقافة على الفرد (حيث تعتبر أن سيطرة الثقافة تبلغ من القوة حداً يجعله ينصاع لأوامرها ونواهيها حتى ما يعاكس نوازعه الفطرية).

وثقافة التوفير والادخار إلى ثقافة المديونية والاقتراض. فمن الصعب جدا أن تجد دولة من دول المحيط ليست غارقة في الديون، وأن تجد فردا قادرا على الاقتراض وليس مقترض ومن الواضح أن معظم الأفراد وخاصة الشرائح المتوسطة تتوجه إلى البنوك للاقتراض. ومن الجدير بالذكر أن مديونية الناس في الضفة والقطاع للبنوك الفلسطينية تتجاوز 4.5 مليار دولار (الاحصاء المركزي 11). وتقدر بثلاث الانتاج القومي، وهذه شبه حالة عالمية. لذا فإن سلوكيات التبذير والإسراف تشجع باتجاه شراء السلع و تحقيق تلك الرغبات.

من هنا، تعزز هذه الثقافة الفردية وتقاوم الجماعية والعمل الجماعي وتجعل كل فرد غارقا في همومه وديونه ورغباته، لأن متطلباته غدت أكثر من إمكانياته، لذا فالقناعة بالعمل التطوعي والجماعي والتعاوني تفتقر وتضم، ويصير الفرد يلهث وراء الأشياء فاقتدا لسمات الصبر والتضحية والاخلاص وتصبح هذه من سمات الماضي المتخلف.

ويغدو نموذج البطل أمام الفرد ليس الشهداء أو المناضلين أو المضحين أو القادة العظام والتاريخيين، بل النموذج والقذوة هو صاحب الشهرة وصاحب المال بالتالي من الممكن أن يشكل (محمد صلاح) لاعب الكرة المصري أو مطرب شهير، نموذجا للقذوة أكثر بكثير من ناجي العلي أو غسان كنفاني أو حتى مانديلا

لكل هذه السلع بالتالي كما أسلفنا لا بد من أن يرافق ذلك ميلاد ثقافة ملائمة قادرة على ممارسة السيطرة والتحكم وإدارة السلوك للإنسان حتى يستوعب ويقبل هذه السلع ويشترها ويولع بها.

ثقافة الاستهلاك همها الأول التركيز على رغبات الناس والعمل على خلق رغبات جديدة وليس على الاحتياجات الضرورية لهم. إن إمكانيات الناس بشكل عام وخاصة الفقراء والشرائح المتوسطة والذين يشكلون الأغلبية الساحقة في العالم لا تتعدى إمكانية الحصول على الاحتياجات الضرورية. وبالرغم من وجود الفجوة بين الإمكانيات والاحتياجات الضرورية، إلا أنها في ظل عالم الاستهلاك تتوسع لتصبح بين الإمكانيات والرغبات وهنا يغدو الناس عبيدا للأشياء.

وبالرغم من وجود الفجوة، والإدراك أنه لا حدود للرغبات عند الإنسان، تقدم ثقافة الاستهلاك وعدا مزيفا بإمكانية إشباع تلك الرغبات بحسب كتاب الحياة السائلة . ليصبح تحقيق الرغبات سرايا للجري واللهث وراءه دون الحصول على شيء.

تكريس الرغبة بعيدة المنال وليس الحاجة هي الموجه والمسير لسلوك الفرد والمجتمع. ومن ظواهرها الواضحة، عملية انتقال واقع الأفراد وحتى الجماعات والدول من حالة



وتبعت صورة جيفارا أيضا.

هذه الثقافة تعبر الاهتمام والتقدير للامتلاك عوضا عن الوجود والحضور بحسب كتاب باومان الحياة السائلة، أي أن الإنسانية ستمد قيمته الاجتماعية من خلال ما يملك من الأشياء ونوع الماركة التي يرتديها أو يستخدمها، وعليه أن يكون تابعا للموضة بغض النظر عن جودتها أو جمالها أو قيمة استعمالها أو حتى مدة استخدامها.

ونقصد بالامتلاك ما ندعه فينا ويعني الاهتمام بالأشياء، أما الوجود أو الحضور هو ما نخزنه من خبرات فينا أي تأثيرنا ودورنا وعدم هامشيتنا.

وحسب فروم فإن الإنسان الذي لا يعيش اعتمادا على طاقاته الوجودية الداخلية وغناه الإنساني الذاتي يشعر داخليا بالفراغ ويكون بحاجة إلى مؤثرات خارجية كي يعيش فإذا لم يتمتع بالحياة سيتمتع بالهدم.

بالتالي بدل تعزيز الاهتمام بالغنى الإنساني وبالاحضور والوجود والتأثير يتم الاهتمام بالأشياء، لذا وفي هذه الحالة من الممكن أن يملك الإنسان الشيء الكثير ويستخدم الكثير ولكنه لا يساوي إلا القليل، وبالمقابل من ممكن أن تملك القليل وتستخدم القليل ولكن تساوي الكثير ومثال ذلك للتوضيح معظم القادة العظام.

أي يصبح رأسمال الإنسان حياته، أي حياته عبارة عن شيء فقط، وهنا قيل مات الإنسان لتحتيا الأشياء.

وفي هذه الحالة يصبح الإنسان خطرا على نفسه وعلى الآخرين بحسب كتاب الحب السائل، ويدخل في حالة من الاستلاب وهي عملية تصعيد الإنسان به نحو قوة فكرة على شيء خارج ذاته ثم يستلسم لهذا الشيء بحسب ماركس، لتصبح الأشياء هي التعبير الفعلي عن قدرة الإنسان ولكن هي التي تتحكم به ليغدو الناس عبيدا للأشياء. وهنا تلعب وسائل الاتصال الاجتماعي والإعلام دورا متناغما مع هذه التوجهات وذلك بتنويم الناس مغناطيسيا ليعيشوا واقعا مصطنعا بحسب نعوم تشومسكي.

إضافة إلى ذلك تؤكد ثقافة الاستهلاك على الإهتمام بعمل العامل ولكنها تحتقر وضعه وتزدريه، وتقسم الناس إلى مراتب وبشكل عمودي، حسب ما تملك وحسب الموضة والماركة وليس حسب أي معيار آخر، لا حسب المعيار الوطني أو القومي أو الإنساني أو التضوي أو الكرامة أو الحرية كل هذه القيم لا مكان لها في ثقافة الاستهلاك، وفي عالم الاستهلاك أيضا تغيب قيم الصدق لتحل محلها قيم الغش والكذب والخداع.

أما موقع المرأة من ثقافة الاستهلاك، فإنها

## ثانيا: الثقافة الرجعية (السلفية) .

إن التاريخ يتحرك ويتطور بشكل مستمر وشامل، ومع التقدم الزمني تصبح حالة التطور أسرع وأكثر توسعا وشمولية. لا يعرف التاريخ بشكل عام الرجوع إلى الوراء حيث تؤثر في حركته تناقضاته الداخلية بعملية تراكم كمي متواصل، مؤدية إلى تغير نوعي، محافظا على إيجابيات الماضي متخلياً عن سلبياته، وبالتالي يكون الواقع حالة من تراكم هائل للإيجابيات، وهو متجدد دائما وهذا هو المعنى الحقيقي للتطور ودور الإنسان هنا هو إدراك هذه الحقيقة والتأقلم معها ودفعها إلى الأمام بأقصى سرعة ممكنة وهذا المعنى الحقيقي للحرية.

ماهي الثقافة الرجعية وما سماتها ولماذا تنتشر ولمصلحة من يتم نبشها وإحيائها؟

نؤكد أولا أنها نتاج للواقع الاقتصادي الإمبريالي العالمي، أي هي انعكاس للمرحلة التاريخية الحالية وليست متأصلة في المجتمع العربي كما يحاول أن يثبت ذلك البعض، وادعاء أن تعزيزها والتمسك بها هو الحل لخروج المجتمع العربي من أزوماته ما هو إلا جزء من خرافة. أي إنها لن تكون الحل، بل وجودها في الواقع هو جزء من المشكلة.

نؤكد بداية أن هذه الثقافة منتشرة في الدول التابعة أو ما تسمى دول المحيط والتي هي مفروضة عليها ومطلوب من حكوماتها أن توفر

تنظر لها ككنز لتفجير الرغبات، حيث تنظر لها على أنها جسد يجب إظهاره والاهتمام به إلى أبعد حد، ليكون سلعة أولا وسوقا واسعا لهضم السلع ثانيا.

إن جميع السلع التي تنتج وتخص المرأة تهتم وتركز على جسد المرأة له ومن أجله، بداية من أدوات التجميل والملابس إلى طريقة الأكل والشرب وأسلوب التغذية ونوعية الأكل إلى أماكن الرياضة وأماكن التجميل وأكثر الكتب التي تباع وتخص المرأة هي ذات العلاقة بجسدها، والأدهى من ذلك أن ذلك يغدو طبيعيا ومقبولا به من قبل المرأة نفسها.

ومن أجل محاولة تقدير ماذا يعني ذلك تخيلوا السوق بدون السلع التي تخص جسد المرأة. ومن الجدير بالذكر أن جميع السلع وخاصة التي تخص جسد المرأة عمرها الاستخدامي قصير، ولا علاقة لها بحاجتها أو جودتها أو إمكانية استخدامها وصلاحياتها، بل عمرها مرتبط بشيء آخر اسمه الموضة، وما هي الموضة؟ هي بالمعنى المادي والملموس المطالبة بإتلاف كل السلع القديمة، بغض النظر عن صلاحيتها للاستعمال ورميها في النفايات، ومن ثم التمسك بشراء السلع الجديدة لأن عدم شرائك للسلع الجديدة تصبح أنت نفسك شيء من القديم.

إلى الماضي قوي ويصل إلى درجة التهوس (الهوس) والتقديس ورسم الصورة المثالية له، إذ لا بد من استعادته ومحاكاته وتقليده، وهو الإطار المرجعي لكل شيء ومن يرجع إلى تاريخ هذه الثقافة نجد أنها قد بدأت في زمن الصراع بين علي ومعاوية وأصبح الجميع يحن إلى أفضل الأزمان وهو زمن الرسول، وبقدر الابتعاد عن هذا الزمن يصبح الواقع أكثر سواداً وأكثر سوءاً.

وتقبل الجديد يتم بقدر ما هو متناغم أو يشبه الماضي وليس نقيضه أو الاختلاف معه، وأي خروج عن السلف هو بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار. \* تعصب للقديم وليس تسامح مع الجديد، \* تعصب يقترن بالعنف وبالإقصاء ورفض الآخر وتصفيته. وفي وعي الناس يجب أن يغيب المستقبل لأنه يحمل في طياته الخروج عن المألوف، و ليس من الضرورة أن يكون له أي وجود ما يجب أن يحضر ويعزز حضوره هو الماضي، لأنه الأفضل والذي يعلو الحاضر بالرتبة.

إن الأخطر من ذلك هو تقبل هذا الثقافة وهذا الفكر وهذه الطريقة في التفكير بإذعان وطاعة واستجابة دون تساؤل أو نقاش، وأي خروج عن ذلك هو الكفر، ويتم العمل على برمجة الإنسان حتى يستسلم لقوى أكبر منه، وإن كانت تأتي بصياغات مختلفة ولكن جوهرها السلوكي هو الإذعان للسلطة. وعلى الإنسان

المواد الخام وتفتح السوق للشركات فوق القومية، بالتالي ما يمكن أن تسمى حكومات تملك فقط كما ذكر صلاحيات لا تزيد عن صلاحيات الحكم الذاتي، وبذلك هذه الحكومات بحاجة إلى أيديولوجيا أو ثقافة أو تبرير لوجودها واستمرارها واستمرار دورها كحاكم متسلط على رقاب شعوبها وكخادم وتابع لأسيادها، وفي هذا السياق تأتي الثقافة السلفية

أو الرجعية لتخدم هؤلاء وتعبئ الفراغ الفكري والأيدولوجي لهذه الأنظمة، حيث تحقق مجموعة الأهداف. أولاً تبرر هؤلاء الوجود، و ثانياً تعزز ثقافة غير منتجة وعدمية، وبالتالي تصرف الطاقة الثقافية الفعالة أو تهدرها باتجاه غير منتج بهدف تشريع التبعية، إضافة إلى تعويضها عن إفلاسها الفكري والأيدولوجي.

### من ميزات هذه الثقافة ومظاهرها، ما يلي:

أولاً وعلى رأس أجندتها وقناعتها ضرورة اتباع السلف، والسابقون يعتبرون الأساس وهم المعيار والمقياس، ما يوفق السلف صحيح وما يخالفهم خروج عن الصواب، وبالتالي حينها عال إلى الماضي، فالماضي هو الجيد والحاضر هو السيء (والله يسترنا من المستقبل)، الأولون هم الأفضل وهم الأتقى والأتقى وهم القدوة كبشر وأناس، والزمان الأول هو الزمان الأمثل والأفضل، ونحن نريد أن نعود إلى ذلك الزمن ومثل هؤلاء البشر. والحين

تسخيرها لشكره وحمده وبالتالي شكر وحمد وطاعة ممثله على الأرض وهو الملك، شعار الله السلطان الوطن ليس صدفة، وليس صراعاً بين الطبقات أو بين ظالم ومظلوم أو بين مستعمر ومستعمر والصراع ليس قومياً ولا وطنياً بل صراع أفكار، من معي جيد ومن ضدي يستحق القتل. لا تعترف بحق الاختلاف أو بمبدأ تقبل الآخر، لا تؤمن بالتعددية. ولا بحرية التعبير، وليس لمفهوم الحرية مكان عندها.

دورها التبرير لا التثوير والحفاظ على الوضع القائم لا تغييره، التبرير والانتقال به من جيل إلى جيل ومن زمن إلى زمن غايتها تطبيع التخلّف.

أما موقفها من المرأة فالثقافة مبنية على أن المرأة جسد وهذا الجسد يجب إخفائه لأن دوره الرئيسي الغواية، وصورة المرأة مقترنة بالشر والفتنة والمكائد وهي ناقصة عقل ودين وهي طيفة الشيطان وأساس الغواية في التاريخ كان بسببها، والرجل هو العاقل وهو المتزن وهو الحكيم أما المرأة فهي العاطفية وقليلة الحكمة والغيرة ولا أمان لها.

### ثالثاً: الغزو الثقافي والحرب الناعمة:

إن الاستعمار تاريخياً والإمبريالية الجديدة حديثاً بحاجة إلى نشر وترسيخ ثقافة تؤثر بها ليس فقط على الأنظمة الحاكمة التابعة لها، بل أيضاً على الشعوب بهدف ضمان استمرارية

أن يعيش ويموت وهو في داخل دائرة الطاعة وهذا هو الإنسان الطيب والجيد والمقبول، هذا هدف السلطة وغايتها من تعزيز هذه الثقافة. وإن عملية أو حالة أو سياسة التكفير جاهزة ومن السهل إصدار الحكم فيها، ومن خلال استخدام نص من الماضي يصبح قطع رقاب الناس حلالاً ومن يقوم به يثمن ويكافئ.

بالتالي أية معارضة سياسية هي عملية الانتقال إلى حالة الكفر. لذا فإن ثقافة الإقصاء وعدائه وتكفيره ورفضه وحتى قتله هي ذات جذور تاريخية تم تنميتها وإحيائها لتخدم أهدافاً سياسية آتية لأنظمة الحكم القائمة.

فإذا كان العلم والتعلم وبالتالي التقدم يقومون على عمليات البحث والبحث أساسه السؤال، وهذه الثقافة معادية للسؤال ولحرية التفكير والإبداع فإن ذلك يؤدي كتحصيل حاصل إلى تكريس التخلّف. وهذا ما هو مطلوب واحتجاز التقدم وإعاقته، وهنا يأتي دورها منسجماً مع الدور المطلوب من أنظمة الحكم الذاتي التابعة، ويبرر لها وجودها وبالتالي ضرورة اعتمادها كثقافة لتحافظ على ذاتها.

وهنا أيضاً تصبح رواية تاريخنا كله هي صراع بين الإيمان والكفر الذي تفصله أنظمة الحكم على مقاسها، الذات والروح والحياة هي هدية من الله للإنسان وبالتالي عليه

**أما الحرب الناعمة:**

إن أول من استخدم هذا المصطلح «الحرب الناعمة» هو الكاتب الأمريكي جوزيف ناي سنة 1990 حيث عرفها على أنها (القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية وليس الإرغام، والقيام بعملية التأثير بالآخر دون ترك أية بصمات، باستخدام كل الوسائل المتاحة للتأثير بالآخرين باستثناء استخدام القوة المباشرة)، إنها أكثر تطورا وأخطر كثيرا من الغزو الثقافي، وذلك لأن الغزو الثقافي محور تركيزه على تغيير الأفكار، ولكن الحرب الناعمة فتأثيرها يتعدى الأفكار ليؤثر وبشكل رئيس على طريقة التفكير مستثمرة التقدم العالمي والتطور في وسائل التواصل الاجتماعي.

إن الحرب الناعمة تنقل المستعمر من التدخل المباشر المكلف بشؤون الدول والمجتمعات إلى التدخل غير المباشر وغير المكلف. وإن هدفها أيضا كما في الغزو الثقافي هو إظهار المستعمر على أنه المنقذ والحامي والراعي والمطور وليس المجرم أو الناهب للخيرات، وعلى من يستعمر أن يدفع ثمن الحماية، وعلى الدول أن تطالب بوجود المستعمر بكسر الميم، إذا أرادت المحافظة على ذاتها وأمنها ومصالحها. كما ستستخدم شعارات جذابة كالديمقراطية وحقوق الإنسان.

تسعى وتعمل على التبهيت من دور الجماهير

التبعية ومواجهة أي شكل من أشكال المقاومة، محاولا تغيير صورته من ناهب وسارق للمقدرات البشرية والطبيعية إلى منقذ ونموذج يقتدى به. والغزو الثقافي هو محاولة التغلغل في ثقافة المستعمر أو المحتل بهدف أن يرمي الواقع والعالم بمنظور الغازي بحسب باولو فرييري، وبالتالي ليصبح جزءاً من مكونات الغازي تابعاً له ومستجيباً لمصالحه، وهو وسيلة ونتيجة للسيطرة وبهدف استمرارها وهو أخطر أنواع الغزو.

إن نقطة البداية في الغزو الثقافي هي أن يقتنع المغزو بأنه أدنى مرتبة من الغازي وهذه تفتح مصراعي الباب لفكر الغازي وأهدافه. فبمجرد الاقتناع بأنه هو الأفضل والمتقدم حضارياً يصبح القدوة والنموذج وليس العدو والغازي، واتباعه وتقليده والاقتداء به يصبح المطلوب. هنا تضعف ثقافة الندية والمقاومة والمواجهة، ويصبح الاقتداء به السبيل لحل المشاكل الفردية والجماعية، ونستطيع القول إن الاستعمار تاريخياً وواقعياً نجح في تحقيق ذلك. لقد ركز بشكل رئيس على محاربة فكرة العمل الجماعي، وذلك بتعزيز ثقافة الأنا بكل أشكالها، بتعزيز الاهتمام بالمصلحة الفردية الضيقة، وتبهايت أهمية المصلحة العامة، وكذلك عمل دائماً على محاولة شراء المثقفين ورشوتهم. وعمل على تشويه التاريخ ورسم لنا التاريخ على أنه سيرة أفراد وحكام بهدف احتقاره بدلا من الاعتزاز به.

إسرائيل يحتاج إلى معركة صبورة استنزافية مديدة السنين لا تركز فقط على كسر القوة العسكرية لقوى المقاومة وإنما تسعى أيضا لتقويض المراكز التي تتبلور فيها الأفكار و تنغرس في وعي الجمهور. وفي هذا الإطار يبرز على وجه الخصوص دور أجهزة الإعلام والتعليم في بيئة المقاومة ويبدو أنه فقط بعد أن نحدث التغيير الجوهرى والطويل الأجل في أنماط عمل هذه المدارس والجامعات ووسائل الإعلام يمكن أن نلغي فكرة المقاومة من الوعي أو نهزمها». أي نستطيع بعدها تعميم ثقافة التأقلم والاستسلام والهزيمة.

هذه الكلمات تؤكد إدراك واهتمام العدو الصهيوني للموضوع الثقافى وأثره وتأثيره.

وبالتالى، يتم وضع الخطط الآنية والاستراتيجية لشن الحرب الثقافية على الشعب الفلسطينى، وسوف نتعرض إلى أهدافها وملامحها الرئيسية. فعلى رأس أجندة الاحتلال هو إلغاء الرواية الفلسطينىة برمتها وذلك بهدف تأكيد وإثبات شعار أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. فهنا لم ولا يوجد شعب ولا وطن ولا تاريخ ولا هوية ولا يحق لهم دولة ولا تقرير مصير، هم عبء على هذه الأرض يجب التخلص منهم. هذه الرؤيا التى تبنى عليها الثقافة والرواية الصهيونية.

من هنا يأتي أولا اهتمامهم بالمنهج الفلسطينىة، وحتى الإقليمىة والعالمىة بهدف

وتعمل على تهميشها من خلال وضعها في حالة من التوهان، وعدم القدرة على التمييز بين المتغيرات. وتعمل على إفراغ الأحزاب والتنظيمات وإضعافها من خلال تخريب ورشوة ما تسميه النخبة المكلفة. كما وتعمل على إضعاف النسيج الاجتماعى والاهتمام بالصراعات الجانبية والثانوية، والتركيز على استنزاف الجهد فى القضايا الثانوية وليس الرئيسية. وترسخ وتشجع ثقافة الاستهلاك وتضعف الاهتمام فى موضوع الانتاج، وتعمل على تبهيت القيم المقدسة بالمجتمع وأبرزها حاليا الهجوم على قيمة الشهيد كأقدس قيمة اجتماعية، وتعمل على اعطاء الشرعية للاستعمار (ثقافة شرعية المحتل) والأخطر هو أن يقتنع المستعمر أو المحتل بذلك.

ويعتمد أسلوب عملها على تعزيز الفوضى وخاصة فوضى المعلومات والأفكار كمقدمة لخلق حالة التوهان عند الشعوب، وهذا يؤدي لاختراق القيم وضرب المعايير والانجرار وراء قيادات وشعارات مضللة، وتعمل على محاولة نزع الثقة من بين مكونات المجتمع. وتعمل على تحويل نقاط القوة إلى ضعف والوحدة إلى انقسام والجماعة إلى أفراد والفرص إلى تهديدات وذلك من خلال قلب الحقائق.

#### رابعاً: الاحتلال ودوره الثقافى:

الباحث فى مركز دراسات الأمن القومى الصهيونى (ميخائيل ميلشتاين) يقول: «إن تفوق

رسمها وتجسيدها وإن كانت بطرق وأساليب مختلفة.

إن الاسس التي تعتمد عليها ثقافة الفئة الحاكمة أيضا تنطلق أولا من ضرورة استبعاد الجماهير عن الحلقة الاقتصادية، والديمقراطية، فقط للمشاهدة وليس للممارسة الحقيقية، وتنتظر إلى الشعب على أنه وحش هائج يجب ترويضه بحسب هاملتون، وتعزز ثقافة أن الناس الذين يملكون البلد يجب أن يحكموه بحسب جون جاي، وأن مسؤولية الحكومة هي حماية الأقلية الثرية من الأثرية الفقيرة.

لذا تعزز ثقافة الطاعة والخوف والتأقلم مع ما يريده الحاكم أو النظام، وتبرر ثقافة شراء المثقفين ورفض حتى حيادهم ثم محاولة شرعنة الفساد والإفساد والمحسوبية والواسطة وشراء الذمم و«بناء الزلم» وتعزيز التبعية والفئوية، ويهدف تأقلم الفرد مع كل هذه الأوضاع عليه وبالضرورة فقدان إنسانيته وحريته الحقيقية بطواعية.

### سادسا: الثقافة البديلة ثقافة التحرر:

نؤكد أولا أن كل ما ذكر من ثقافات مؤثرة؛ الاستهلاك والرجعية والغزو الثقافي والحرب الناعمة والاحتلال وأنظمة الحكم كلها تتكامل مع بعضها، فجميعها أشكال أو مظاهر لمضمون أو جوهر واحد هو تسلط وحكم الأقلية الثرية ممثلة بالإمبريالية العالمية

مقاومتهم لكل جملة أو عبارة تؤكد أو حتى تشير إلى الرواية الفلسطسنية أو تخالف الرواية الصهيونية.

إضافة إلى ذلك تحاول تعزيز ثقافة اليأس والهزيمة والعجز وتبهدت دور المقاومة، وإظهارها على أنها عمل عبثي، وأن التضحيات والشهداء والنضال ما هو إلا عمل لا طائل من ورائه إلا الخسارة والشقاء.

كما وتعمل بشكل محموم على مواجهة العمل الجماعي من خلال تعزيز الشك ونزع الثقة من بين الأفراد والجماعات، وتأمل بسيط نجد أن الثقة بين مكونات المجتمع الفلسطسني أفرادا وجماعات أصبحت هشة. ونؤكد أن هذا موضوع يحتاج لمجلدات للحديث عنه ولكن فقط حاولنا التنويه له لعلاقته بالصراع الثقافي القائم.

### خامسا: ثقافة أنظمة الحكم:

كما ذكر سابقا فإن هذه الأنظمة التي هي بالأساس تابعة وخدمية، وبالتالي هي تتناغم مع تسويق ثقافة الاستهلاك خدمة لمشغليها، وتعزز الثقافة الرجعية خدمة لها. إلا أنها إضافة لذلك تعزز ثقافة أن الذات والروح والحياة هي هدية من الله للإنسان وبالتالي عليه تسخيرها لشكره وحمده وبالتالي الشكر والحمد ممثلا على الأرض بصورة الحاكم لذا من يخرج عن طاعة الحاكم وينكر خيره أو يخالفه هو خارج عن طاعة الله، هذه الصورة التي يحاول الحاكم



بالمرصاد، بالتالي يعيش حالة من الصراع الداخلي بين التنازل عن ذاته وقبول الهزيمة والتشوه ويبدأ بالبحث لنفسه عن المبررات، أو أن يجازف بعلاقته بالجماعة ويتقبل دفع الاستحقاق، بهذه الحالة هو أقرب للمجازفة شرط أن يتوفر له عنصر الأمل بالتغيير والثقة بالجماعة.

تتاج القناعة بأن الصراع هو بين جماعات وطبقات وأن الحرية واستعادة إنسانية الإنسان واكتمالها لا تتم إلا بوحدة كل مصادر إنسانيتهم، فهذا البناء لهذه الجماعات يواجه الكثير الكثير من الصعوبات وهي طريق معبدة بالتضحيات والألم.

إن بناء الجماعات المناضلة يترافق أيضا مع تعزيز ثقافتها، وهذه الثقافة تركز أولا على الوعي بأن المشكلة الرئيسية للإنسان والتي يجب حلها هي الظلم بأشكاله المتنوعة والمطلوب تحرره من كل أشكال العبودية. ويكون هدفها الخلاص من هذا الظلم وليس الانتقام، لأنها ترى أن الظالم والمظلوم هما طرفان يفتقدان الإنسانية وإن كان طرف يتمتع بها وطرف يعاني منها.

فهدفه الأول هو تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية وتحقيق الديمقراطية الحقيقية وليست المزيفة، أي الشراكة الفعلية وليس فقط المشاهدة والإيمان بالمساواة بمعنى أن

للأكثرية الفقيرة ممثلة بالشعوب. وهنا يبرز التناقض الرئيسي والذي يؤدي إلى الصراع بين الطرفين.

هذا التغريب للإنسان الذي يصادر حقوقه وحرية ويشوه طبيعته ويجعل منه إنسانا ليس ذاته، ويجعله محببا أحيانا ويائسا أحيانا أخرى، لا مبال وعبثيا ومتعبا ومهموما وفوضويا أحيانا وتدميريا أحيانا أخرى. هامشي موجود وليس حاضرا أي ليس له قيمة أو تأثير، يلهث وراء متطلبات الحياة ويشعر بالخذلان، وبزيف القيم والمبادئ، مهزوز وغير واثق، دون كرامة ولا حرية ودون احترام مظل لا يعرف الحقيقة كل هذه الثقافات تؤدي به إلى ذلك.

لكن الانسان وجد حرا وإنسانيا بالطبيعة، وإنسانيته وحرية كانت مكتملة، والحين إلى الحرية بطبيعته وبداخله يتجلى أولا وبدون وعي وبشكل عفوي من خلال سخطه وتأففه وغضبه ورفضه للواقع والشكوى منه وعدم تقبله بحسب باولو فريري.

وفي بداية الوعي الحقيقي لواقعه يدرك أن حرية المنزوعة والمفقودة وإنسانيته المغتصبة ليس سببها فرد بعينه بل جماعة أو طبقة، ويدرك أيضا أنه لن يستطيع استعادة حرية بمفرده، لذا لا بد له من الانتماء إلى جماعة، وهنا يدرك أن بالانتماء إلى جماعة يوجد مجازفة لأن السلطة الحاكمة وأجهزتها



تعزز الثقافة التقدمية ومن مظاهرها اكتشاف وتطوير وممارسة جميع الجوانب الإنسانية في الإنسان، حيث يشعر الإنسان بالمساواة عندما يكتشف نفسه بالكامل ومن مظاهر الحرية هي فهم الذات واكتشافها وتحريكها وقيادتها كما تريد وليس كما يريد الآخرون بحسب فروم، وبالتالي تعزز ثقافة ضرورة أن يتجاوز الإنسان مجتمعه باحثاً عن الطبيعة الإنسانية المناضلة فيه وتطويرها وتفعيلها وليس تدميرها. إدراكاً بأن الصراع هو أيضاً بين اكتمال الإنسان والإنسانية الموجدة فيه بنموه وتطوره فردياً وجماعياً وبين خنقه وقاتله وتدميره.

ويعتبر دمنج وهو مؤسس نظرية الجودة الشاملة والإنسانية بالإدارة؛ بأن الإنسان بطبيعته إنساني، يؤثر الجيد ويحب الإتقان وبقدر ما تتحق إنسانيته بقدر ما يبدع. أما نعوم تشومسكي فيرى أن الثقافة يجب أن تقوم على تفسير الواقع بهدف وأمل تغييره، لأن التفسير بلا أمل بالتغيير يصبح بلا فائدة والتغيير بلا تفسير هو أعمى.

بالتالي ترى هذه الثقافة أن الالتزام السياسي هو واجب إنساني وليس عملاً تطوعياً على أرضية فهم وإدراك أن الالتزام السياسي هو جزء من الغذاء الروحي، وهو عملية تفعيل للطاقة العظمى الكامنة في الفرد والتي لا تتحرك ولا تؤثر إلا بوجود الجماعة. وتعزز هذه الثقافة أن الدور الأساسي لنا هو التحكم

تكون أداة لنفسك لأن عدم إيمانك بالمساواة تعني أنك أداة لغيرك بحسب فروم، وتحقيق الاستقلال التام وتعزيز الانتاج بدل الاستهلاك والقيام بتنمية حقيقية.

إن هذا يتطلب تعزيز ثقافة العمل الجماعي والعمل التطوعي والتعاوني والتضوي وترسيخ الوعي بأن الصراع طبقي بالأساس وهو بين من يؤثر مصلحة الفرد على الجماعة وبين من يؤثر مصلحة الجماعة على الفرد بحسب فكرة تربية ما بعد الحداثة، وإدراك أن الملكية الخاصة جعلتنا بلداً دون احساس بالآخر بحسب نعوم تشومسكي. وأن التوازن النفسي للإنسان يتطلب أن يتحمل المسؤولية الفردية لذاته وأسرته والمسؤولية الجماعية على مستوي مؤسسة أو إطار أو جماعة أو وطن.

وتؤكد على حضور الفرد وتأثيره وأن يرفض الهامشية، مقتنعاً بأن أكثر الناس ثراء أكثرهم إدراكاً ووعياً للعالم ولو امتلكوا القليل، مناقضاً لثقافة الاستهلاك التي به ممكن أن تملك الكثير ولكن لا تساوي إلا القليل بحسب فروم.

هذه الثقافة تتطلب تعزيز ثقافة المقاومة والتمرد والندية والتغيير بدل الخضوع والطاعة والتبرير، وثبت الاعتزاز بالتاريخ وليس بتبعيته أو تقليده أو إهماله وإحتقاره، تقدس الشهادة والشهداء وتقدر وتحترم النضال والمناضلين والمضحين.

بالذات أولا وبالواقع ثانيا وليس تحكم الواقع بها، وأيضا وظيفتها تأجيل الرغبات ومقاومة سمات الاستهلاك وأي سلوك يخدم أعداءها على حساب إنسانيتها.

وأخيرا ننوه بأن الأفراد أو الجماعات ليسوا مقسمين حسب هذه الثقافات، بل من الممكن أن نجد الفرد يمارس سلوكيات أحيانا استهلاكية أو رجعية أو إذعان وطاعة وأحيانا انبهار بالغرب، وبنفس الوقت سلوكيات تعبر عن تمرد وتحرر وندية ورفض الواقع.

وغاية هذه الورقة هو أن يعي الإنسان أين تقع سلوكياته وأية جهة تخدم لأنه بالنهاية لا يوجد سلوك محايد، إما مع العبودية أو مع التحرر.

## النقابات واليسار



محمود زيادة

### السؤال

مع استمرار التدهور في مستوى معيشة غالبية فئات وشرائح وتجمعات الشعب الفلسطيني، وتداعيات هذا التدهور الناجم عن سياسات نظام الاستعمار، وتخلف وعجز أصحاب السلطة والقوة والنفوذ (السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسلطة حماس في غزة) ورأس المال الفلسطيني في كل أماكن تواجده عن تحمل المسؤولية المناطة بهم لمواجهة الظروف الاجتماعية الخطيرة تبرز أسئلة محقة، وقديمة، ولكنها في هذه المرحلة يبدو أنها تاريخية.

### هل من دور خاص للنقابات، هل من دور خاص لليسار؟

هذه الأسئلة الموجهة على نحو خاص للنقابات واليسار لا تعفي إطلاقاً أيًا من النخب السياسية والاجتماعية على اختلاف تلاوينها من مسؤولية الإجابة على سؤال النقابات واليسار. لأن النقابات تتسع للجميع بغض النظر عن الانتماء السياسي والفكري، ولأن ليس بوسع اليسار احتكار الاهتمام بالعمال والفقراء والمحرومين

والدفاع عنهم مع اختلاف الوسائل والأهداف والمنطلقات المستخدمة التي تسعى إليها الأطراف السياسية والاجتماعية غير اليسارية.

أما لماذا يوجه السؤال للنقابات واليسار على وجه الخصوص، فذلك لأن علة وجودهما منذ النشأة ومن حيث المبدأ ارتبط بالعمال والفقراء والمهمشين، وصراعهم من أجل تحسين ظروف حياتهم ومقاومة الاستغلال الواقع عليهم.

### الاعتراف بالنقابات

نتيجة صراع وكفاح طويل ومريّر، وتضحيات جسيمة من قبل العمال وخاصة في أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر تشكلت النقابات، وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر حصل تطور هام في دور وتأثير النقابات مع تطور الفكر الاشتراكي، الذي تشكلت من خلاله تيارات وأحزاب دافعت عن حقوق العمال، حيث اضطر أصحاب العمل ورأس المال والحكومات للاعتراف الرسمي بالنقابات بفعل نضال طلائع العمال، وتم التوصل لتسويات متتالية انتهت بالاعتراف الدولي بالحقوق والحريات النقابية، ونشأ بذلك اتفاقيات وعهود دولية.

لجميع العاملين والعاملات في جميع القطاعات ومن كل الفئات والشرائح ودون أي تمييز في إنشاء و /أو الانضمام إلى المنظمة التي يختارونها بأنفسهم بحرية تامة، دون خوف من إرهاب أو قمع أو انتقام، وبدون إذن مسبق.

### التشريع الفلسطيني والحرية النقابية

أجاز القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 وتعديلاته لعام 2005 الحق في إنشاء النقابات وفقاً للقانون في المادتين 25، 26 منه. كما أجاز قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000 الواجب التطبيق على العاملين بأجر في منشآت القطاع الخاص والأهلي، الحق للعمال كما أصحاب العمل في تكوين منظمات نقابية على أساس مهني بهدف رعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم. وقد عرف قانون العمل في المادة (1) النقابة - بأنها تنظيم مهني يشكل وفقاً للقانون (قانون النقابات).

لكن ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994 وحتى الآن لم يصدر قانون لحماية الحقوق والحريات النقابية رغم التداول في عدة مشاريع لقانون النقابات وآخرها في هذا العام 2019. ولم تصادق السلطة الفلسطينية على المعايير الدولية ذات الصلة، وبخاصة الاتفاقيتين الدوليتين رقم 87، 98 لعامي 1948، 1949، غير أنها وقعت على أربعة موثيق باسم دولة فلسطين تتضمن الالتزام بالحقوق

في أواسط القرن التاسع عشر بدأت النقابات تتوسع حول العالم وسُنّت التشريعات والقوانين التي تحمي وتعزز حقوق ومصالح العاملين. وفي هذا السياق تأسست منظمة العمل الدولية في العام 1919، وتضم في عضويتها الآن 184 دولة، وتمثل في عضويتها وهيئاتها الدول على أساس ثلاثي (حكومات، أصحاب عمل، عمال) وهذا ما تتميز به عن بقية وكالات الأمم المتحدة.

منذ نشوئها أصدرت المنظمة ترسانة كبيرة من معايير العمل التي تعنى بكل شؤون العمل والعمال أو عالم العمل، وهذه المعايير يتم التوصل إليها بموافقة ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال، وينظر إليها كحد أدنى من الحقوق التي يجب تعزيزها وتطويرها باستمرار، ومن بينها المعايير المتصلة بالحقوق والحريات النقابية والحق في المفاوضة الجماعية باعتبارها أحد حقوق الإنسان الأساسية التي يجب على جميع الدول ضمان حمايتها وتطويرها من خلال التشريعات والممارسة العملية وباعتبارها حقاً تمكينية يتوقف على إعمالها إعمال الحقوق الأخرى، وبدون إعمالها لن يتمكن العمال من ممارسة حقهم في إنشاء منظماتهم القادرة على حماية وتعزيز حقوقهم ومصالحهم المادية والمعنوية بالوسائل السلمية. ولعل أبرز معايير الحقوق والحريات النقابية والحق في المفاوضة الجماعية، هو الحق في التنظيم

لجعل هذا التمثيل فعالاً، وبعبارة عامة وواضحة فإن نتائج المفاوضة الجماعية تولد القيمة المضافة للتنظيم.

تجري المفاوضة الجماعية على مستويات عدة، على المستوى الوطني (المشترك بين القطاعات) وعلى مستوى القطاع ومستوى المنشأة، وشكل المفاوضة الجماعية الأكثر شيوعاً في دول العالم هو المفاوضة متعددة المستويات.

تغطي المفاوضة الجماعية ما يزيد بقليل عن 20% من العاملين بأجر في حوالي 60% من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية. مقابل نحو 1% من العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تتمحور بشكل رئيسي حول الأجور وتتركز في المنشآت الكبيرة مثل الجامعات العامة، وكالة الغوث، الاتصالات، والبلديات. وفي العام 2018 تم توثيق 27 نزاع عمل جماعي في 27 منشأة يعمل فيها نحو 19 ألف عامل/ة انتهت بإبرام 6 اتفاقيات عمل جماعية.

إن التحدي الأساسي الذي يواجه العمال في كافة القطاعات، يأتي من إضفاء النموذج الفردي على عقود العمل وعلى عملية تحديد شروط وظروف العمل، حيث لا توجد أسباب أو مبررات تدفع أصحاب وإدارات المنشآت في كل القطاعات إلى غير ذلك، وخاصة عندما لا يكون للعاملين صوت واهتمام جدي بالتمثيل

المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها.

إن الحماية الدستورية للحقوق والحريات النقابية التي يمكن استنباطها من المواثيق الدولية المصادق عليها فلسطينياً قد تم تجميدها وربما إلغائها من الناحية العملية، من خلال الامتناع عن توفير الضمانات اللازمة لهذه الحماية الدستورية بواسطة إقرار وتطبيق قانون لحماية الحقوق والحريات النقابية، الأمر الذي أدى مع أسباب أخرى جعل هذه الحقوق وفي المقدمة منها الحق في التنظيم للجميع مقصوراً على العاملين بأجر في القطاع الخاص بموجب قانون العمل، ولكن بدون حماية وآليات تضمن التطبيق العملي لهذا الحق.

## الإقرار الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية

تعتبر المفاوضة عملية أساسية في تحقيق نتائج توزيعية عادلة لمن تشملهم في نطاقها، وفي تقويم علاقة عدم التعادل الملازمة لعلاقة العمل، وعلاقات القوة في المجتمع. ولكن عندما ينكر الحق في التنظيم، فإن الإقرار الفعلي في الحق في المفاوضة الجماعية يصبح بحكم تعريفه مستحيلًا، والحديث عنه في هذه الحالة لا يعدو أن يكون لغواً أو تضليلاً. لأن الحق في التنظيم هو شرط ومدخل أساسي للتمثيل الجماعي للمصالح، وإقرار هذا الحق وضمن تطبيقه عملياً، يشكل الأداة الرئيسية

في الإضراب على نحو يصعب معه ممارسة الحق أو فرض إجراءات وتدابير تعيق أو تعطل ممارسة الحق، أو منح المشغل بشكل منفرد الحق في التدخل لإنهاء نزاع العمل. أو منح الجهة الإدارية الحكومية صلاحية فرض التحكيم الإلزامي، أو منح الجهة الإدارية صلاحية إعلان عدم شرعية الإضراب، من شأنها أن تقوض الحق في الإضراب وتحويل دون ممارسته، وبالتالي إضعاف بل تجويف المفاوضة الجماعية من أهدافها بل وإنكارها، وهذا في المحصلة يبدد ثقة العمال بجذوى التنظيم والتمثيل الجماعي الأمر الذي يعيدنا إلى قانون السوق (السيد والعبد) بدلاً من سيادة القانون.

### الحوار الاجتماعي

الحوار الاجتماعي هو المصطلح الذي يصف مشاركة العمال وأصحاب العمل والحكومات في صنع القرار بشأن مسائل العمل ومكان العمل، ويشمل كافة أنواع المفاوضة والتشاور، وتبادل المعلومات فيما بين ممثلي هذه المجموعات بشأن المصالح المشتركة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة العمل والقوانين. ويهدف إلى: تعزيز وتطبيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل واستحداث المزيد من فرص العمل التي تضمن للمرأة والرجل عملاً ودخلاً لائقين، وتعزيز نطاق تغطية الحماية الاجتماعية وفعاليتها للمجتمع. وتشكل عدم كفاية الظروف الأساسية

الجماعي وعملية تحديد شروط وظروف العمل بطريقة فردية تعزز الشعور بالضعف والتفرقة والمنافسة الفاسدة والضارة بين العاملين وتعمق انعدام المساواة، وتعزز علاقات القوة الملازمة لعلاقة العمل، التي تفتح المجال لاحتمالات واسعة للاستغلال والإجحاف والظلم والتمييز والتعسف وسوء المعاملة. وفي المفاوضة الجماعية على المستويين الوطني والقطاعي يتاح للعمال الذين يجدون أنفسهم منخرطين في ترتيبات عمل هشة أو مؤقتة التعاضد وتحسين ظروف تشغيلهم.

### الحق في الإضراب

إن حق الإضراب هو النتيجة الطبيعية والمنطقية للإقرار الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية وإنكاره أو تقييده على نحو يصعب معه ممارسته من الناحية العملية، يجعل من عملية التفاوض مجازفة، غالباً ما تكون عبثية وبدون أهمية.

لأن الحق في الإضراب هو أحد الحقوق الأساسية للعمال ومنظماتهم، ووسيلة أساسية ومشروعة لحماية الحقوق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عنها على كافة المستويات (المنشأة، القطاع الاقتصادي، وعلى المستوى الوطني العام)، وبما يشمل الإضرابات التضامنية مع الإضرابات القانونية.

إن فرض شروط مسبقة على ممارسة الحق

## الواقع الفلسطيني

تعتبر البنية القيادية القائمة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين قائمة على أساس التوليف بين مجموعة من المحاصصات التي عادة ما تجمع الاعتبارات الحزبية، بالحسابات الجهوية والمسميات القطاعية النقابية. وكل هذه الاعتبارات والحسابات خاضعة لمقتضيات نهج الزبائنية والتنفيح المتبادل.

وبحكم طبيعة هذه البنية فإنها دائمة التعرض لهزات ولصراعات وانسحابات وفك وإعادة تركيب، وبالعادة تغلف هذه الصراعات دواعي أعمال الديمقراطية وسيادة النظام الداخلي والقانون شكلياً، ولكن إعادة التركيب دائماً تخضع لنفس المعايير والحسابات والاعتبارات المذكورة آنفاً مع اختلاف الحصص والمواقع والمنافع.

## تمثيل النقابات في الاتحاد

بغض النظر عن الحالة العملية لهذه النقابة أو تلك من حيث وجودها الفعلي ووجع عضويتها الحقيقية أو المفترضة فالتمثيل في هيئات الاتحاد يتم بشكل متساوٍ بين جميع النقابات. وبفعل بنية غالبية النقابات ذات العضوية المحدودة أو الاسمية (نقابات بدون عمال) وبالتالي بدون رسوم عضوية أو اشتراكات، فعضوية هذه النقابات في الاتحاد لا تخضع من الناحية العملية لشرط دفع رسوم عضوية

لتطبيق حقوق الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية وإدارات العمل غير الناجمة التحديات المفروضة أمام الحوار الاجتماعي، أما الثغرات في تطبيق تشريعات العمل وإنفاذها فتنبع من ضعف الثقة بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال وغياب الإرادة السياسية، وضعف «الشركاء» الاجتماعيين.

ومن دون الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، يضعف الحوار الاجتماعي، وتقوض إسهاماته المحتملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمثل الحوار الاجتماعي كنهج قائم على المشاركة إسهاماً أساسياً في الإدارة الديمقراطية السديدة والشفافية والعدالة الاجتماعية. وفي كل الأحوال فإن على المنظمات النقابية التأكيد من جدوى المشاركة في عمليات الحوار الاجتماعي بحيث لا تشكل هذه المشاركة تغطية على سياسات تتعارض مع مصالح العمال وبخاصة عندما يجري الحوار في ظل موازين مختلة اختلالاً كبيراً.

## نظم تسوية النزاعات

تعاني آليات تسوية النزاعات من أوجه قصور، مثل الافتقار للاستقلال والمساءلة، والتكاليف، وحالات التأخير الناجمة عن قلة موارد إدارات العمل، ومؤسسات قضاء العمل، وأعباء الشروط الإجرائية، والطول غير الناجمة أحياناً لحماية الحقوق الأساسية في العمل على نحو ملائم.

الذي تربطها معه علاقات تعاون وثيقة.

إن امتناع الاتحاد الفلسطيني عن تأييد الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل وتحفظه عليها في المؤتمرات العمالية الدولية يشكل إرجاءً أو ضغطاً على بعض الاتحادات الدولية التي قررت مقاطعة إسرائيل، وامتنع أعضاؤها التزاماً بذلك على سبيل المثال من تفريغ بضائع الشركات التي تزود إسرائيل بالأسلحة والسلع والأدوات المستخدمة ضد الشعب الفلسطيني في موانئ الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا والسويد وتونس وغيرها.

### التأمين الصحي المجاني

منحت الحكومة الفلسطينية هذا الاتحاد توزيع بطاقات التأمين الصحي المجاني مجاناً للعمال المتعطلين عن العمل، وبخاصة أولئك الذين منعوا من قبل سلطات الاستعمار الإسرائيلي من مواصلة عملهم في المنشآت الإسرائيلية في العام 2000، والعمال الذين تقل أجورهم عن 1500 شيكل، وبدلاً من ذلك اشترط الاتحاد على العمال والمتعطلين عن العمل، والعمال الفقراء للحصول على حقهم في التأمين الصحي الحكومي المجاني الانتساب للاتحاد ودفع رسوم عضويته، ودفع رسوم خدمات، وفتح باب الحصول على خدمات التأمين الصحي المجاني لكل الراغبين في ذلك، وقد استفاد من ذلك حتى كبار التجار والملاكين.

واشتراقات. ويتلقى الاتحاد من «الهستدروت» رسوم اشتراكات شهرية بقيمة %0.8 من أجور العاملين الفلسطينيين بموجب تصاريح في المنشآت الإسرائيلية، بالإكراه أو كأتاوة، مع العلم أن هؤلاء العمال ليسوا أعضاء في هذه النقابة التي يحظر نظامها أصلاً عضوية العمال الفلسطينيين. لكن الهستدروت تحاول التغطية على هذه السرقة بالاتفاق الذي أبرمته مع قيادة الاتحاد الفلسطيني، الذي يحاول «منح» «الحق» للهستدروت القيام بهذه السرقة مقابل منح الأخيرة له نصف قيمة السرقة. وبرر الاتحاد فعلته بأن الهستدروت كانت ستقوم «بالسرقة» في كل الأحوال ولكن الاتفاق معها منحنا نصف أموالنا (المسروقة) وهذا أفضل بالطبع من استحواذ الهستدروت على كل الأموال (المسروقة).

هذا المنطق المتهاافت عند قيادة الاتحاد يكشف عن عمق الأزمة، عند معرفة أن عضوية العمال الإسرائيليين فيها طوعية وبالتالي لا تستطيع جباية رسوم اشتراك من غير أعضائها، والهستدروت تعلم مدى صعوبة تبرير هذه الفضيحة العنصرية أمام المنظمات والاتحادات العمالية حول العالم، فتحاول تغطيتها بالاتفاق مع الاتحاد الفلسطيني الذي تستخدمه في مواجهة حملات المقاطعة لإسرائيل التي تقوم بها المنظمات والاتحادات العمالية العالمية، مدعية أن المقاطعة تضر بمصالح العمال الفلسطينيين الذين يمثلهم الاتحاد الفلسطيني



الواسعة على هذا النظام الذي يفتقد إلى المسوغات القانونية إلى جانب افتقاره للشرعية الاجتماعية.

### قانون الضمان الاجتماعي

وافق القطاع الخاص (بشروط) على قانون الضمان الاجتماعي، مقابل أن يتضمن هذا القانون نظام التقاعد غير الحكومي المذكور أعلاه. وافق الاتحاد الرسمي على كل شروط القطاع الخاص التي أفرغت قانون الضمان الاجتماعي من وظيفته الرئيسية، ووافق على منح القطاع الخاص تحويل أتعاب ومدخرات العاملين لديه (تحويل عمدهم) بالإكراه في صندوق شركتهم الخاصة. كما وافق الاتحاد الرسمي على هذا القانون الذي أفرغته شروط القطاع الخاص من مضمونه الأساسي في إعادة التوزيع، عندما رفض المساهمة في صندوق الضمان بأكثر من تحويل قيمة أتعاب العاملين الشهرية لهذا الصندوق بموجب نص القانون الذي لا يعني بالضرورة الالتزام به. غير أن هذا القانون لم يطبق وجرى تعديله في قانون آخر وافق عليه الاتحاد وعارضه القطاع الخاص واستطاع هذا القطاع أن يجند عماله ضد القانون المعدل ليتم تجميده بعد حراك التبست فيه كل المعطيات.

ولكن الموافقة على هذه الصيغة المعدلة لقانون الضمان الاجتماعي حظيت بموافقات

وبهذا فقد سرقت مئات ملايين الشواقل من جيوب العمال الفقراء وأسرههم مما دفع وزارة الصحة إلى وقف العمل ببطاقات التأمين الصحي المجاني ووضعت شروط مجحفة بحق المتعطلين والفقراء من بينها؛ إلغاء مجانية التأمين وإلزامهم بدفع رسوم، اعتبرتها الوزارة، قليلة أو رمزية، مع أنها ليست كذلك بالنسبة للعمال والأسر الفقيرة التي لا يوجد لديها دخل من جهة، ولا يوجد عندها نظام حماية اجتماعية من جهة أخرى، وقد وافق الاتحاد الرسمي على هذا الإجراء -الذي يبدو وكأنه صفقة- مقابل استمرار دوره في «بيع» التأمين الصحي للعمال الفقراء مقابل جباية رسوم العضوية.

### نظام التقاعد غير الحكومي

هذا النظام صادقت عليه الحكومة في العام 2014 بالطلب من وزارة الاقتصاد بناءً على طلب من المجلس التنسيقي لمنظمات القطاع الخاص وآخر من وزارة العمل ادعت فيه بأنه بناء على طلب وموافقة عدة جهات من بينها الاتحاد العام لنقابات العمال.

هذا النظام هو عبارة عن شركة ربحية ينشؤها ويديرها ويشرف عليها القطاع الخاص كنظام مواز أو بديل لقانون الضمان الاجتماعي. يقوم على أساس الاشتراك والاستثمار الفردي، بدلاً من النظام القائم على التضامن الاجتماعي، وتم تجميده على ضوء الاحتجاجات العمالية

قيادة الاتحاد بتهم تزوير أختام وزارة الصحة الخاصة بالتأمين الصحي وتهم اختلاس أموال طائلة.

### الحد الأدنى للأجور

بحجة أن الحد الأدنى للأجور (1450) شهرياً - (65) شيكل يومياً - (8.5) شيكل على الساعة غير كافٍ لإطعام أسر العمال ساندويشات فلافل، رفضت قيادة الاتحاد الموافقة على الحد الأدنى واعتبرت أن (1750) شيكل هو المبلغ المطلوب لموافقتها على نظام الحد الأدنى للأجور.

عند بداية تطبيق الحد الأدنى للأجور في مطلع العام 2013 كانت نسبة الذين تقل أجورهم عن الحد الأدنى للأجور في غزة حوالي 49%، أي نحو 97 ألف عامل/ة، و 31% في الضفة الغربية أي نحو 88 ألف عامل/ة. وفي العام 2018، انخفض عدد العاملين الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور في الضفة الغربية إلى 57 ألف عامل أي 17%، توزعوا على النحو التالي؛ 21% قطاع خاص، 6% قطاع عام، 11% غير ذلك. وفي غزة ارتفع إلى أكثر من 100 ألف عامل أي نحو 50% موزعين على النحو التالي؛ 91% قطاع خاص، 21% قطاع عام، و16% غير ذلك.

ولقد حاول ممثلو القطاع الخاص في اللجنة الوطنية للأجور استخدام موقف الاتحاد الرسمي ذريعة للتراجع عن اتفاقية الحد الأدنى للأجور. وعلى ضوء التجارب السابقة واللاحقة للحد

وتأييد جهات عديدة إضافة للاتحاد الرسمي من بينها ممثلي الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي ونقابات مستقلة ومنظمات أهلية.

ورغم العجز والثغرات الجوهرية التي تتعارض مع المبادئ الأساسية لأنظمة الضمان الاجتماعي ومن بينها، عدم قدرة غالبية العمال على دفع الاشتراكات المحددة وفق القانون، أصرّ الاتحاد الرسمي والمؤيدين الآخرين للقانون بأن هذا القانون يعتبر إنجازاً وطنياً وعمالياً هاماً.

مع اقتراب موعد تطبيق القانون في 2018/11/20، اندلعت موجة واسعة من الاحتجاجات على القانون بدأت في 2018/10/15 بالاعتصام الحاشد في وسط مدينة رام الله الذي طالب بتعديل القانون ولاحقاً بجعله اختيارياً وأخيراً المطالبة بإسقاط القانون مروراً بالاضراب العام في 2018/11/15، انتهاءً بمرسوم وقف العمل بالقانون بتاريخ 2018/11/28. لقد دافع الاتحاد الرسمي ومن معه «بقوة» عن القانون، لكن وأمام الحراك الواسع والمستمر، واضطرار الحكومة للإعلان عن فتح باب الحوار لتعديل القانون تقدم الاتحاد ومن معه بمقترحات جديدة لتعديل القانون، بعد أن سيطر الحراك تماماً على المشهد وأصبحت مطالبه إلى جانب إسقاط القانون، إسقاط الحكومة ورئيس الاتحاد الرسمي. الذي وبناء على معلومات موثقة وشهادات الشهود تنظر المحاكم المختصة في التهم الموجهة إلى أعضاء في

تشكيل أية منظمة عمالية أخرى، ومنحه لذاته صفة المنظمة الأكثر تمثيلاً. ومحاربة اعتراف المنظمات الدولية لأي منظمة عمالية فلسطينية أخرى، والعمل على إنهاء ظاهرة النقابات المستقلة كهدف استراتيجي.

### مبادئ العمل النقابي

بالاستناد إلى معايير العمل الدولية المتصلة بالحقوق والحريات النقابية التي تعتبر خضوع أي منظمة عمالية لأي فاعل خارجي بما في ذلك أصحاب العمل أو الحزب السياسي خارج إطار الحرية النقابية، وبالاستناد إلى مبادئ العمل النقابي بالاستقلالية والديمقراطية والكفاحية حيث لا منظمة عمالية قوية وقادرة على إحداث التغيير الذي يتطلع ويسعى إليه العمال، دون أن تكون حركة كفاحية ولن تكون بدون مشاركة العمال، وبدون أن تكون حركة مستقلة، ومقاومة لكل أشكال التطبيع ومنخرطة في حملات المقاطعة والمقاومة لكل بنى نظام الاستعمار والتمييز العنصري بما فيها منظمة الهستدروت العنصرية - وعلى كل المستويات المحلية والدولية.

### الانتهاكات التي تعرضت لها الحقوق والحريات النقابية

يمكن رصد أبرز الانتهاكات المتصلة بالمبادئ والحقوق والحريات النقابية والحق في المفاوضة الجماعية في التشريع والممارسة

الأدنى للأجور لا يمكن فهم موقف الاتحاد خارج أحد احتمالين؛ الأول، إفشال فرصة الوصول إلى اتفاق لخدمة مصالح القطاع الخاص. والثاني، المزايدة والادعاء الفارغ على مصالح العمال.

### الموقف من الحريات النقابية

يرفض الاتحاد الرسمي وجود قانون لحماية الحقوق والحريات النقابية، انسجاماً مع موقف الحكومات المتعاقبة الذي يرفض منح هذه الحقوق بشكل عام أو لا يرحب بها خاصة في القطاع العام، وانسجاماً مع موقف القطاع الخاص الذي يتنكر لهذه الحقوق، ولا سيما في القطاع الخاص، ولأن وجود قانون يلتزم بمعايير الحقوق والحريات النقابية والحق في المفاوضة الجماعية، ويستند إلى معايير تمثيل واضحة ومحددة سينتهي حصانة المحاصصة والتبعية متعددة الأبعاد الداخلية والخارجية التي يستند استمراره عليها.

كما اتسمت المواقف العامة للاتحاد بمناهضة التحركات والاحتجاجات والإضرابات العمالية بشكل عام، ومن بين تلك المواقف، الموقف المناهض لحراك المعلمين الحكوميين في 2006، وحراك 2016، والحراك المشترك للنقابات المستقلة ونقابات العاملين في القطاع العام في أواخر العام 2010. عدا عن موقف قيادة الاتحاد من مبدأ التعددية النقابية، وتمسكه باحتكار الحق في منح أو حجب الموافقة على

استنسابي بمنح الإفادة التي تسمح للمنظمة العمالية بفتح الحساب البنكي أو تأخيرها.

إعاقة أو منع قيام منظمة من خلال اشتراط حد أدنى لعدد كبير من الأعضاء مثل ألا يقل عدد المؤسسين عن 50 عضواً.

اشتراط موافقة أحد الاتحادات على قيام منظمة جديدة.

عدم إعلان ونشر الشروط الشكلية لإقامة المنظمة العمالية من قبل الجهة الإدارية بشكل واضح ودقيق.

منع أو إعاقة قيام منظمات مستقلة عن جميع المنظمات الموجودة (التعددية).

التدخل بغرض فرض الوحدة النقابية.

غياب الإجراءات الضرورية لعودة المفصولين على خلفية النشاط النقابي إلى عملهم عند رغبتهم في ذلك.

المحسوبة والتمييز:

منح الحكومة و/أو دوائر منظمة التحرير سلطات تمكنها أن تخص إحدى المنظمات بميزة ما أو أن تسحبها منها لمصلحة منظمة أخرى، مثل: المقرات، وتذاكر سفر، وحجم التمثيل في المؤتمرات الدولية، واللجان الثلاثية، ورفض الاعتراف بمنظمة

بالاستناد إلى المعايير الدولية ذات الصلة، والتي تعتبر أحد حقوق الإنسان واجبة الاحترام أسوة بغيرها من حقوق الإنسان الأساسية والتي تشكل حمايتها الحد الأدنى من المعايير التي يجب أن تستكمل بضمانات إضافية من خلال النظام الدستوري والتشريعي ب:

• العمل في مناخ غير آمن يسوده، الخوف والمضايقات والترهيب، التهديدات، العنف، الضغط،

• الاحتجاز والتوقيف والاستدعاء.

• منع الاعتصام والتظاهرات، والمسيرات.

• منع استخدام وسائل الاتصال والإنترنت

والمراسلات الداخلية بدون اطلاع وموافقة

إدارة المنشأة، ومنع تعليق وتوزيع البيانات

والإعلانات في أماكن العمل، تمنع هذه

الأمر بموجب الأنظمة الداخلية والتعليمات

والأوامر المباشرة.

• منع العاملين في القطاع العام والعاملين

لحسابهم والمزارعين والعاملين في المهن

الحرّة والعاملين المؤقتين أو تحت التجربة

ووكلاء المبيعات من الحق في التنظيم.

• منح المشغل سلطات واسعة تمكنه

من إحداث ترقيات زائفة بغرض إضعاف

المنظمة العمالية.

• استخدام السلطة نفوذها على نحو

قيادة المنظمة، واشتراط تقديم أسماء المرشحين مسبقاً للجهة الإدارية.

حضور مندوب عن وزارة العمل أو السلطة لإعطاء الموافقة على الانتخابات.

تجميد الحسابات المصرفية.

تنظيم الأنشطة بحرية.

محاولات السلطة السياسية تحويل المنظمة لأداة تسعى من خلالها لتحقيق مآرب سياسية.

المعاقبة على خلفية تقديم عرائض ومذكرات.

تهديد العمال باتخاذ إجراءات انتقامية على خلفية اعتزامهم تنظيم اعتصام لتعزيز مصالحهم الاجتماعية.

منع والاعتداء والمعاقبة على خلفية تنظيم اعتصامات ومسيرات ومظاهرات.

تجريد العمال من حق انتداب من يمثلهم من نقاباتهم في أية دعوى قضائية مرتبطة بشروط عملهم، وأمام لجان التحقيق التي تشكلها إدارات المنشآت للنظر في اتهامات موجهة للعامل.

التطاول على حق المنظمة في اختيار النقابيين للمشاركة في الدورات التدريبية.

عمالية.

• منح إحدى المنظمات صفة المنظمة الأكثر تمثيلاً بدون معايير معلنة وواضحة ومتفق عليها.

• إخضاع الأنظمة والدساتير الداخلية للمنظمات لموافقة مسبقة من الجهات الإدارية.

• اشتراط تزويد الجهة الإدارية بمحاضر الاجتماعات للهيئة العامة وأسماء الحضور وتقارير مالية سنوية.

• إخضاع المنظمات القاعدية لمراقبة المنظمات المركزية والموافقة على نظامها.

• انتخابات الممثلين:

• تحديد مواعيد عقد الاجتماعات، والاجتماعات السنوية، وطريقة إجراء الانتخابات، وعدد الهيئات القيادية للمنظمة من قبل اللجنة الإدارية.

• اشتراط انتماء كل القادة النقابيين إلى مؤسسة أو مهنة محددة.

• أو اشتراط أن يكونوا قد عملوا في مهنتهم وأختصاصهم لمدة تزيد عن سنة.

• تدخل السلطة والحزب السياسي الحاكم في الانتخابات وتسمية رئيس وأعضاء

التدخل في حق المنظمة بالانتساب أو الانضمام للاتحاد الذي تراه مناسباً دون موافقة مسبقة.

رفض وإعاقة تشكيل اتحاد عام.

يحظر على منظمات العاملين في القطاع العام الانضمام إلى اتحاد عام.

حل المنظمة على خلفية مخالفات ارتكبتها أعضاء في قيادة المنظمة.

تمتع السلطة الإدارية بحق استنسابي بالموافقة على وجود منظمة أو منعها أو حلها.

التمييز في العمل على خلفية الانتماء والنشاط النقابي.

عدم توفر الحماية من التمييز للنقائيين السابقين والحاليين في مجال التوظيف والفصل والنقل وتخفيض الدرجة.

لا توجد ضمانات لمنع التمييز ولا توجد عقوبات جزائية رادعة لأعمال التمييز.

القانون لا يعيد المفصول من العمل على خلفية الانتماء والنشاط النقابي إلى عمله إن أراد.

تحريض إدارات منشآت لإدارات أخرى بعدم توظيف عمال فصلتهم على خلفية النشاط النقابي (لوائح سوداء).

- منع وتقييد حق الاتحادات في الدعوة إلى الإضرابات العامة على المستوى الوطني المتصلة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية مثل التشغيل، مستويات المعيشة، الحاجة الاجتماعية.
- الإعلان عن عدم قانونية وشرعية الإضراب من قبل الحكومة.
- اشتراط اتخاذ قرار الإضراب من قبل أكثر من نصف العمال المعنيين لإعلان الإضراب.
- محاولات استخدام عمال من خارج المنشأة للإحلال مكان العمال المضربين.
- استدعاء الشرطة للتدخل خلال الإضراب والاعتصام.
- محاولة إبعاد العمال المضربين عن المرابطة أمام المنشأة.
- المعاقبة على خلفية الإضراب بما في ذلك الفصل من العمل قبل وخلال وبعد الإضراب.
- المطالبة بتعويض الخسائر المادية الناجمة عن الإضراب من قبل المنظمة.
- مطالبة العمال بوجوب العمل الإضافي للتعويض عن الإضراب.
- منح امتيازات للعمال غير المضربين.

الرسمي بوجود كل الخطايا والتجاوزات المذكورة آنفاً وربما معرفة ما هو أكثر منها، والتي تعني أن هذا الاتحاد لا يمتلك أهلية الحدود الدنيا لمعايير المنظمة العمالية، فإن جميع هذه الأطراف ما زالت متمسكة وبقوة في تمثيلها فيه.

فيما يلي بعض المبررات المعلنة التي يسوقها هذا الطرف اليساري أو ذلك، دون أن يعني اتفاق جميع الأطراف على هذا المبرر، أو ذلك، ودون أن يعني أن هناك اتفاقاً تاماً أو رسمياً على هذا المبرر أو ذلك عند هذا الطرف أو ذلك:

### وحدة الحركة العمالية

إن اختزال تعريف الحركة العمالية بممثلي الأحزاب السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية والذين لا يمثلون غالباً منظمات عمالية، وبالمنظمات العمالية (على علاتها) المشاركة في الاتحاد الرسمي- يعني:

إخراج المنظمات العمالية غير المشاركة في هذا الاتحاد، والتي تشكل غالبية المنظمات العمالية النقابية الموجودة على الأرض، من إطار الحركة العمالية.

ويبدو أن هذا التعريف يتعارض مع فهم وحدة الطبقة العاملة، ووحدة كل فئات وشرائح العمال الموحدتين في عذاباتهم وطموحاتهم

• الإحالة على التقاعد القسري على خلفية النشاط النقابي.

• فصل النقابيين بحجة إعادة الهيكلة.

• إلقاء عبء إثبات الفصل على خلفية النشاط النقابي على المفصول.

• لا توجد آلية واضحة لحماية الحق في التنظيم ومنع أعمال التمييز ضد العمل النقابي.

• المعالجة القضائية تحتاج إلى سنوات طويلة، مما يعني رفض العدل ورفض الحقوق النقابية.

• غياب نظام حماية من ممارسات التمييز وغياب عقوبات ميدانية وجزائية رادعة تشتمل على الحبس وإغلاق المنشأة نهائياً.

• المشغل غير ملزم بأخذ إذن من وزارة العمل قبل إقالة أي نقابي لإثبات عدم علاقة الفصل بالنشاط النقابي.

• لا صلاحيات قانونية عند وزارة العمل بفتح تحقيق فوري للنظر في شكاوى التمييز ضد النقابات.

### حوار مع اليسار

رغم الاعتراف العام من قبل جميع أو معظم أطراف اليسار الممثلة في قيادة الاتحاد

ونظام الحد الأدنى للأجور لأنهم ببساطة كانوا يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى، والذين لم يتقاضوه حتى الآن. (157) ألف يكافحون ويتطلعون إلى تطبيقه عليهم.

إن استياء أو عدم ارتياح فئة العمال الذين تزيد أجورهم عن الحد الأدنى للأجور وبخاصة أولئك الذين تقل أجورهم عن حوالي 3000 شيقل، أمر مفهوم ومبرر لأن الحد الأدنى للأجور لم يشملهم.

لكن الحد الأدنى للأجور ليس من أهدافه أن يشمل جميع العاملين أو نصفهم، فهو ليس الوسيلة الوحيدة لتحسين الأجور والمعيشة، فبواسطة المفاوضة الجماعية يمكن الوصول إلى اتفاقياتٍ جماعية لتحديد الحد الأدنى للأجور على مستوى المنشأة والقطاع والمهنة، وغير ذلك على نحو يفوق الحد الأدنى الوطني للأجور، ويمكن لهذه المفاوضات أن تعالج أسس تحديد الأجور وضمان عدالتها.

إن عدم تلبية الأجور وليس الحد الأدنى فقط لاحتياجات الأسر، يجب استكمال دخل هذه الأسر بموجب نظام الحد الأدنى لأمن الدخل الذي يجب أن يتوفر لكل أسرة. وهذا يحتاج إلى جهد كل مناضل مسكون بقضية الكرامة والعدالة الاجتماعية، بدلاً من الاكتفاء بترديد رواية ساندويشات الفلافل يمينية الأصل، التي لا تجيب على الأسئلة الحارقة للذين ما زالوا

خارج إطار التنظيم النقابي الرسمي. والذين يشكلون أكثر من 95% من مجموع العاملين.

## النضال داخل النقابات الصفراء

إن استخدام المبرر في هذه الحالة قد يستحق وصف (المبرر الأصفر) لأن فيه تحريف لمعنى النقابة الصفراء- التي يوجد فيها العمال الذين تمثلهم، ولكن قيادة هذه النقابة إصلاحية أو رجعية، أما ادعاء الإصلاح من الداخل في الاتحاد الرسمي الذي يتكون من نقابات غالبيتها الساحقة شبه فارغة من العمال. فهو غير قابل للتحقيق لأسباب بنيوية، وهو في كل الأحوال بلا معنى ولا قيمة حتى لو أصبح تمثيل اليسار فيه أغلبية كما كان أكثر من مرة.

يبدو أن في ادعاء (الوحدة) فيه كثير من المفارقة غير السارة عندما لا تعني أو لا تشمل وحدة أطراف اليسار الذي لم يتمكن حتى من الوصول إلى صيغة ما تحد أو تخفف من حدة التنافس بين أطرافه، على حجم الحصة التي يسعى إليها كل طرف عند قيادة الاتحاد الرسمي.

## الحد الأدنى للأجور والفلافل

تبنى نقابيون يساريون موقف ورواية قيادة الاتحاد الرسمي بأن قيمة الحد الأدنى للأجور لا يكفي لشراء ساندويشات فلافل. لقد رحب أكثر من (185) ألف عامل وعاملة باتفاقية



باعتبار ذلك أولوية توازي أهمية قانون الضمان الاجتماعي، بل تتقدمها لأن المحتاجين لها هم الأكثر فقراً وحرماناً وتهميشاً.

إن ما تقدم يعيد السؤال المحق؛ من هي الفئات الاجتماعية التي يمثلها أو يسعى لتنظيمها وقيادة نضالها هذا اليسار؟ علماً بأن الحق في الحماية الاجتماعية يعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ويهدف لمجابهة الفقر وحفظ الأمن الاجتماعي ليس أكثر.

### العلاقة مع المستدروت

يعتبر بعض اليسار المؤيد للحملة الوطنية للمقاطعة أن العلاقة مع المستدروت لا تعتبر طبيعياً لأن هدفها حماية حقوق العاملين ومصالحهم في المنشآت الإسرائيلية، رغم أن معايير المقاطعة تعتبر ذلك طبيعياً.

المستدروت بالإضافة الى ما تقدم عنها، متواطئة تماماً مع سياسة حكومة نظام الاستعمار والتمييز العنصري الإسرائيلي التي تشترط على ممارسة الحق في العمل، الحصول على تصريح-رخصة- وهذا التصريح لا يعطى لكل من يطلبه بل له شروط قاسية مثل موافقة الجهات الأمنية والزواج والعمر ومنطقة السكن وقد يشترط أن يكون للمتزوج أبناء، ويشترط عدم التفاوض على طبيعة العمل، أو منطقة العمل، أو مكان العمل، أو أجر العمل وشروطه وظروفه. طلب التصريح

يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور.

### الضمان الاجتماعي

وقعت قيادة الاتحاد الرسمي على قانون الضمان الاجتماعي بصيغته الأولى التي تضمنت (النظام التكميلي الإلزامي) للشركة الربحية الخاصة. بموافقة وعلم بعض ممثلي اليسار أو دون موافقة وعلم البعض الآخر.

في الحالة الأولى يعني أن هذا «اليسار» متواطئ مع محاولة رأس المال باستثمار أتعاب العمال ومدخراتهم رغماً عنهم وبطريقته ولمصلحته. وفي الحالة الثانية فهذا يعني أن وجود هذا «اليسار» في هذا الاتحاد الرسمي، وبغض النظر عن حجم حصته أو تمثيله فهو شكلي ولا تأثير له على القرار، وبالتالي فإن هذا التمثيل لا يعبر عن مصالح العمال وحقوقهم من الناحية العملية، ولو قال ما قال عن نفسه غير ذلك.

لقد وافق اليسار على الصيغة المعدلة لقانون الضمان الاجتماعي دون ربط ذلك بتعديل «مساهمات» أصحاب العمل لسد العجز الناجم عن تطوير المنافع للمستحقين وأسرهم، ودون ربط ذلك بضمانات تطبيق القانون على جميع العاملين التي تتطلب حكماً ضمانات لتطبيق قانون العمل، ودون اتفاق على بلورة أرضية وطنية للحماية الاجتماعية توفر الحق في الحياة الكريمة للذين لم يشملهم القانون،

تجنيد مئات الملايين من الدولارات الأمريكية من المنظمات والاتحادات الدولية.

سرقة مئات الملايين من الشواقل من العمال بواسطة الهستدروت، وبيع التأمين الصحي المجاني للعمال.

تنظيم والمشاركة في مئات الدورات والمؤتمرات خارج البلاد ومئات أخرى داخلها.

توظيف العشرات من الموظفين لتحقيق أهداف الاتحاد.

امتلاك واستئجار مقر أو أكثر في كل محافظة مجهزة بالمكاتب المريحة والتكنولوجيا الحديثة.

تبوء مواقع قيادية رفيعة في المنظمات الدولية.

بناء علاقات مع عشرات الاتحادات الدولية.

بناء علاقات مع مراكز النفوذ والنخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية.

إقناع الأحزاب اليسارية بالعمل عند قيادة الاتحاد وفق توجهاته وتحت إدارته.

فقد فشل الاتحاد الرسمي عملياً في:

• بناء منظمة نقابية مستقلة، ديمقراطية ومكافحة.

• احتكار التمثيل للعمال.

• منع قيام العديد من الحركات العمالية على مستوى المنشآت والقطاعات على

• وفق كل هذه الشروط المخالفة لأبسط معايير الحق في العمل ليس متاحاً لكل عامل ناهيك عن الموافقة على الطلب، أكثر من ثلث العمال لا يحصلون على التصريح من دون دفع أتاوات لسماسة التصاريح تصل قيمتها لأكثر من ثلث الأجر بشكلٍ دوري، وقد تصدر هذه التصاريح على الحواجز وقد يمنع أصحابها من هذه المنطقة أو تلك من المرور عن الحواجز كعقاب جماعي لأهلهما لأي سبب تراه سلطة نظام الاستعمار.

• أما العاملين بالمنشآت الاسرائيلية (دون تصريح) أو كما يسميهم البعض بغير القانونيين، الذين «يسهل» دخول بعضهم أو جزء منهم عبر فتحات في جدار الفصل العنصري، أو عبر التسلل في بعض المناطق مقابل 50 شيقل يومياً، فليس لهم حقوق، وأجورهم أقل وظروفهم أقسى خاصة إذا اضطروا للمبيت.

• هل يمكن مع كل ما تفعله الهستدروت اعتبار العلاقة معها مهمة وضرورية لحماية مصالح وحقوق العمال؟ هل اليساري القائل بذلك يستطيع تفسير العلاقة المركبة بين الاضطهاد القومي والاستغلال الطبقي هنا؟

## قيادة الاتحاد الرسمي المأزومة والمهزومة دائماً، من معها؟

• رغم تمكن قيادة الاتحاد الرسمي على امتداد السنوات من:

وتداعياتها قد تزج بفئات وشرائح اجتماعية جديدة من الطبقة الوسطى نحو الاقتراب من الأحوال المعيشية للعمال والفقراء والمهمشين الذين قد تتفاقم ظروف حياة بعض فئاتهم نحو الأسوأ.

في كل الأحوال، يبقى سؤال الحركة العمالية واليسار سؤال المستقبل لأن تاريخهما يكمن في مستقبلهما، والمستقبل مفتوح على مستوى الانخراط العميق في عملية التغيير التي يكافح فيها العمال والمهمشين معظم الوقت، من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية التي تعتبر هدفاً ووسيلة للخلاص من الفقر والفساد، وتعزيز الصمود والمقاومة والخلاص من نظام الاستعمار والتمييز العنصري الإسرائيلي.

إن الانخراط في عملية التغيير يحتاج إلى إدراك وإيمان بأن العمال والفقراء والمهمشين هم القادرون على إحداث التغيير، انطلاقاً من وعي المصالح القريبة والبعيدة، المادية والمعنوية، وتقدير حجم الطاقات والقدرات الهائلة التي يمتلكها هؤلاء الناس. إن الانخراط في عملية التغيير يشكل مدخلاً هاماً لبناء حركة عمالية قوية قادرة على التأثير والمشاركة الفاعلة في عملية التغيير المنشود من جهة ومدخلاً أساسياً لإعادة بناء وتطوير الحزب اليساري.

ولتعميق وتوسيع المشاركة في عملية التغيير،

المستوى الوطني.

- إقرار نظام التقاعد غير الحكومي.
  - حماية النظام التكميلي الإلزامي.
  - منع الوصول إلى اتفاقية نظام الحد الأدنى للأجور.
  - حماية توقيعه على قانون الضمان الاجتماعي الأول.
  - حماية توقيعه على قانون الضمان الاجتماعي الثاني.
  - تغيير الرأي العام حول أن هذا الاتحاد فاسد ولا يمثل مصالح العمال، وتقييم علاقات ونشاطات تطبيعية تخدم مصلحة نظام الاستعمار والتمييز العنصري، وتلحق الضرر بمصالح العمال والمصلحة الوطنية العامة.
- ورغم ذلك يعاند اليسار بتمسكه في هذا الاتحاد ولا يسعى عملياً وبشكل جدي إلى بيان موقفه اليساري من كل الممارسات الفردية لرئيس الاتحاد، أو المطالبة بقانون للتنظيم النقابي بشكل جدي أو إجراء انتخابات دورية لهذا الاتحاد.

## المستقبل

مستقبل العمال والفقراء والمهمشين الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم ارتبط دائماً بمستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، المفتوح على احتمالات تبدو صعبة،

يبدو أن هذا يعني أيضاً وحدة اليسار الذي يرى أن مستقبله يكمن في هذه العملية. وقد يشكل كل ذلك المدخل لإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني الذي سيعتمد مستقبله على نتائج عملية التغيير المنشودة.

إن تاريخ كل من الحركة العمالية واليسار زاخر بالعطاء والتضحية والإنجازات كما هو زاخر أيضاً وربما أكثر بالإخفاق والفشل، الذي يبدو أن فيه الكفاية لتعلم واستخلاص أهم العبر والدروس لرسم طريق المستقبل أي التاريخ.

إن الطاقات والقدرات والمعارف التي يمتلكها اليسار يبدو لي أنها أكثر من كافية لتحقيق التغيير المنشود. إن التقدم بهذا الاتجاه يبدو أنه الخيار الوحيد المفتوح أمام اليسار والحركة العمالية لأن العمال والفقراء والمهمشين هم علة الوجود ومعناه.

التاريخ هو المستقبل فإلى المستقبل تقدموا

إلى العمال والفقراء والمهمشين تقدموا

ارسموا طريقة الكفاح معاً

وسيروا إلى النصر معاً

فهو بانتظاركم إن تقدمتم

فتقدموا